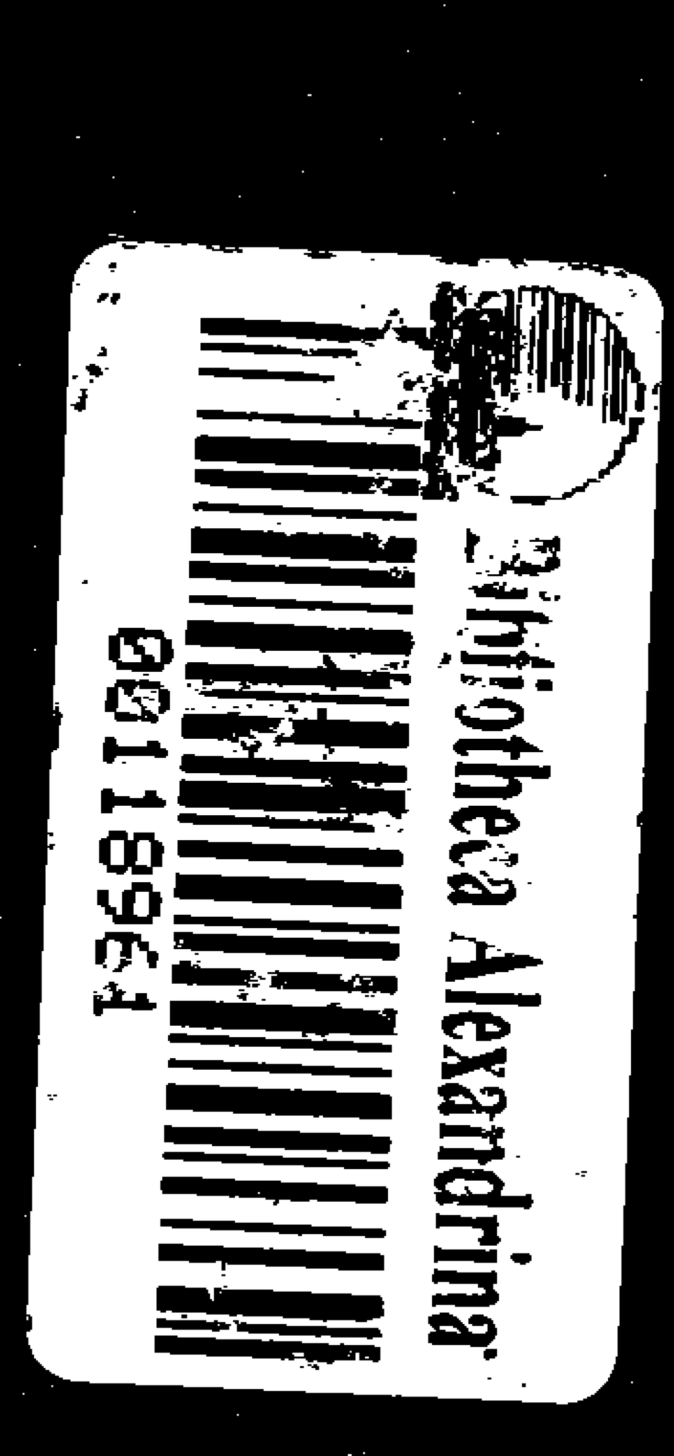


أبرز ملامح ثورة ٢٣ يوليو

تأليف

الدكتور حسن عون

أستاذ العلوم اللغوية

كلية الآداب - جامعة الاسكندرية

١٩٦٦



دار المعارف

أبرز ملامح ثورة ٢٣ يوليو

تأليف

الدكتور حسن عون

أستاذ العلوم اللغوية

كلية الآداب - جامعة الاسكندرية

١٩٦٦



دار المعارف بمصر

إهـــداء

الى من وضعوا ارواحهم على اكفهم وخرجوا ليـلا بعـد ان ودعوا اسرهم وهم لايدرون ماذا سيكون مصيرهم .

الى من ارادوا العـزة لمواطنيهم والمجد لامتهم ولو كان ذلك على حساب حيـاتهم .

الى رجال الثورة المخلصين الذين رسموا لهـا بحكمة ، وقادوها بعدل ونزاهة ، ووصلوا بها الى مالم يكن فى حلم ولا حسبان .



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لم يكن من أهدافنا حين عقدنا العزم للكتابة عن ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أن نترسم خطاها ونسجل تاريخ أحداثها متى بدأت وكيف سارت وإلى أين امتدت آفاقا وفى أى وقت حطت رحالها وأرست قواعدها ، فذلك كله من عمل المؤرخ وسيكون للمؤرخين موقفهم الصريح من هذه الأسئلة ومن الإجابة عليها . ولكن هدفنا الحقيقى من الكتابة عن هذه الثورة إنما هو إلقاء الضوء على الظروف المختلفة التى بقيت تتفاعل حتى أضرمت نيرانها ، وعلى المبادىء التى قامت عليها فهزت كيان المجتمع ووضعت حدا فاصلا بين عهدين متناقضين من عهود التاريخ الكبرى فى حياة الأمة المصرية ، وعلى النتائج الهامة التى تمخضت عنها فجعلت منها حركة رائدة ونموذجا فريدا فى تاريخ الثورات الشعبية . والثورة بهذه النظرة وعلى هذا الاعتبار ندرسها كظاهرة اجتماعية أملتها ظروف قاهرة وتحكم فى نجاحها عوامل عديدة وترتب عليها نتائج هامة وخطيرة . ونعتقد أن دراسة الثورة على هذه الأسس تعكس كثيراً من الصور التى إذا تبينها طلابنا وأدركوا عن يقظة ووعى حدودها ومعالمها أفادوا كثيرا من دراستهم لها وعرفوا الأبعاد الواسعة للحياة الاجتماعية التى سادت مصر فى النصف الأول من القرن العشرين ، تلك الأبعاد التى لم يتناولها الدرس التفصيلى بعد ، والتى لم تتضح صورتها الحقيقية فى أذهان شبابنا ، إذ انهم لم يعيشوا فيها ولم يتمثلوا ما كان يجرى فى خلالها . ومن أجل ذلك كله حرصت الجامعة على أن يكون معيار الدرس بالنسبة لثورة سنة ١٩٥٢ قائما على العرض الصادق وعلى المقارنة والاستنتاج أكثر من قيامه على سرد الأحداث وتأريخ الوقائع حتى يلم الطالب بمفاهيم هذه الثورة وبامكانياتها المبدعة الخلاقة فى الميادين السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، فيتكون له من وراء ذلك رصيد من المعرفة يعصمه من التردى فى مهاوى الجهل ومن الوقوع فى

شبــاك الزلل والآراء المغرضة المضللة ، كما يتكون له من وراء ذلك أيضاً رصيد من الدربة فى تحليل الظروف والوقائع ومن التمرس على جمع الأحداث وتركيب القضايا واستخلاص ما تفرضه عليه هذه المقدمات المنطقية من نتائج .

ولقد اتخذنا للحديث عن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ منهجا يتمشى مع هـذه الأهداف ولا يتعارض فى شىء مـــع فكرة الجامعة فى توعية الشباب بأحداث الساعة وقضايا العصر مبتعدين عن كل ما يشغل ذهن الطالب عن التفكير فى جوهر الأحداث ومفاهيمها ومقدماتها ونتائجها وربط بعضها بالبعض الآخر أو يوقظ ذاكرته بالنسبة لوعى هـــذه الأحداث مجردة عن ظروفها وملابساتها وتأثيرها ولحفظ تواريخها وترتيبها . وسيرى القارىء صورة ذلك كله ممثلة فى فصول هذا البحث وأبوابه . وكل الذى نرجوه هو أن يحقق هـذا البحث ما قصدنا إليه وأن يكون نفع الطلاب به متجاوبا مع ما نحرص عليه ونتمناه لهم ، والله وحده ولى التوفيق .

المؤلف

ملحوظة لا بد منها .

لقد كان اعتمادنا فيما ذكرناه أثناء فصول هذا البحث من أراء وأفكار ومعارف على انطباعاتنا الشخصية التى تكونت من معاصرتنا لأحداث ثورة ٢٣ يوليو وللأحداث السابقة عليها ، وعلى ما قرأناه من إبحاث ومقالات فى عـديد من الكتب والصحافة والمجلات .

أما الجزء الخاص بما جاء فى البحث من أرقام وإحصائيات فهو فى أغلبه من كتاب « الثورة فى ١١ عاما » الذى أخرجته مصلحة الاستعلامات فى ٢٣ يوليو ١٩٦٣ومن أجل ذلك رأينا الا نثقل هذا البحث بذكر المصادر أو المراجع

القسم الأول

متفرقات

ويشمل ما يأتى

١ ـ الثورة والانقلاب

٢ ـ لماذا كانت مصر مركزا لثورات

٣ ـ ابرز ملامح الثورات فى العصور الوسطى

الثـــورة والانقلاب

ما هى الثورة وما اسبابها ؟

إن الثورة بمفهومها اللغوى تنطبق تماما على المدلول العملى الذى نتصوره فى أذهاننا حينما نسمع أو نرى أو نتحدث عن ثـورة ما فى عصر ما وفى أى شعب من الشعوب الإنسانية . فكلمة ثورة كما يراها الدارس اللغوى وكما يعلمها العارف بجهاز النطق فى الإنسان والملم بأعضاء هذا الجهاز ووظائفها تتكون من ثلاثة أصوات رئيسية : هى صوت الثاء والواء والراء ، وكل من هذه الأصوات الثلاثة يكاد يحدث ثـورة فى أعضاء هذا الجهاز العضوى ، إذ أن صوت الثاء يحدث عن التقاء عنيف بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا ، وصوت الواء يحدث عن حركة استدارة الشفتين مع شد أعصابها بعنف وقوة ، وصوت الراء يحـدث عن ذبذبة قوية للسان تتردد بين طرفه وأصول الثنايا العليـــا . واذن فاجتماع هذه الأصوات الثلاثة معا يصور شيئا من العنف ومن القوة ، كما يصور أيضا شيئا من الشدة ومن المجهود العضلى ومن التردد بين بعض أهم أجزاء جهاز النطق فى الإنسان وبصفة خاصة الأجزاء المكونة لنهاية هذا الجهاز وهى اللسان والأسنان والشفتان وهل هنـاك من مفهوم آخر للثورة - فى مدلولهـا الخارجى أو العملى - سوى مادل عليه مفهومها الصوتى أو اللغوى ؟

وفوق هذا فاننا لكيلا ندخل فى درس لغـوى مفصل لا يتيسر غالبا إلا للمتخصصين فى الدراسات اللغوية - نحيل الراغب فى التعرف على الصلة بين اللفظ والمعنى الى ملاحظة نفسه وهو ينطق مرارا بكلمة - ثورة -

وقد يبدو لكثير من الناس أن الثورة مظهر غير طبيعى ، إذ أنها توقف لسير الحياة المألوف وقطع لطريق عهده المجتمع بصفة تتلاءم مع ظروفه الخاصة ونوع الحياة التى يمارس نشاطه فى مجالاتها المتعددة .

غير أننا حينما ندقق النظر نجد أن الثورة أمر طبيعى بل هى ضرورة اجتماعيه تفرضها ظروف خاصة من الانحراف والظلم واستغلال الأقلية المحدودة للأكثرية الساحقة مما يخلف مرارة فى النفس ويقوى شقة الخلاف بين الأفراد ويزيد من مسافة البعد بين طبقات المجتمع الواحد .

والثورة بهذا الإعتبار لا بد لها من مقدمات تتجمع ثم تتفاعل حتى تصل إلى درجة الغليان وحينئذ لا تلبث أن تنفجر منذ أول لمسة وأدنى احتكاك ولعل أهم مقدمات الثورة بالاضافة الى ظاهرة الانحراف وظاهرة الظلم وظاهرة الاستغلال هى الوصول الى درجة من الرقى العقلى والحسى فى المجتمع بحيث يستطيع هذا المجتمع أن يحس بطغيان الظلم ومرارة الحرمان وآلام الذل والاستعباد والمجتمعات الانسانية تختلف فى درجة هذا الاحساس ، فقد يقوى فى بعضها فتثور لأبسط بادرة من بوادر الظلم وقد يتبلد فى بعضها الآخر فلا تتحرك مهما كانت قسوة الظلم الواقع عليها شأن الحيوانات والجمادات كما يقول الشاعر العربى .

ولا يقيم على ضيم يراد به — إلا الأذلان غير الحى والوتد

والدارس لتاريخ الثورات العالمية الكبرى ولظروف هذه الثورات ومقدماتها يدرك فى سهولة ويسر أنها صورة متكررة لاتكاد تختلف فى ملامحها كما أنها لا تكاد تتفاوت فى أبعادها وفى قسماتها .

ويستوى فى ذلك ثورة مجتمع أحس بظلم حكامه الدخلاء عليه من

الخارج وثورة مجتمع أحس بالظلم من حكامه الذين هم من أبناء جنسه ولكنهم نسوا أو تناسوا أنهم انما ولوا لخدمة الشعب ورفع مستواه لا لاذلاله واستغلاله وكسب النعمة والترف والسعادة على حساب كده وكدحه وشقائه . والتاريخ يقدم لنا امثلة عدة لهذه الثورات العالمية الكبرى . من ذلك ثورة الشعوب الشرقية التي كانت تحت حكم الامبراطورية الفارسيه الطاغية وثورة نفس الشعوب بعد أن وقعت تحت سيطرة الحكام اليونانيين وثورتهم كذلك مع ثورة الشعوب الغربية من فرنسيين واسبانيين والمانيين وانجليز التي كانت تحت ظلم الحكام الرومانيين ، ومن ذلك أيضا ثورة الشعب الفرنسى تحت حكم الملكية الفرنسية المستبده المتعفنة ، وثورة شعب أمريكا الشمالية تحت ظلم الحكام المتغطرسين من الانجليز ، ومن ذلك أخيراً ثورات مصر المتعددة الممتدة إلى الجذور التاريخية العميقة : ثورتها تحت الحكم الظالم للهكسوس من الآسيويين ، وثورتها تحت الاستبداد الذى كان يمارسه الحاكم الفارسى حينما اعتبرها اقطاعية خاصة له يتصرف فى أموالها وفى سكانها كما يحلو له ، وثورتها تحت حكام روما التى كانت تعتبرها مزرعتها الخاصة وكانت تسميها مخزن القمح والطعام لها ، وثورتها الأخيرة ضد الملكية الفاسدة البغيضة من سلالة محمد على ، تلك الملكية التى كانت تساند المستعمرين الإنجليز وتهيء لهم سبيل البقاء إلى أبعد وقت ممكن ، ومن حكمة القيادة فى هذه الثورة الأخيرة ومن وحى التجارب المرة التى صادفت الثورات أو محاولات الثورة فى مصر أثناء النصف الأول من القرن العشرين انها قضت أولا على النظام الملكى الفاسد وبعد ذلك لم تجد عناء فى القضاء على الاستعمار وطرد المستعمرين البريطانيين من البلاد . هؤلاء المستعمرون الذين كانوا

يعملون جاهدين على تفريق الكلمة وبث روح البغضاء بين الهيئات والجماعات لكى يصفو لهم الجو ويدوم لهم الأستقرار .

ولكى ندرك عمق المقدمات التى تسبق الثورات الكبرى وحقيقة الوضع بالنسبة للشعوب الثائرة نذكر مثلين اثنين نأخذهما من بطون التاريخ احدهما خاص بثورة الشعب المصرى ضد ظلم الحكام الرومانيين والآخر خاص بثورة الشعب الفرنسى ضد ظلم الملكية الفرنسية .

فالتاريخ يحدثنا أن المصريين قد ذاقوا الأمرين تحت غطرسة حكام روما واستبدادهم ولم يكونوا يجدون لقمة العيش بالرغم من سهر الليل وكدح النهار فى استثمار الأرض وكثرة المحاصيل الزراعية . وعمت الشكوى وكثر التذمر وترامى شىء من ذلك إلى سمع الامبراطور فى روما فتوجس خيفة وتوقع الثورة ولكنه كتب الى عامله فى مصر ناصحا يقول له « ان الراعى الحكيم هو ذلك الذى لا ينتف شعر غنمه بل يجزه » مريدا بذلك ان الاستغلال ان زاد على الحد قتل ، ولولا أن الوالى أخذ بهذه النصيحه إلى حدما لا نفجرت الثورة ؛ ومع ذلك فلم يمض زمن طويل حتى اتيحت الفرصة بقدم عمرو بن العاص ومعه أربعة الاف جندى عربى فعمت الثورة وانضم إلى الجيوش العربية عدد غفير من المصريين وقادتهم وتخلصت مصر نهائيـــا من حكم روما الغاشم المستبد . وأما المثل الثانى الخاص بثورة الفرنسيين فيذكر التاريخ كذلك أن استغلال الملكية للشعب قد بلغ حدا لم يستطع الأفراد معه أن يحصلوا على الخبز فثاروا على هذا الظلم وذهبوا فى جموع حاشدة ليعلنوا غضبتهم أمام القصر الملكى وهناك أوقفهم رجال الحرس الملكى ولكنهم آستمروا فى صرخاتهم المدويه

« نريد الخبز نريد الخبز » ورأت الملكة مارى انطوانيت هذه الجموع الغفيرة من خلف نوافذ القصر تزأر كالسباع الجائعة وتتـــدفق كالسيل الجارف تكاد تقتحم ابواب القصر لتفترس من فيه فسألت واحدا من رجال القصر عن سبب هذه الثورة وعما تريده هذه الجموع فأجابها « انهم يريدون الخبز ولا يجدونه » فقالت « إذا لم يجدوا الخبز فليأكلوا « بغاشة » .

هذا من غير شك يصور مدى النعمة والترف الذى كان يرفل فيه رجال القصور الملكية فى فرنسا ومدى الظلم والذل والحرمان الذى كان يشقى به الكادحون من أفراد الشعب الفرنسى .

ومبلغ نجاح الثورة إنما يقاس بمدى عمقها وبمقدار إمتدادها ، فاذا ما تعدت الثورة حـــدود الشعب الثائر وانتقلت إلى شعوب أخرى تعيش فى نفس الظروف التى كان يعيش فيها ذلك الشعب وتضيق بالظلم والذل والحرمان الذى يضيق بها ذلك الشعب ، نقول إذا ما تعدت الثورة حدود الشعب الثائر وانتقلت إلى شعوب أخرى تعيش نفس الظروف كان ذلك دليلا قويا على نجاحها .

وعلى ضوء ما ذكرناه من مدلول لفظ الثورة ومقدماتها وصدقها ومبلغ نجاحها نحب أن نعرف بعد ذلك مكان ثورتنا المصرية الأخيرة من كل هذا .

الواقع أنى لست فى حاجة إلى الدخول فى تفصيل ما حدث ولا إلى التعرض لتحليل المراحل التى مرت بها ثورتنا الأخيرة ، فنحن جميعا قد عاصرناها وعشناها اللهم إلا أن يكون من بيننا الآن من هو فى

العاشرة من عمره ، ونحن جميعاً قد رأينا كيف كانت ثروة مصر فى يد الأجانب وفى يد حفنة من الإقطاعيين المصريين الذين يعملون لحساب هؤلاء الأجانب إذ كانوا يمثلون ½ ٪ من عدد السكان ، ويمتلكون خمسين فى المائة من موارد البلاد بينما عامة أفراد الشعب المصرى كانوا يكدحون كأجراء أو عاملين تحت رحمة هؤلاء وأولئك ، ونحن جميعاً قد رأينا كيف كانت تبعثر أموال مصر ذات اليمين وذات الشمال على مظاهر الفساد والخلاعة والمجون بينما يشقى أفراد الشعب بمظاهر الذل والبؤس والحرمان ، نحن جميعا قد رأينا كيف اتسعت افاق هذه الثورة وامتدت فانتقلت إلى كثير من الشعوب العربية : انتقلت إلى سوريا وإلى العراق وإلى الجزائر وإلى اليمن وليس من باب التفاؤل فقط إذا قلت إنها فى سبيل الانتقال إلى سائر الشعوب العربية الأخرى ، لا بل إنها انتقلت فعلا إلى غير الشعوب العربية ، انتقلت فعلا إلى كثير من شعوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أو الجنوبية وإذن فالثورة المصرية كانت صادقة إلى أبعد حدود الصدق وناجحة إلى أقصى درجات النجاح : ثم إنها فى الواقع تصور نموذجا فريدا فى تاريخ الثورات الشعبية ، فقد تمت دون إراقه دماء وانتجت فى سنوات ما لم ينتجه غيرها من الثورات فى عشرات السنين واستطاعت فى هذه المدة البسيطة أن تزيل ركام الماضى من الضعف والتخلف وأن تغير وجه التاريخ المصرى وأن ترقى بالمجتمع إلى مستوى من التقدم العلمى والصناعى لم نكن نحلم به فى حياة هذا الجيل .

وإذا كان فينا من لا يستطيع أن يدرك عمق الصدق فى هذه الثورة ولا مدى نجاحها فى الداخل والخارج فعليه أن يعود بذاكرته إلى الوراء

القريب يستعرض الحالة الاجتماعية من جميع نواحيها فى مصر أثناء السنوات السابقة على الثورة ويقارنها بالحالة الاجتماعية التى نحياها الآن ونترك له بعد ذلك أن يحكم بنفسه على صحة ما قلناه وصدق ما قررناه ، غير أننا نطلب منه شيئا واحداً هو الا ينظر إلى بعض الحالات الفرديه وإنما ينظر إلى الحـــالة الاجتماعية فى اطارها الواسع وابعادها المعقـــدة المتشابكة المترامية .

أما نحن فلسنا نشك فى أن الثورة المصرية الأخيرة لا تقل شأنا عن الثورات العالمية الكبرى كثورة فرنسا وثورة أمريكا الشمالية وأن التاريخ حين يتحدث عنها سيكون محقا إذا سماها ثورة إنسانية . وإذا كانت ثورة فرنسا ، التى ترددت أصداؤها فى كثير من الشعوب ، قد دعت إلى مبادىء ثلاثة هى الحرية والمساواة والأخاء فان الثورة المصرية تدعو إلى العدل والمساواة والحرية والاشتراكية والديموقراطية . وهذه فى الواقع مبادىء إنسانية عامة يطمح اليها الانسان فى كل زمان وفى كل مكان ، ويتمناها كل مخلص لوطنه وكل وفى لمجتمعه وكل مدرك لانسانيته .

ما هو الانقلاب وما اسبابه ؟

قد يبدو لبعض الناس أن الثورة والانقلاب شىء واحد ، إذ أن كلا منهما يحدث إضطرابا فى عجلة الحياة وربما يوقفها لوقت قد يطول وقد يقصر ، كما أن كلا منهما أيضاً قد يعوق وسائل الإنتاج ويدفـع ببعض الأفراد إلى شىء من الفوضى الإجتماعية قد يكون من ورائها بلبلة وذعر وتغيير فى بعض أوجه النشاط الإجتماعى وشخصيات الهيئات الحاكمة والادارية .

غير ان المتأمل فى عمق يستطيع أن يجد فروقا كبيرة بين الثورة والانقلاب فى العرف وفى المضمون ، فالثورة يقوم بها فريق من الشعب لمصلحة الشعب وبسبب ظلم أحاط به وضيق أثقل كاهله وحرمه من التنفس الحر وتصريف أموره كيفما شاء شريطة أن يكون ذلك فى الإطار الذى لا يضر بالوطن ولا يؤذى حرية المواطنين ويعود بالنفع على الآخرين ، ثم إن الثورة بمعناها الحقيقى ومضمونها الصادق لا بد وأن يدعمها الشعب ويلقى بثقله تأييداً لها ومشاركة فيها لكى تمضى بتنفيذ رسالتها فى تحقيق أغراضها .

أما الإنقلاب فهو عبارة عن نوع من التمرد من جانب جماعة من العسكريين على الهيئة الحاكمة للقبض على زمام السلطة وتسيير الأمور كما تشتهى أنفسهم دون تفكير فى رفع ظلم أو القيام باصلاح ، وإذن فالحافز على الإنقلاب مجموعة من العوامل الشخصية يتدخل فيها الحسد والغيرة والوصولية وروح التشفى والانتقام الظالم وهو بهذه الصورة يقوم فى أغلب الأحيان على إحداث ظلم وارتكاب جريمة ، بينما الثورة تقوم على رفع ظلم وارساء قواعد العدالة . ليس للانقلاب جذور عميقه فى وعى الأمة ولا فى أحاسيس الطبقات الاجتماعية ، فهو لا يترجم إلا عن مشاعر الفئة التى دبرته ونفذته ولا يهدف إلا لخدمتهم وتنفيذ مآربهم ورعاية مصالحهم الشخصية . إن منهج الانقلاب محدود للغاية ووسائله ملتوية وأغراضه لاتتجاوز حدود المنهج ولا يتعدى فى الغالب مصالح القائمين به والمنفذين له . ومن أجل ذلك لا يمكن أن تكون هناك استجابة بين أفراد الشعب وبين القائمين بحركة الانقلاب ، ولن يتغير ذلك إلا اذا استحال الانقلاب الى ثورة تذوب فيها المصالح الشخصية وتبرز المصلحة العامة فوق كل شىء . ومن أجل ذلك أيضا يهتم الانقلاب بتغيير الأوجه والشخصيات تاركا

النظم والأوضاع على ما كانت عليه من قبل ، وإذا تناول شيئا من ذلك فانما لتثبيت أقدامه ورعاية مصالحه والتنكيل بكل ما يقف فى وجهه من مصاعب أو عقبات .

ولسنا فى حاجة الى ضرب أمثلة عديدة لحركات الانقلاب لكى نبرهن على سلامة الصورة الموجزة التى رسمناها له فى هذه العبارات السابقة ، ويكفى لذلك أن نتذكر الانقلابات التى حدثت فى سوريا أيام الشيشكلى . وكما رأينا منذ قليل أن الإنقلاب يمكن أن يتحول إلى ثورة حيث يتجه القائمون به بعد أن يطمئنوا على ما بأيديهم من سلطة إلى الطبقات الشعبية يصلحون من أمرها ويعالجون قضاياه ويتفرغون للنهوض بتلك الطبقات سياسيا وثقافيا واقتصاديا ، وهنا تذوب مصالحهم الشخصية فى المصلحة العامة وتحدث الاستجابة بينهم وبين أفراد الشعب من جميع المستويات ، كذلك الشأن بالنسبة للثورة فقد يمكن أن تتحول إلى انقلاب حيث تستغل فئة من الثائرين رضاء الشعب واستجابته فتنحرف عن الجادة وتعمل على تثبيت مراكزها وتنفيذ مآربها صارفة النظر عما تتطلبه المصلحة العامة وما يتطلع اليه الشعب من العدالة والنظام والمساواة . ولعل أوضح مثال لذلك هو ما حدث فى العراق على يد عبد الكريم قاسم حينما نكص على عقبيه وانطوى على نفسه وأخذ ينكل بالهيئات الشعبية التى استمرت تنادى بالنهوض والاصلاح اعتقاداً منها أنها ساهمت مساهمة فعالة فى قيام هذه الثورة وأنه قد أصبح من حقها بل من واجبها أن تحمى هذه الثورة وأن تجنى ثمارها لا أن تتركها تضيع فى متاهات السلطة المركزية وتتحطم على صخرة الأنانية وشره السلطان .

من هذا كله نرى أن الثورة والانقلاب شيآن متعارضان ، فبقدر ما يؤمل من خير من وراء الثورة يتوقع من شر من وراء الانقلاب ، وبقدر ما يكون فى الثورة من عمل ايجابى وشعور جماعى يكون فى الانقلاب العمل السلبى والشعور الفردى . ومن ذلك كله نرى أيضا أن أسباب الانقلاب تتركز فى الأنانية والوصولية والمنافسة والتعطش للادارة والحكم والسلطان ، وربما تكون هناك أسباب أخرى للانقلاب ، غير أنها جميعا تتفرع من تلك المعانى وتدور حول هذا الفلك .

لماذا كانت مصر مركزا للثورات ؟

إن الناظر فى تاريخ مصر القديم والوسيط والحديث يدرك أن مصر قد تعرضت فى تاريخها الطويل لهزات ثورية متعاقبة ، كما يدرك أيضا أن هذه الثورات لم تكن موجهة فى مجموعها ضد الحكام من أبنائها والمخلصين لها ؛ وإنما كانت موجهة ضد الحكام الأجانب الذين جاؤا إليها ليحكموها ويستغلوا مواردها ويستعبدوا أبناءها ويصنعوا منها أغلى درة فى تيجان الأباطرة والملوك والأمراء .

لقد ثارت مصر ضد الهكسوس أو الرعاة الذين جاؤا من آسيا وانتزعوا دلتا النيل الخصيبة وأقاموا منها مملكة تثرى على حساب الشعب المصرى وتقوى للقتل والتعذيب والتنكيل بأبناء المصريين

ثم ثارت ضد الفرس الذين طغوا وبغوا وعاثوا فى أرضها فساداً يقتلون أبناءها ويخربون بيوتها ويدمرون معابدها ويستحلون حرمها ويستبيحون مقدساتها ويرتكبون أفظع الجرائم وأبشع الموبقات .

وثارت ضد اليونانيين الذين ورثوها من الاسكندر الأكبر وحاولوا أن يصبغوها بالصبغة اليونانية الخالصة ويقوضوا مقوماتها الأصيله ويبعدوها عن تراثها المجيد ويعزلوها عن العالم الخارجى ويتوارثوها فيما بينهم كما يورث الملك أو المتاع ويقيموا من أنفسهم ملوكا عليها وحكاما على أبنائها .

ثم ثارت ضد الرومانيين الذين صنعوا منها مزرعة لغذاء روما ومركزا لبسط نفوذهم وسلطانهم فى كل من آسيا وأفريقيا وسوقا رائجة لتأمين

تجارتهم وتصريف بضاعتهم وفرض ضرائبهم على كل شىء حتى ضج الاباطرة أنفسهم من جسامة تلك الضرائب فنصحوا ولاتهم وحكامهم بالقصد والتدبر والاعتدال . ولعل أوضح ما يفسر مبلغ تذمر المصريين من حكم الرومانيين وسخطهم عليهم هو ما صنعوه حينما جاء العرب الفاتحون بزعامة عمرو ابن العاص فانضموا الى صفوفهم معلنين انشقاقهم على حكامهم من الرومانيين ومؤكدين معاونتهم للعرب فى معارك حصن بابليون وفى فتح مدينة الاسكندرية ثم فى استعادتها من يدى الجيوش الرومانية .

واذا ما أنتقلنا إلى العصر الاسلامى نجد مصر أيضا تواصل ثورتها بنفس العنف ولنفس الأسباب ، فتثور مرة ضد الفرنسيين ومرة ضد العثمانيين وثالثة ضد الانجليز ورابعة ضد بقايا الأتراك ممثلين فى أسرة محمد على التى كانت تستغل وتستذل وتستعبد أبناء الشعب المصرى وفى نفس الوقت تستمد قوتها وتستعدى عليه طوائف الأجانب والمستعمرين .

وعلى ضوء ذلك نريد الآن أن نتحدث عن وسائل الاغراء فى وادى النيل التى كانت تجتذب هؤلاء الأجانب ثم تغريهم بالبقاء والاستبداد فيها وتدفع المصريين الى أتون الثورة لكى يتخلصوا من ظلم أولئك الحكام ويتحرروا من ربقة الاستعباد الذى فرضوه عليهم .

ونستطيع أن نجمل هذه الأسباب فيما يأتى :

اولا — أسباب اقتصادية .—

ان مصر بلد زراعى غزير المحصول منذ أقدم العصور التاريخية ، لم يعرف فى تاريخها أنها كانت فى حاجة إلى استيراد حبوب لغذاء شعبها أو لسد

نقص فى محصولها ، بل على العكس من ذلك كانت مركزا لتصدير محاصيلها الزراعية ، وقصة سيدنا يوسف فى مصر تثبت ذلك ، اذ ترينا أن سكان فلسطين كانوا يجيئون اليها لشراء تلك المحاصيل منها . ولم تتبدل هذه النظرة الى مصر يوم كانت تحت حكم الرومانيين ، إذ كانوا يعتبرونها مخزن القمح لروما . ولا غرابة فى ذلك ، اذ أن مصر تتمتع بخصوبة تربتها وصفاء سمائها وصلاحيتها لانتاج أكبر عدد من المحاصيل الزراعية على مدى فصول السنة بفضل مياه نيلها وما تحمله تلك المياه من الطمى الذى يجدد نشاط الأرض ويزيد من خصوبتها ، وقد قال عنها اليونانيون قديما انها هبة من النيل كما تغنى بذلك كل شعراء وكتاب كل من اليونانيين واللاتينيين على حد سواء .

وبجانب هذه الثروة الزراعية يوجد مصدر آخر من مصادر الاقتصاد فى مصر هو موضوع التجارة التى لعبت دوراً خطيراً فى تاريخ مصر القديم والحديث ، فمصر بواسطة نيلها العظيم وفروعه السبعة المنسابة فى دلتاه حتى شواطىء البحر الأبيض المتوسط كانت تعتبر جسراً هاما للتجارة بين الشرق والغرب من ناحية وبين الآسيويين والأفريقيين من ناحية أخرى ذلك أن التجارة الشرقية كانت تصل من الهند والصين والجزر المنتشرة فى المحيط الهادى إلى شواطىء مصر على البحر الأحمر ثم تنتقل من تلك الموانى بواسطة القوافل التى تخترق الصحراء الشرقية حتى تصل إلى بعض الموانىء على الشاطىء الشرقى للنيل ، وهناك تحمل فى مراكب تنقلها مياه النيل وفروعه الى شواطىء البحر الأبيض المتوسط حيث تذهب الى البلاد الواقعة فى حوض البحر الأبيض ، وعكس ذلك كان يحدث تماما بالنسبة لانتاج هذه البلاد الغربية الذى ينقل بنفس الوسائل عن طريق

مصر الى البلاد الشرقية . ومن ناحية أخرى كانت مصر أيضا ممراً هاما للتجارة التى تجىء من الحبشة والسودان والنوبة بواسطة القوافل أحيانا وبواسطة المراكب النيلية أحيانا أخرى ثم تعود هذه المراكب وتلك القوافل محملة بالسلع الصناعية الى نفس البلاد الأفريقية .

ولقد ازداد هذا التبادل التجارى زيادة كبيرة بعد انشاء مدينة الاسكندرية فى الثلث الأخير من القرن الرابع قبل الميلاد على يد البطالمة وعلى يد الرومانيين من بعدهم . ولكى ندرك مبلغ اهتمام الحكام فى مصر بشئون التجارة ومقدار ما تغله هذه التجارة من كسب بالنسبة لهؤلاء الحكام يكفى أن نعلم أن أولئك الحكام كانوا يبذلون جهدا كبيراً لتأمين وسائل نقل التجارة براً وبحراً ويرصدون قدراً كبيراً من المال لانشاء الموانى على شواطىء البحر الأحمر والطرق فى الصحراء الشرقية لوادى النيل كما كانوا يحاولون دائما بسط نفوذهم على البحر الأحمر حتى تسلم السفن التجارية من سطو اللصوص والقراصنة الذين كانوا يهددون التجارة فى هذا البحر . ولعل ذلك هو السبب الذى جعل الاسكندر الأكبر يفكر فى حملة حربية لغزو شبه الجزيرة العربية بعد أن وصل إلى بلاد الهند شرقا والذى جعل الامبراطور أغسطس يرسل حملة حربية كبيرة إلى شبه الجزيرة العربية لغزوها حتى يطمئن على الطريق التجارى فى البحر الأحمر ، ولما لم تحرز هذه الحملة انتصاراً حربيا اكتفى قائدها بعقد صلح مع العرب يضمن به سلامة السفن التجارية التى تجىء من البلاد الآسيوية الى شواطىء مصر على البحر الأحمر .

وهناك مورد اقتصادى ثالث فى مصر لا يكاد يقل أهمية عن الموردين

السابقين ، ذلك هو بعض الأدوات الصناعية التى لا تـكاد توجد فى أى بلد آخر مثل المنسوجات الـكتانية الراقية التى كانت تصدر الى اليونانيين والرومانيين ولا يقدر على استعمالها إلا الاستقراطيون من هؤلاء وأولئك ومثل ورق البردى الذى كان يصنع خاصه فى مصر ويصدر الى عدد كبير من البلاد الواقعة فى حوض البحر الأبيض المتوسط ، تلك البـلاد التى كانت تعتمد اعتمادا كليا فى ثقافتها وفى معاملاتها على هذا الورق المصنوع فى مصر ، ومثل بعض المصنوعات اليدوية الدقيقة كالحلى والزجاج ومختلف أدوات الزينة . هذه الموارد الاقتصادية مجتمعة كانت تجعل مصر دائما فى مركز ممتاز من الرخاء والثراء .

ثانيا ـ اسباب سياسية :

ان الموقع الجغرافى لمصر منحها استراتيجية طبيعية ممتازة ، فهى - كما نرى ـ عبارة عن واد مستطيل يمتد من البحر الأبيض الى أعماق أفريقيا ، ثم ان هذا الوادى يقع بين مساحتين كبيرتين جدا من الصحراء المترامية شرقا وغربا . واذن فهى من الشمال محصنة بالبحر الأبيض المتوسط ومن الشرق والغرب محصنة بتلك الصحراء الفسيحة . ولم يكن هناك خطر يهددها الا من ناحية الجنوب حيث كانت تنشب الحروب بين النوبة ومصر من حين الى حين . ولما لم تكن الطرق معبدة بالنسبة لتلك الحروب فقد كان من السهل على المصريين اكتشاف مواقع العدو ومحاربته فى أماكن محددة ورده على أعقابه قبل أن يتوغل فى وادى النيل . وليس من شك فى أن ذلك كان حافزاً لقدماء المصريين وللرومانيين من بعدهم على أن يتوغلوا بجيوشهم الى أرض النوبة ثم الى السودان لـكى يؤملوا

سلامة مصر من هذا الخطر الذى كان يهددها من وقت لآخر . وليس من شك أيضا فى أن هذا الموقع الجغرافى والاستراتيجى قد جعل مصر بمأمن ضد غارات الفاتحين ، ثم انه قد وفر الهدوء لسكانها فجعلهم ينصرفون بكل طاقاتهم الى استثمار مواهبهم العقلية فى النهضة بالعلوم والآداب والفنون فكبار المثقفين من الأغريق قد وفدوا الى مصر يدرسون فيها ويتلمذون على أساتذتها ، وكذلك الشأن بالنسبة للرومانيين بعد أن تركزت فى مدينة الاسكندرية حضارة هى خليط من حضارة مصر وحضارة الأغريق .

ويضاف الى ذلك كله أن الشعب المصرى كان يألف هـذا الهدوء وتستميله الحياة الرتيبة والعمل المثمر مادام الحكام على صلة طيبة معه . وكانت هذه العادة من ضمن المغريات التى تجتذب الولاة الأجانب لـكى يستقروا فى مصر ويحكموا شعبها بعيداً عن خضم الحياة السياسية الصاخبة المتقلبة فى البلاد الأخرى كفارس واليونان وروما . وهذا يفسر بوضوح لماذا كان الولاة على مصر من قبل الحكام الأجانب ينزعون فى أغلب الأحيان الى أن ينتزعوا مصر من أيدى ملوكهم وأباطرتهم ويستقلوا بها لتكون مملكة خاصة لهم ولأبنائهم من بعدهم ، كما حدث ذلك فى عهد أحد ولاة الفرس وأحد ولاة الروم فى عصر الامبراطور أوغسطس .

ثم أن الحاكم فى مصر كان يستطيع بحكم موقعها أن يطل على العالم الغربى من ناحية ، وتتحكم فى أفريقيا وفى جزء كبير من آسيا من ناحية أخرى .

ثالثا — أسباب أدبية او معنوية :

صورة مصر صورة جميلة ، فقد تغنى بها قدماء الأغريق واللاتينين

وصوروها كجنة فى وسط الصحرا. ، خضرة جميلة متفاوته ، ومياه عذبه جارية ، وجو صاف ملهم ، وكل ذلك وسط الصحراء المجدبه القاحلة القاسية ، وليس من شك فى أن هذا التناقض له أثره العميق فى النفس الإنسانية ، وله أثره العميق أيضا فى تقديم وسائل الاغراء بالنسبة للاجانب الذين يتحرقون شوقا منذ القدم لزيارتها والاقامة فيها والتمتع بما لها من سحر وجمال وفتنة . ثم إن ثقافتها القديمه ومجدها العظيم وثراءها الفنى الرفيع وثروتها العقلية الكبيرة ممثلة فى جامعاتها ومؤسساتها وآثارها ، نقول إن ذلك كله كان يجتذب الساسة والفاتحين إلى غير ما حدود ؛ ولعل تمثال النيل الذى نراه لدى الأغريق يصور لنا هذه المعانى الجميلة أصدق وأدق تصوير . فهو عبـــارة عن شيخ وقور قد أمتد على الأرض ونهض بنصفه الأعلى متكئا على يده اليسرى وقد أحاط به سبعة أطفال فى نضرة وصحة ورقة وجمال يحملون فى أيديهم أنواع الثمار المختلفة التى تجود بها أرض مصر ، فالشيخ الوقور يمثل نهر النيل والأطفال السبعة يمثلون الفروع السبعة لهذا النهر التى تخترق دلتاه وتنساب بين مزارعها الخصبة ، وما يحملون من ثمار مختلفة يمثل الثروة الزراعية الكبيرة .

لكل هذه العوامل كان حظ مصر بالنسبة لإغراء رجال السياسة والحكم لا يقل أبدا عن حظها بالنسبة لاغراء طلاب العلم والأدب والفن .

إن أجمل قطعة كتبها فيرجيل ، شاعر اللاتينية ، فى ملحمته ـ الاينيادهـ عن وصف مناظر الطبيعة هى تلك التى كتبها عن نهر النيل وعن مياهه

الحالمة وعن خضرة وادية الرائعة . وإن أدق صورة قد رسمها الفيلسوف الرومانى ـ سينيكا ـ بكلماته الأدبيـة المنمقة عن وصف الطبيعة الصادق هى تلك الصورة التى رسمهـا لجزيرة « فيلة » وعن شلالات النيل هناك وقت فيضانه ، وعن الرياضة الخطيرة التى يمارسها الشبان هناك وسط تلك المياه الغزيرة المتدفقة من قمة الشلالات ثم عن بطولة أولئك الشبان فى اصطياد التماسيح الهائلة المفزعة معتمدين فى ذلك فقط على جرأتهم وسرعة حركتهم ودقة يقظتهم وعلى قضيب بسيط من الخشب يلقمونه فم التمساح بعد أن يكونوا قد أمتطوا ظهره ثم يسيرونه كيفما شاؤا وأينما أرادو . وكم كان محببا الينا ونحن نقرأ هذه النصوص فى لغتها للاتينيـة أن نترجمها الى اللغة العربيه ليستمتع بهـا ويراها من لم يطلع على هـذه النصوص ولم يعرف اللغة اللاتينيه ! ! !

كل هذا كان من غير شك مصدر الاغراء الذى جعل الوالى الفارسى ينزع الى أن يستقل بمصر ويعزلها عن الأمبراطورية الفارسية الـكبيرة ، وجعل الوالى الرومانى فى عهد أوغسطس يرغب فى أن يستقل بها كذلك ويعزلها عن الامبراطورية الرومانية : وجعل انطونيو وقيصر يطمعان فى ذلك أيضا وينفذانه ألى حد كبير ، وجعل عمرو بن العاص يرغب ، ويعلن عن تلك الرغبه ، فى أن يستمر الى مالا نهايه الوالى الوحيد على كل أرض مصر ، وأن يغضب بشدة حينما عين الخليفة معه واليـا آخر فقال عمرو هذه العبارة المأثورة : « أنا لا أريد أن أكون كماسك البقرة وآخر يحلبها .

ومن الأدلة الأخرى على هذا الاغراء مانجده من قول بعض الكتاب: «ان المدة التى قضاها الشاعر اللاتينى جوفينال فى منفاه بصعيد مصر تعتبر أجمل

وأخصب فترة فى حياته حيث تفتحت ملكته الشعريه وعمقت أحاسيسه وزادت معارفه » ، ومانراة أيضا من رغبة الامبراطور الرومانى نيرون حينما أكره على التنازل عن عرش الامبراطورية وأحس بخطر القتل فى أن يسمح له بأن يقضى بقية حياته منفياً فى مصر .

هذه هى الأسباب الرئيسيه التى جعلت من مصر مركزا للثورات طلبا لحريتها المخنوقه على أيدى الحكام الأجانب وأنتزاعا لثروتها ومواردها ومقدراتها المستغلة بواسطة الحكام والولاة الذين فرضوا أنفسهم عليها وهم لا يمتون بأدنى صـــلة الى مصر أو الى المصريين . وربما كانت هناك أسباب أخرى فرعيه متعددة ، غير انها جميعاً تتفرع من تلك الأسباب الرئيسيه أو تؤول اليها من طريق بعيد أو قريب . ولما لم يكن من المهم أن نسترسل فى تعداد جميع الأسباب بدقائقها وتفصيلها فقد اكتفينا بذكر هذه المجموعات الثلاثه التى تتناول الاقتصاد والسياسة والحياة الادبية للمجتمع مقتنعين بأن الطالب الجامعى اليقظ يستطيع أن يسرح بفكره فى هذا الميدان ويستخرج بنفسه مايمكن أن يكون مختفيا منها فى زوايا الصورة العامه أو مختفياً وراء الأستار . وهذا نوع من التمرس على النظر والتدبر والتحليل والاستنتاج ندعوا اليه طلابنا ونحرص على أن يأخذوا أنفسهم به لكى تتفتح لديهم ملكة الفهم الواعى وتنمو فيهم روح الادراك العميق وتتكون عندهم طاقة الكشف والخلق والابتكار .

أبرز ملامح الثورات فى العصور الوسطى

إن المتأمل فى تاريخ الثورات الشعبية أثناء العصور القديمة يرى أنها كانت تسير تقريبا على وتيرة واحدة وتتبع منهجا واحدا من حيث الأسباب والوسائل والأهداف لايكاد يختلف فى ثورة عنه فى ثورة أخرى . غير أن هذا المتأمل نفسه إذا ما أطلت عليه العصور الوسطى استطاع أن يلمح فروقا جوهرية بين الثورات الشعبية فيها والثورات الشعبية التى حدثت فى العصور القديمة ، واستطاع أن يلمح كذلك بعض الاعتبارات الجديدة التى برزت كعوامل أخرى فى ثورات العصور الوسطى وبصفة خاصة تلك الثورات الشعبية التى حدثت فى العالم الغربى . أما ثورات الشعوب الشرقية فهى تكاد تكون امتدادا حقيقيا لثورات العصور القديمة من حيث الدوافع والوسائل والأغراض .

فى العصور الوسطى كانت الثورات تقوم فى المجتمعات الغربية ـ بعد توفر الأسباب العامة التى شرحناها فيما مضى ... على فكرة فلسفية أو مبدأ فلسفى يسيطر على أذهان أفراد المجتمع ويكون صدى للاحاسيس العامة التى تجرى فى دم هؤلاء الأفراد وتتردد بين جوانحهم . وذلك مثل الذى حدث بالنسبة لثورة الانجليز فى خلال القرن الثامن عشر الميلادى ، وبالنسبة لثورة الفرنسيين فى نفس القرن ، وثورة الأمريكان ضد الحكام والمستعمرين من الانجليز الذين كانوا يستقلون بادارة شئون البلاد ويستغلون مواردها الواسعة لأنفسهم أولا ولعاصمتهم لندن ثانيا . وكان لابد أن يتزعم هذا المبدأ الفلسفى ويعبر عنه أديب فيلسوف ؛ فكان المعبر من أحاسيس الانجليز فى ثورتهم هو ـ لوك ـ . كما كان المعبر

عن الثورة الفرنسية هو - روسو - . وإذا تجاوزنا حدود هذه المبادىء الفلسفية التى نادى بها زعماء الثائرين فى كل من انجلترا وفرنسا والتى كانت مناهجها بمثابة قوانين أو دساتير تجعل من الثورة أمرا مشروعا وتفرض على الأفراد أن يقوموا بها حتى يستخلصوا حقوقهم من الملوك والحكام ، نقول ، إذا تجاوزنا حدود هذه المبادىء فاننا نجد أن كل ثورة شعبية فى العالم الغربى تنتهى باعلان يوضح - فى مواده - حقوق الإنسان أو حقوق المواطن أو حقوقهما معا ، فقد جاء ضمن مواد اعلان حقوق الانسان والمواطن فى بعض الولايات الثائرة بالولايات المتحدة الأمريكية مايأتى : مقاومة الجور والظلم الذى نبع من الطبقة الحاكمة ، سواء أكان هذا الجور واقعا على مجموعة من الأفراد أم على فرد واحد . ثم إن هذه المقاومه ليست مشروعه فحسب ، وليست من حق الفرد أو المجتمع فقط ، وإنما هى واجب على من يقع عليه الجور . وإذن فقد أصبحت الثورة فى اعتبار أولئك المعاصرين واجبا وطنيا يتهم بالتقصير فى حق الوطن كل من يقصر أو يتقاعس فى القيام به .

على أن هناك جانبا آخر من جوانب الفروق التى تميز ثورات العصور الوسطى ينبغى ألا نغفله أو نغمض العين عنه ، ذلك هو النهضه الصناعيه التى غيرت وجه المجتمعات الغربيه ، كما غيرت نظرة الأفراد إلى الفوارق الماديه بين الطبقات ، فنى حين أن الرأسماليه الزراعيه هى التى كانت تثير حقد الطبقات الفقيرة وتدفعهم إلى القيام بالثورة أصبحت الرأسماليه الصناعيه وما جرته من وعى ثقافى بين الصناع هى التى تثير أولئك الذين يعملون فى المصانع وتدفعهم إلى الثورة ضد هذه الطبقه الجديدة من أصحاب رؤوس هذه الأموال الصناعيه .

لقد أصبح المحرك إذن للقوى الاجتماعيه والنظم الاجتماعيه هو الاقتصاد المادى الجديد الذى جلبته النهضه الصناعيه فى الغرب وما يتبع ذلك الاقتصاد من القوى الانتاجيه ومحاولة تملك هذه القوى المختلفه بوسائل متنوعه . يبقى هناك صراع مستمر بين الطبقات فى الشعب ما دامت هناك طبقات مختلفه . وإذن فالمجتمع ذو الطبقات المتباعدة أو المجتمع الرأسمالى تبقى الرأسماليه فيه هدفا مستمرا لتمرد الطبقات العاملة ، وهنا يحدث غالبا أن تعمل الرأسماليه على تنمية ثورتها بتقويه واكثار وسائل انتاجها وبذلك يزداد عدد الطبقه العاملة وتزداد تبعا لذلك درجة مقاومتها . فاذا ما فاض الانتاج عن الحاجه خلقت بالطبيعه أزمة انتاج ، ومحاولة التخلص من أزمة الانتاج تؤدى بطبيعة الحال إلى البطالة ، والبطالة من شأنها تدفع إلى محاولة انهيار النظام الرأسمالى . ولو أضفنا الى ما يمكن أن يوجد من منافسات حرة بين أصحاب رؤوس الأموال الصناعيه فان ذلك يؤدى الى نوع من تدمير موارد عدد من هؤلاء الرأسماليين ، وبذا يصبح عدد أفراد الطبقة الرأسماليه محدودا بحيث يسهل القضاء عليه والتخلص منه بواسطة حقد زملائهم القدامى وللحسد الذى ينشأ بين الأفراد بسبب ازدياد الثروة ازديادا فاحشا .

من ذلك نرى أن الصورة العامة للثورات فى أواخر العصور الوسطى وفى العالم الغربى قد اكتسبت ملامح جديدة وبرزت للناس فى شكل يكاد يختلف تماما عن الشكل الذى كانت تبديه صورة الثورات فى العصور القديمة ، ومصدر ذلك أساسيا هو وجود النهضة الصناعية التى غيرت مفهوم الثراء إلى حد ما وأوجدت نوعا من الوعى الثقافى عند طبقة من الشعب لم يكن لها وجود من قبل . ولقد أخذت الثورة فى صورتها

الجديدة لدى الشعوب الغربية اتجاهين واضحين ، فقــد تـكون الثورة موجهة ضد طبقة خاصة كثورة البورجوازية ضد الاقطاعية أو الملـكية ، وقد تـكون موجهة من الشعب بأسره أو من الطبقه العاملة فيه ضد الطبقيه بأنواعها كثورة الشيوعيه . ولـكي يوضع حد لهذا النوع من الثورات رأى كثير من المفـكرين أن أحسن عــلاج لذلك هو أن تنتقل ملـكية وسائل الانتاج إلى الشعب تحت اشراف الدولة لضمان سير العمل وتوفير كل الوسائل لازدياد الربح وكثرة الانتاج .

ولقد عمل رجال ثورة ٢٣ يوليو فى مصر على بلورة هذا العلاج ، ثم أفاض الميثاق الوطنى فى شرح ذلك وبيان مدى ما يعود على الشعب من مظاهر الأمن والاستقرار ، والرخاء والعدالة والمساواة من وراء تطبيق هذا العلاج .

القسم الثانى

الظروف التى مرت بهـــا مصر فى القرن التاسع عشر وكانت بمثابة تمهـــيد لأحداث النصف الأول من القرن العشرين ولثـــورة ٢٣ يوليو ســـنة ١٩٥٢ م

ويشمل ما يأتى :ـ

١ ـ عرض عام لأهم الأحداث خلال القرن التاسع عشر فى مصر

٢ ـ الثورة العرابية : أسبابها ومراحلها

٣ ـ نتائج الثورة العرابية

عرض عام لأهم الأحداث خـــلال القرن التاسع عشر فى مصر

الواقع أن القرن التاسع عشر فى مصر كان مليئا بالأحداث التى هزت كيان الشعب وزعزعت رجال الحكم وغيرت كثيرا من أوجه الحيـاة ومقدرات الأفراد فى مصر . وكل الذى نبغيه من وراء هـذا العرض هو أن نلقى الضوء على صورة المجتمـع المصرى فى خـلال هذه الفترة الزمنية الحافلة بالأحداث ليتبين القارىء مدى الصراع بين الهيئات المختلفة على الظفر بمصر ، كما يتبين أيضا أهمية وادى النيـــل لا بالنسبة لموارده الطبيعية فقط ولـكن بالنسبة أيضا للسياسة العالمية ولتحكم المسيطر عليه على الإقتصاد العالمى بين الشرق والغرب على حـد سواء ، وليتبين أخيرا كيف تسلسلت هذه الأحداث وكان كل واحد منها يؤذن أو يسلم إلى الحدث التالى .

بعد أن احتل نابليون مصر أخذت انجلترا تسعى فى الخفاء للتخلص من الفرنسيين الذين يكرسون جهودهم لمضايقة الانجليز فى أعظم شريان بالنسبة لامبراطوريتهم فى الشرق ، ، ولم تجد إنجلترا أمامها سوى الدولة العثمانية تغريها وتلح فى اغرائها لـكى تتحرك بجيوشها وأساطيلها لإخراج الفرنسيين من مصر . وصغت تركيا أخيرا إلى نداءات إنجلترا وهيئات نفسها للقيام بهـــذه المغامرة دون أن تدرى قصد الانجليز الحقيقى من وراء ذلك .

وجاءت الأساطيل التركية إلى أبى قير واستطاعت أن تنزل جنودهـا

على الأرض وتحتل قلعة أبي قير ولكنها هزمت فى معركة برية قرب أبي قير أمام الفرسان من الفرنسيين وذلك فى سنة ١٧٩٩ م . وكان من السهل على الأتراك أن يدركوا نوايا الانجليز بعد هذه المعركة التى تركوا فيها وحدهم دون أن يخف الانجليز لنجدتهم ولكنهم تغاضوا عن ذلك ومضوا فى طريق الخديعة الانجليزية .

وفى نفس الوقت بقى الأسطول الانجليزى خارج الاسكندرية يضرب بقنابله من وقت لآخر تحصينات الأسكندرية التى كانت فى يد الفرنسيين ، وذلك لشغل عدد من الفرنسيين بقدر الأمكان ليخف ضغطهم فى أماكن أخرى داخل البلاد حتى يتمكنوا فى النهاية من توجيه الضربة القاضية إلى هؤلاء الفرنسيين ويجنوا لأنفسهم ثمر هذه المعارك جميعا ولعل من من الأمور الهامة التى ينبغى أن نعرفها هنا هو أن إنزال المقاتلين الأتراك فى أبي قير كان فى ١٤ يوليو سنة ١٧٩٩؛ . وفى ٢٢ أغسطس سنة ١٧٩٩ غادر بونا برت مصر سرا عائدا إلى بلاده لأمور تتصل بالسياسة الداخلية والخارجية فى فرنسا ، ولعله أحس فى ذلك الوقت بواسطة ما كان يجرى فى باريس أثناء غيبته بزعزة زعامته وتدهور هيبته وكثرة منافسيه .

ولم تكتف انجلترا بهزيمة الأتراك أمام الفرنسيين بل استمرت تغريها مرة أخرى وتشجعها على العودة بجيوشها إلى مصر ضد الفرنسيين . وأخيرا نجحت انجلترا فى تلك المهمة إذ اتفقت مع تركيا على ارسال حملة مشتركة منها الى مصر لإخراج الفرنسيين منها . وفى سنة ١٨٠١ نزل الجيش الانجليزى فى أبي قير واحتل القلعة هناك كما صنع الأتراك من

قبل وحدثت موقعة بين الانجليز والفرنسيين هزم فيها الفرنسيون هذه المرة وانسحبوا من أبى قير إلى مصطفى باشا فى الاسكندرية وهناك لحقهم الانجليز مرة ثانية فهزموهم وأرغموهم على الانسحاب إلى المدينة نفسها فتحصنوا داخل أسوار الاسكندرية ولكن عندما علم الجنرال مينو القائد الفرنسى فى الاسكندرية بأن الجنرال بليار ، الحاكم فى القاهرة ، قد وقع مع الانجليز إتفاقية بالجلاء عن مصر سنة ١٨٠١ استمات فى القتال حتى أصبح الاستمرار فيه ضربا من الجنون فأمضى هو الآخر اتفاقية جلاء فى مدى عشرة أيام بأسلحتهم وأمتعتهم على سفن انجليزية . وانتهت بذلك مرحلة من النزاع بين انجلترى وفرنسا ، ولكن بقى أمام الانجليز مراحـــل أخرى من النزاع بين المصريين طورا والأتراك طورا آخر ليصفو لهم الجو نهائيا وينفذوا بدقة نفس المؤامرة التى حاكوها لبسط نفوذهم على وادى النيل .

وبعد خروج الفرنسيين تكشفت الحقيقة المره وهى ان أولئك الذين تجمعوا لاخراج الفرنسيين لم يفعلوا ذلك بدافع انقاذ مصر أو المصريين وانما لاخلاء الميدان لمطامعهم الخاصة . ومن أجل ذلك يشتد الصراع وتحتدم المعركة بين الفئات المتنافسة على السيطرة فى مصر وهى : المماليك والعثمانيون والانجليز . كان العثمانيون ينتظرون اعادة سيطرتهم على البلاد والقضاء على المماليك . وكان المماليك ينتظرون إعادة سيطرتهم مرة ثانية بمعاونة حلفائهم الانجليز . وكان الانجليز ينتظرون الوقيعة بين العثمانيين والمماليك ليجنوا ثمر ذلك لأنفسهم فيما بعد كدأبهم فى كل الأدوار التى لعبوها فى تاريخهم مع الشعوب .

وأمام هذا الصراع وذلك التنافس وجد عنصر وطنى يريد التخلص

من هؤلاء جميعا والتف هذا العنصر حول بعض الزعماء الوطنيين مثل السيد عمر مكرم ، والشيخ محمد السادات ، والشيخ الشرقاوى ، والشيخ محمد المهدى والشيخ المسيرى . وبرزت هذه القضية الوطنية بشكل واضح فى وسط هذه ألخضم من الصراع والتنافس على سلطة البلاد . وأخذ كل طرف من هذه الأطراف المعنية يضع مخططه ويشرع فى تنفيذه .

كانت هذه صورة التنافس الداخلى وكان هناك أيضا تنافس خارجى . ولعل أشد صوره وأبرزها هو التنافس بين فرنسا وانجلترا ففى صلح اميان مارس سنة ١٨٠٢م بين فرنسا وبين انجلترا وحلفائها . كان من شروطه خروج الانجليز من مصر ولكن الانجليز تباطؤا فى الجلاء فجاء رجل حربى فرنسى إلى الاسكندرية من قبل نابليون لمعرفة سبب تأخر الانجليز .

وبعد ذلك اضطر الانجليز أمام تهديد نابليون بنقض شروط الصلح بشأن الجلاء فى مارس سنة ١٨٠٣م . ونجحت انجلترى فى أبعاد فرنسا عن مسرح الصراع ولكنها وجدت نفسها أمام صراع أشد مع العثمانيين والمماليك وجيوش محمد على الألبانية ، وتعقدت الأمور بشكل لم تكن تتوقعه انجلترى مما اضطرها إلى الخروج من مصر .

وبعد خروج الانجليز وقعت القاهرة تحت حكم المماليك باتفاقهم مع محمد على قائد الجيوس الالبانيه ووقعت الاسكندرية فى قبضة العثمانيين وعملوا على ابعادها عن سلطان المماليك والمغامر محمد على فولوا على مصر كلها على باشا الجزايرلى خلفا لخسرو باشا فجاء الى الاسكندرية وعمل على تحصينها ضد غزو المماليك الذين بدأوا يتحفزون لغزو الاسكندرية .

استمرت الاسكندريه فى قبضة العثمانيين حتى اختار الشعب محمد على ليكون حاكما على البلاد . وبذلك أنتهت مرحلة أخرى من الصراع بين هؤلاء المتنافسين على السلطه فى وادى النيل ، غير أن المسألة لم تقف عند هذا الحد ، إذ سنحت الفرصة للفرنسيين من جديد بعد أن ابتعد الانجليز عن الميدان .

فحدث تقارب بين الفرنسيين والباب العالى وغاظ ذلك الانجليز والروس وأخذوا يعملون لافساد هذا التقرب ، وذلك بواسطة الضغط على الباب العالى لكى يتبعد عن الفرنسيين . وفى نفس الوقت أرسلت انجلترى جزءا من أسطولها إلى الدردنيل ليقوم بمناوره حربية ، وجزءا آخر إلى مياه الاسكندرية لاحتلالها ، وفعلا نزل بعض الضباط الانجليز إلى المدينة من مراكبهم فى مارس سنة ١٨٠٧ وأعقب محادثاتهم مع أمين أغا المحافظ التركى أن سلمت لهم المدينة بحاميتها وعددها ٣٠٠ جندى فكانت هذه خيانة من المحافظ تم بواسطتها احتلال الانجليز للمدينة بدون مقاومة . وظن الناس - بناء على دلائل مزيفة من جانب الانجليز - أن بقاءهم فى الاسكندرية مرهون باستقرار الامور فى البلاد وأنهم لامطمع لهم غير الاسكندرية وأنهم ما قصدوا من ذلك سوى ابعاد الفرنسيين من الحوض الشرقى للبحر الأبيض ، غير أن الأحداث التالية قد برهنت على عكس ذلك اذ صممت انجلترى على احتلال رشيد بناء على رأى قنصلها فى القاهرة لكى يكون فى يدها كل الشاطى ما بين رشيد والاسكندرية ولكى تستطيع تموين الجيش والأهالى .

وعلى هذا فقد أرسل القائد الانجليزى فريزر حملة من جنوده فى الاسكندرية الى رشيد ولكنها هزمت وردت بواسطة أهل رشيد وفكرت انجلترى فى ارسال مدد عسكرى كبير للانجليز فى مصر ولكن الظروف تغيرت فى غير صالحهم اذ حدث تقرب بين فرنسا وروسيا وأستقر محمد

على بجيوشه فى دمنهور ، ثم تقرر اجراء مفاوضات بين الانجليز وتركيا . وأمام هذا صمم قائد الحمله الانجليزيه فى الاسكندرية على اخلاء المدينة وتسليمها الى محمد على وبذلك خلت المدينة من الانجليز وعادت أمورها الى سلطة محمد على بعد أن مكثت نحو سنتين خارجة عن سلطانه . ومن هنا يبدأ محمد على فى تشديد قبضته على السلطة فى البلاد وبصفة خاصة بعد أن تخلص من جميع منافسيه فى الداخل وفى الخارج . ولعل أبرز شيء يصور سياسته الداخلية هو أنه حاول جهده أن يبعد الوطنيين المصريين عن المراكز الحساسة .

ومن أجل هذا نراه يعمل جاهدا على ازدياد عدد الأجانب فى مصر بوسائل متعددة وباغراءات لا نهاية لها ، فاستدعى عدداً كبيراً من الخبراء فى مختلف الأعمال والمهن والصناعات . على أن ذلك لم يكن لقصد الاستفادة بخبرتهم فقط ، ولكن ليشرفوا اشرافا تاما على سائر الاعمال فى القطاعات العامة المختلفة ، كان ذلك بطبيعة الحال على حساب المصريين الذين أبعدوا عن هذه القطاعات أو استمروا فيها تحت ضغط ظروف قاسية ، وفى مقابل الخضوع لكل ما يفرض أو يملى عليهم .

ولعل من أهم وسائل الاغراء بالنسبة للاجانب هو أنه سمح لهم بدفع ضريبة لا تزيد على ٢٫٥ ٪ على أنواع السلع التى يتجرون فيها ، بينما كان يدفع زملاؤهم من التجار المصريين للدولة ضريبة لا تقل عن ١٠ ٪ مما أجحف بحقوق الوطنيين وخلق فى أنفسهم الاحساس بالظلم والشعور بالمرارة .

هذا عدا تسهيلات أخرى وامتيازات عديدة كان يتمتع بها الأجانب على حساب المصريين . ثم ان الدولة بما فيها من أجهزة الحكم المختلفة كانت تنظر الى هؤلاء الأجانب الوافدين نظرة تقدير واحترام وتعاملهم

معاملة السادة ، وعلى عكس ذلك تماما بالنسبة للمصريين الذين كانت تعتبرهم طبقة دنيا وأقل من الأجانب فى المستوى الثقافى والاجتماعى .

ومن أجل ذلك وفد الأجانب فى جماعات متلاحقة وانفتحت لهم فى مصر أبواب الكسب العريض من وراء الأعمال الكبيرة والتجارة المربحة والوظائف الهامة .

وبقدر ما يزداد هذا الوضع سوءا مع الأيام يزداد الاحساس بالظلم والشعور بالمرارة لدى المصريين .

ويستمر الأمر كذلك حتى تنفجر الثورة العرابية التى ترجمت بصدق عن هذا الشعور وذلك الاحساس ، وعبرت عن تلك المعانى الوطنية التى كانت حبيسة فى نفوس المصريين منذ أيام السيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوى وغيرهما من زعماء العصر الذين حاولوا جاهدين أن يعيدوا لمصر مكانتها وينتزعوا سلطتها من أيدى الأجانب الذين كانوا يتنافسون عليها .

الثورة العـرابية

تعتبر الثورة العرابيه أهم حدث فى مصر خلال القرن التاسع العاشر الميلادى ، ذلك القـرن الذى كان بمثابة مسرح لسلسلة من المؤامرات الخبيثة ومن التناحر والتنافس على السلطة فى وادى النيـــل وعلى السيطره على موارده وعلى مقـدرات الشعب فيـه . وزاد الأمر سوءاً تدخل عناصر أجنبية فى هـذا الصراع ، فى الداخل كان الصراع بين الحكام والوطنيين ؛ وفى الخارج بين انجلترى وفرنسا وروسيا والعثمانيين : كل يحاول جاهدا أن يلقى بثقله فى هذا الصراع وأن يجنى لنفسه أكبر ثمرة من ورائه ، وكانت مصر وحـدها هى التى تدفع ثمن كل هذا . وبقيت عوامل هذا الصراع تتجمع وتتفاعل فيما بينها حتى طفـح الـكيل ووصل الظلم الى درجة لا تطاق فانفجرت الثورة وأنطلقت من عقالها على يد عرابى ومن معه من المصريين المظلومين .

أسباب الثورة العرابية :

إن الدارس بوعى لتاريخ القرن التاسع عشر فى مصر يستطيع أن يلمس الأسباب العديدة التى أدت إلى قيام هذه الثورة ، ولـكننا مع ذلك نستطيع أن نجمل أهمها فيما يأتى : -

أولا - عدم المساواة فى المعاملة بين أفراد الجيش من الأجانب وأفراده من المصريين ؛ فكان الاجانب يعاملون معاملة كريمة ويرقون الى أرقى المناصب وتعطى لهم أمتيازات متعددة مختلفة ، أما المصريون فكان ينظر إليهم كأفراد طبقة أقل فى الثقافة والتعليم والتربية الاجتماعية وفوق ذلك

فقد كانوا محرومين من الترقية والوظائف العاليه وسائر أنواع الامتيازات .

ثانيا ـ أزدياد عدد الأجانب بشكل مخيف وتغلغلهم فى سائر الأعمال التجارية والصناعية والاداريه حتى ميدان الزراعة حيث أخذوا يمتلكون الأراضى الزراعية إما عن طريق الهبة أو المكافأة ، واما عن طريق الإحتكار أو الشراء بالثمن البخس ، فكونوا بذلك طبقة ممتازه خطيرة تملك كل الحقوق وتعفى نفسها من جميع الواجبات . ولعل من أبشع صور الظلم فى المجتمع أن تكون هناك حقوق لا يقابلها واجبات ، أو بمعنى آخر أن تكون الحقوق وقفا على طبقة والواجبات وقفا على طبقة أخرى . ويتبع ذلك طبعا وضع يد الاجانب على ثروة البلد التى كانت تبعثر ذات اليمين وذات الشمال فيما لا يعود بنفع على مصر ولا على المصريين .

ثالثا ـ فى خارج الجيش كان الاجانب مدللين من الحكومة على حساب الوطنيين ، فأبواب مصر فتحت للاجانب من اليونانيين والألبانيين والاتراك والفرنسيين والانجليز والأرمن وكانوا يجدون تشجيعا ماديا وأدبيا لا يحد من قبل الحكومة بينما كانت أبواب الكسب تضيق أمام الوطنيين : كان الاجانب يتولون شئون الإدارة وادارة المصانع والمدارس والمعاهد ومن يرفض منهم هذه الوظائف ويفضل العمل فى التجارة فكانت الحكومة تكتفى بفرض ٢٫٥ ٪ فقط على البضائع التى يملكونها ويتجرون فيها بينما نظيرهم من الوطنيين كانوا يدفعون كضريبة ١٠ ٪ عدا صعوبات أخرى كانوا يرونها فى أمر الاستيراد ، وغير التجار من الوطنيين لا يكادون يجدون فرصة للعمل فى وظيفة تعادل وظائف الاجانب

ونتيجة لهذا التشجيع العظيم وذلك الكسب الهائل كان عدد الاجانب فى زيادة مستمرة مع الزمن وموارد الدولة الإقتصاديه تتركز فى أيديهم شيئاً فشيئاً . فمثلا كان عدد تجار الجملة من الاجانب فى سنة ١٨٤٠ أربعين تاجراً وكانت عدد المحلات التجارية الأوروبيه فى نفس السنة ٤٤ محلا بينما كان عددها فى سنة ١٨٨٢ ١٦٠ محلا . ولقد بلغ عدد الاجانب فى الاسكندرية وحدها آواخر أيام محمد على أكثر من ٥٠٠٠ نسمه وقد ذكر أحد الكتاب الغربيين عن الأجانب فى الإسكندريه سنة ١٨٣٣ مايأتى : «أما اليوم فإن الاسكندريه غاصه بالتجار الأوروبيين حتى إنها لتبدو مدينـه أوروبيه وهؤلاء يقتنون الجيـاد الأصيلة والمنازل الانيقه ويعيشون عيشه الترف والنعيم » . [تاريخ الإسكندريه منـــذ أقدم العصور محافظة الإسكندريه سنة١٩٦٣]

رابعاً ـ كان هذا يجرى فى الجيش وفى المدن الكبيرة أماما كان يجرى فى القرى والريف فكان أقسى من ذلك وأشد : وهذه صورة واحدة مما كان يجـرى فى القرى على أيدى رجال الإدارة فى أيام حفر ترعة المحمودية بأوامر من محمد على على أن هذه الصوره كانت تتكرر عشرات المرات وفى عديد من المناسبات وسننقلها من الجـبرتى دون إضافة شيىء عليها : « كان الباشا (محمد على) بجهة الأسكندرية بسبب ترعة الأشرفية (المحمودية) وأقر حكام الجهات بجمع الفلاحين للعمل . فكانوا يربطونهم قطارات بالحبـال وينزلون بهم فى المراكب وتعطلوا عن زرع الدراوي الذى هو قوتهم وقاسوا شدة رجوعهم فى المرة الأولى ومات الكثير منهم من البرد والتعب وكل من سقط أهالوا عليه من تراب الحفر (ولو فيه

الروح) ولما رجعوا إلى بلادهم للحصيد طولبوا بالمال وزيد عليهم عن كل فدان حمل بعير من التبن وكيلة فول وأخذ مايبيعونه من الغلة بالثمن الدون والكيل الوافر فما هم إلا والطلب للعودة إلى الشغل فى الترعة ونزح المياه التى نبعها من الأرض وهى فى غاية الملوحه والمرة الأولى كانت فى شدة البرد وهذه المرة فى شدة الحر مع قلة المياه العذبه فينقلونه بالروايا على الجمال مع بعد المسافة » .

هذه العوامل الأربعة مع ازديادها واستمرارها قد خلقت فى نفوس المصريين شعورا بالمرارة وإحساسا بالظلم الذى لايبرره شيء سوى أنهم مصريون يعيشون فى وطنهم وغيرهم أجانب فرضوا عليهم كما تفرض الطفيليات من الحشائش على الأصيل من الأشجار ، ان كان هذا يعتبر مبرراً . ولقد أحس عرابى ومن معه من صغار الضباط المصريين بهذا الظلم أحساساً قويا نتيجة وعى عميق بتلك الحالة وبما يترتب عليها من خلق الفوارق وأفساد النفوس وهدم الأسس الإخلاقية التى تعتبر أهم رصيد فى بناء المجتمع السليم وضمان بقائه ومستقبله وأمنه ورخائه .

ولما لم يكن من المحتمل فى هذه الظروف القاسية أن يثور الشعب أو المدينون منه وهم محرومون من كل الامكانيات المادية والأدبيه ، فقد تركز الأمل كله فى الجيش الوطنى . وتصدى عرابى باشا للكلام باسم الجيش والمطالبة بحقوقه ، ومن هنا أتجهت أنظار الوطنيين جميعاً سواء أكانوا فى الجيش أم فى المدن أم فى القرى إلى عرابى باشا وتصوروا فيه الزعيم المصرى والمنقذ لهم من مظاهر الذل والشقاء والظلم والحرمان . وأمام هذا أخذ عرابى يضع خطة الثورة وينفذها وبدأ أولا فى رجال

الجيش . وكانت خطته أن يتقدم الى الخديوى توفيق بطلبات محدودة بالنسبة لرجال الجيش من الوطنيين . وتلخص هذه الطلبات فى فتح باب الترقية للوظائف العالية فى الجيش أمام المصريين وادخال شيء من المساواة بين المصريين والأجانب ، ورفع جانب من الظلم الذى يرزح تحته الوطنيون .

وجاء عــرابى بهذه الطلبات يقدمها الى الخديوى توفيق فى قصر عابدين وأمام تهديد عرابى أستشار الخديوى سفير بريطانيا فنصحه السفير بالرفض وعدم الاستجابه ، وكان ذلك فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ . ولقد كان من الممكن أن تجاب هذه الطلبات وأن تنتهى الحركة العرابية بقبول ماتضمنته هذه الطلبات المحددة لولا ما يكمن وراءها من نتائج خطيرة تهز كيان الأسرة العلويه وتزعزع مكانة الأجانب وتقلل من نفوذ المستعمرين .

ومن أجـل ذلك لجأ الخديوى إلى طريق المماطلة والتسويف ريثما تتهيأ له ولحمايته من البريطانيين الاستعدادات لمواجهة ثورة عسكريه يقوم بها أفراد الجيش من المصريين . ومن هنا أخـذت الأمور تتعقد أمام عرابى ومن معه من الثائرين والمؤيدين ، كما أخـذت الرؤية تتضح أمام الخديوى ومن معه من المستعمرين .

وتأزمت الأمور بين الخديوى والعرابيين وكل منهم مصمم على وجهة نظره ، فالخديوى كانت تسنده انجلترى عن طريق سفيرها والعرابيون يسندهم طوائف الشعب المختلفة . وهنا أنتهزت الدولة العــثمانية هذه الفرصة لتسحب بعض الامتيـازات الى أعطيت لولايه مصر فى أيام الخـديوى اسماعيل فأرسلت لجنة يرأسها نظامى باشا سرياور السلطان عبد الحميد لدرس

الحالة العامة فى مصر ووضع تقرير مفصل عنها مشفوعا بالاقتراحات التى تراها . وفى ٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ وصلت اللجنة الى الاسكندريه وتهيأت للذهاب الى القاهرة . وكان وصول هذه اللجنة بمثابة الشرارة الأولى التى الهبت مطامع فرنسا وانجلترى .

إن تدخل الدولة العثمانية حرك انجلترى وفرنسا فاعتبرتا هذا التدخل مخالفا للمعاهدات المعقودة فى الماضى ومضراً بشئون مصر الداخلية وبالتالى مضراً بمصالح رعاياهما فيها فلجأتا الى أسلوب الضغط عن طريق القوة حتى تتخلى الدولة العثمانية عن مطامعها فى مصر فأرسلت كل من فرنسا وانجلترى بارجة حربيه إلى مياه الاسكندريه معلنتين بقاءهما فى هذه المياه حتى تعود اللجنة العثمانية إلى القسطنطينية . إن وجود البارجتين قوبل بامتعاض ومرارة من جانب الوطنيين (عرابى وأتباعه والوزارة المصريه) ولكنه قوبل بأرتياح ورضا من جانب الخديوى ولذلك أختلفت مشاعر الناس وأحاسيسهم فى تلك الأيام وزاد الخلاف بين العرابيين ورجال القصر فأجتمعت الوزارة المصريه إذ ذاك بدون استشارة الخديوى أو أخذ رأيه فى هذا الإجتماع فكان هذا تحديا صريحا لسلطة الخديوى لم تسترح له كل من انجلترى وفرنسا اللتين تريدان كسب وده والاحتفاظ به فى صفها وتحت رعايتها كى يتمكن لهما حكم البلاد عن طريقه والسيطره على اقتصادياتها بواسطته فصممت كل منها على ارسال ست بوارج حربية الى مياه الاسكندرية وعرف الخديوى وصول البوارج الحربية فى يوم الأربعاء ١٧ مايو سنة ١٨٨٢ عن طريق القنصل الانجليزى والقنصل الفرنسى وكدأب انجلترى دائما فى خداع الحكام والتضليل بالشعوب أعلنت بلسان قنصلها فى مصر أن الاسطول الانجليزى سيزور مصر زيارة

ودية ، وسيتبين لنا بعد قليل ما تنطوى عليه هذه الزيارة الودية من مكر وخبث ونفاق وخداع . ولكى يسهل على القارىء تتبع أحداث الثورة العرابية فسنحاول الحديث عن مراحلها بشىء من التفصيل .

مراحل الثورة العرابية :

كانت المرحلة الأولى من هذه الثورة ـ كما أشرنا منذ قليل ـ تقدم عرابى بمطلبه المحدد إلى الخديوى توفيق ، وقد رأينا هذا الطلب قد قوبل بالمماطلة والتسويف لكيلا نقول إنه قوبل بالرفض الصريح . وكان ذلك فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ومنذ تلك اللحظة أخذ الجانبان المتعارضـــان يواجهان الموقف وينتظران إحتمالاته العديدة ونقصد بالجانبين المتعارضين عرابى ومن معه من صغار الضباط المصريين من ناحية ، والخديوى ومن حوله من الإنجليز والأجانب من ناحية أخرى ، غير أن الجانب الثانى قد أخذ فى مهلة الانتظار هذه يعمل على اعداد العدة لكل الإحـتمالات الثورية وعلى اظهار المطالب العرابية بمظهر التجنى وعدم وجود مبرر لها محاولة منه أن يقطع الصلة بينها وبين مصالح الشعب ، وبذلك يستطيع أن يحرم عرابى من سند الشعب ومعونته فيسهل عليه أن يقوض أركان هذه الثورة أن وجدت السبيل للمضى فى الطريق الجاد . وبينما كان عـــرابى ينتظر الإجابة على مطالبه كان الجانب الآخر يحرك الأجانب فى مصر وفى الاسكندرية على المناداة بأن حياتهم وحياة أسرهم وأموالهم قد أصبحت فى خطر وأن الموقف يستدعى القيام بعمل حاسم من قبل قناصلهم وسفرائهم وهكذا تبلورت مطالب الثورة العرابية فى دعوة إلى الثورة تهدد أرواح الأجانب ومصالحهم فى مصر . والدعاية سلاح غريب يستطيع من يمارسها

بحكمة ومهارة أن ينتصر على أكبر الجيوش وأقوى الأسلحة . وقد استغلها الانجليز فى هذا الموقف بمهارة فائقة ، فزيفوا الحقيقة ، وألهبوا مشاعر الأجانب فى مصر وأثاروا الدول الغربية على الحركة العرابية ونجحوا فى ذلك كله إلى حد كبير ، مما أظهر عرابى بمظهر الثائر على الأجانب والمتجنى على الأسرة المالكة والمهدد للأمن والاستقرار فى البلاد .

المرحلة الثانية من مراحل الثورة العرابية هى الظهور السافر للانجليز فى الميدان كطرف أصيل فى المعركة ، ولقد استطاع الإنجليز بمهارتهم السياسية وبأساليبهم الملتوية أن يصلوا بسهولة إلى هذا الموقف معلنين أنهم على إستعداد للتدخل حماية لصاحب العرش فى مصر ومحافظة على أمن الأجانب وأموالهم . وعبثا حاول عرابى أن يقنع الأجانب بأنهم ليسوا طرفا فى المعركة ولا هدفا من أهداف الثورة وامعانا من جانب الإنجليز فى خديعة الرأى العام الداخلى والخارجى قد احتضنوا الخديوى وجاؤوا به إلى الاسكندرية ليكون فى حماية الأسطول الإنجليزى ، إذ أنهم صوروا حياته فى خطر ما دام بعيداً عن حماية قوتهم . كما استطاعوا أيضاً أن يجتذبوا الفرنسيين إلى صفوفهم لكيلا يظهروا فى الميدان وحدهم . فى هذه الأثناء ظهرت قوة ثالثة تحاول أن تستغل الفوضى والتنافس لكى تثبت وجودها من ناحية ولكى تجنى من ثمرات النصر النهائى أن حدث هذا النصر من ناحية أخرى. هذه القوة الثالثة هى الدولة العثمانية ، التى أرادت أن تسحب بعض الإمتيازات التى أعطيت لولاية مصر فى أيام الخديوى إسماعيل ، ومن أجل ذلك أرسلت لجنة يرأسها نظامى باشا سر ياور السلطان عبد الحميد لدرس الحالة العامة فى مصر ووضع تقرير مفصل عنها مشفوعا بالاقتراحات التى تراها بعد

الدراسة الدقيقة . وفى ٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ وصلت اللجنة إلى الاسكندرية وأخذت تعد العدة للذهاب إلى القاهرة ولم تنته المرحلة الثانية حتى اتضح الموقف بالصورة الآتية : عرابى ومن يسانده من المصريين حكاما وعسكريين فى صف ثم الخديوى توفيق ومن يسانده من الإنجليز ومن خلفهم فرنسا فى صف آخر ثم الدولة العثمانية فى صف ثالث . والمهم أن انجلترى ظهرت فى هذه المرحلة ظهوراً سافراً وأخذت تبدى الوعود من ناحية وتتهدد من ناحية أخرى . وهى فى الواقع تنفذ مخططا قد وضعته بدقة وأحكام ، وتحاول من وراء ذلك أن تضع يدها مباشرة على سلطة وموارد البلاد .

المرحلة الثالثة : هى مرحلة التحرش . ولقد بدأ هذا التحرش بعد أن وصلت اللجنة العثمانيه الى مصر ، حيث أعتبرت انجلترى - ومن خلفها فرنسا طبعا - أن هذا التدخل من قبل العثمانيين مخالف للمعاهدات المعقودة فى الماضى ومضر بشئون مصر الداخلية ، كما هو مضر أيضاً بمصالح الرعايا الأجانب فى البلاد . وعندئذ يأخذ التحرش جانبا عمليا ، فترسل كل من انجلترى وفرنسا بارجة حربية الى مياه الاسكندرية معلنتين التصميم على البقاء فى هذه المياه حتى تعود اللجنة العثمانية الى القسطنطينية دون تحكيم أو تدخل فى شئون البلاد . لقد قوبل وجود البارجتين بمرارة وامتعاض من جانب الوطنيين وعلى رأسهم عرابى باشا ورجال الوزارة المصريه التى ظهرت للمرة الأولى بمظهر المنضم علنا الى العرابيين، ولكنه قوبل بارتياح ورضا من جانب الخديوى . ومن أجل ذلك اختلفت مشاعر الناس وأحاسيسهم فى تلك الأيام فتعمقت الفجوة وزاد

الخلاف والجفاء بين القصر والعرابيين ، فاجتمعت الوزارة المصرية اذ ذاك بدون استشارة الخديوى او أخذ رأيه فى هذا الاجتماع للتشاور فيما يتطلبه الموقف . واعتبر هذا تحديا صريحا لسلطة الخديوى لم تسترح له كل من انجلترى وفرنسا اللتين تريدان كسب وده والاحتفاظ به فى صفهما وتحت رعايتهما كى يتمكن لهما حكم البلاد والسيطرة على إقتصادياتها بواسطته وجاء دور التحرش الثانى فأرسلت كل منهما ست بوارج حربية إلى مياه الاسكندرية وعلم الخديوى بوصول هذه البوارج الحربية فى يوم الأربعاء ١٧ مايو سنة ١٨٨٢ عن طريق القنصل الانجليزى والفرنسى ، وكداب إنجلترى دائما فى خداع الحكام والتضليل بالشعوب أعلنت بلسان قنصلها فى مصر أن الأسطول الأنجليزى سيجىء إلى مصر فى زيارة ودية وسيتضح لنا بعد قليل ماذا تنطوى عليه هذه الزيارة الودية من مكر وخبث ونفاق وخداع .

ولقد ظن المصريون بطيبة قلوبهم أن إنجلترى صادقة فيما أعلنت فأرسل محمود باشا سامى البارودى إلى محافظ الاسكندرية تلغرافا يقول فيه بالنص : « ستحضر إلى الاسكندرية مراكب حربية أجنبية وحضورها هو بطريقة سلمية فلا يحصل بجهتكم أدنى توهم ولا تشويش فكر إن المودة والألفة بين حكومتنا السنية وبين الدول المتحاربة أكيدة » (الرافعى الثورة العرابية ص ٢٦٩) .

ووصلت بالفعل ست بوارج حربية إنجليزية ومثلها فرنسية إلى مياه الاسكندرية تحت الزعم بأنها زيارة ودية . غير أنها لم تلبث طويلا حتى بدأت تتحرش بالمصريين وبصفة خاصة بالثائرين مع عرابى باشا . وأخذ

الانجليز فى تنفيذ خطتهم على أيدى الخونة من الحكام فى مصر وهم يتسترون خلف مظهرهم الخداع . فأرسلوا انذاراً إلى الخديوى توفيق بعزل عرابى باشا من الحربية ونفيه هو ومن معه . وانتهز الخديوى هذه الفرصة فنفذ الانذار وعزل عرابى من السلطة وتمهل فى مسألة إصدار القرار بالنفى ، غير أن الوزارة المصرية لم تستجب لهذا الأمر وهالها تسرع الخديوى فى تنفيذ جانب من الإنذار الصادر من سلطة لا شأن لها بداخل البلاد وأعلنت أن هذا الانذار البريطانى يعتبر تدخلا بلا وجه حق فى شئون مصر الداخلية ، كما أعلنت أن موافقة الخديوى تعتبر مظهراً من مظاهر الضعف لا تبرره خطورة الملابسات .

وعلى هذا فقد استقالت الحكومة المصرية فى هذه الظروف العصيبة وزادت الأمور سوءا بتصميم بعض القواد فى حامية الاسكندرية وبعض الحكام الاداريين على الاستقالة الجماعية وترك الأمور فوضى إذا ما أصر الخديوى على إقالة عرابى باشا ، وكان هذا فى الواقع مظهراً من مظاهر الوطنية ووحدة الصف .

وأمام هذا التصميم من جانب المسئولين فى مصر وفى الاسكندرية رجع الخديوى عن موقفه المتعنت وأعاد عرابى باشا إلى منصبه . وعندئذ تبين للانجليز أن انذارهم لم يأت بالنتيجة التى كانوا ينتظرونها وأنه فشل فى المهمة المنوطة به ، فبدأوا يتحرشون عمليا ويتصدون للثورة وجها لوجه . وموقف الانجليز هنا هو صورة مكررة من موقفهم مع كل الشعوب التى كانت تعتبر ميدانا لنفوذهم وخاضعة لسلطانهم . موقف يصور مسرحية مكونة من فصول ثلاثة : فى الفصل الأول يظهرون بمظهر المسالمين

الأبرياء ، وفى الفصل الثانى يظهرون بمظهر المظلومين المغلوب على أمرهم والخائفين من الأخطار المحيطة بهم ، وفى الفصل الثالث يظهرون بمظهر المتمسكين بوعودهم والمدافعين عن أنفسهم وعن حقوقهم .

وكان الانجليز من أبرع الممثلين لهذه المسرحية ، وكثيراً ما خدع بتمثيلهم الأفراد والشعوب ونعود الآن إلى مجرى حوادث ثورة عرابى باشا التى تمثل أهم حدث فى مصر أثناء القرن التاسع عشر .

ذكرنا أن الانذار الأول من جانب الأنجليز للخديوى لم يأت بالنتيجة المنتظرة . وعندئذ بدأوا يتحرشون مباشرة بالثائرين وعلى رأسهم عرابى باشا فأرسل أميرال البحر البريطانى إنذاراً إلى الحامية المصرية فى الاسكندرية يطلب منها عدم إقامة التحصينات والاستحكامات الحربية على الشواطىء وفى الحصون وفى القلاع مدعيا أن هذه التحصينات موجهة ضد الأسطول البريطانى الذى جاء لحماية الأجانب فى مصر وتناسى أن هذه التحصينات لو كان فى النية اقامتها لم تكن إلا للدفاع المشروع عن النفس ضد هذا الأسطول نفسه الذى جاء إلى مياه الاسكندرية دون أى مبرر . ورد رجال الحامية والمسئولون فى الأسكندرية بأنه لم يحدث جديد فى القلاع وفى الحصون منذ مجىء الأسطول الأنجليزى ، ولم يجر هناك أى نوع من اقامة تحصينات جديدة . ولكن الأميرال صمم على ادعائه أن هناك تحصينات تقام واستعدادات تجرى فى الخفاء لتهديد الأسطول البريطانى ومنعه من حماية الرعايا الأجانب المقيمين فى الأسكندرية .

ولم يكن هناك فى الواقع سبب لدعوى الأميرال البريطانى سوى الرغبة فى التحرش والاستثارة من ناحية أو تبرير ما يعتزم الأسطول عمله ضد الثوار فى الاسكندرية من ناحية اخرى . وما أشبه ذلك بقصة الحمل

والذئب . وأنتهى الأمر بين الأميرال البريطانى والثوار بعد الأخذ والرد بأن أرسل الأميرال انذاراً آخر بالرغم من عرض الثوار عليه بأن يرسل فريقاً من رجاله ليروا بأنفسهم صدق ما يقرره الثوار من أن القلاع والحصون لا يجرى فيها استحكامات جديدة . والغريب أن الأميرال طلب فى انذاره الجديد أن يسلم الثوار كل الحصون والقلاع إلى الجنود البريطانيين فى ظرف ساعات معدودة والا فسيضطر الأسطول الى ضرب الاسكندرية ومن فيها ، وكان ذلك بعد أن وصل الخديوى توفيق إلى الأسكندرية ليكون فى حماية الأسطول الإنجليزى وقريبا من الجنود البريطانيين ، وبسبب الذعر المصطنع فى مصر من جانب الانجليز وصل أيضا إلى مدينة الاسكندرية عشرات الآلاف من الأجانب الذين صور لهم البريطانيون أن حياتهم أصبحت فى خطر بل ان عدداً كبيراً من النساء والأطفال التجأ إلى سفن الانجليز ليكونوا فى مأمن من الاحداث المنتظرة كما كانوا يدعون .

ولم يكن هذا كله سوى خديعة من خدع الإنجليز لإثارة القلق والاضطراب بين الأجانب والمصريين فى الاسكندرية الذين كانوا يعيشون فى أخوة ووئام قبل أن يتطور الموقف ويتدخل الانجليز كطرف للخصومه .

أرتبكت إذن أمور الحياة فى الاسكندرية وشلت حركتها وأصبح كل من الفريقين - المصريين والأجانب - يتوجس خيفة من الآخر ، كما أصبحت المدينة بمثابة برميل من البارود لا ينقصه إلا شرارة بسيطة لكى ينفجر ؛ وهذا هو الذى حدث بالفعل ، إذ قبل أن تنتهى مدة الانذار

البريطانى . وقـع شجـــار بين أحد المالطيين وأحد السكندريين بسبب الخلاف على أجرة حمار أستأجره المالطى ليقوم بنزهة فى المدينة ولم يعط صاحبه الأجر المعتاد ، فصمم صاحب الحمار على أن يأخذ الأجر كاملا ورفض المالطى ، ولم يكتف بالرفض ولا بالاهانات الكلامية التى وجهها إلى صاحب الحمار ، بل إنه أخـرج سكينا من جيبه وطعن به المكارى طعنات عدة فى أماكن متعددة من جسمه جعلته يهوى إلى الأرض مدرجا بدمائه . وعندئذ لم يستطع المواطنون المصريون أن يروا هذه الجريمة ترتكب ضد مواطن لهم أمام أعينهم دون أن يهبوا لأخذ ثأره والانتقام من المالطى ، غير أن المالطى أمام تجمهر الناس حوله أستطاع أن يهرب من مكان الجريمة تحت ستـار الفوضى ويلتجىء إلى أحد بيوت الأجانب كى يحتمى فيه من غضب المصريين الذين لاحقـــوه . وتجمع المصريون أمام هذا البيت فاستقبلهم سكانه بوابل من الرصاص الطائش يخـرج من الباب ومن النوافذ ودوى الخبر فى المدينة فاعتصم كثير من الأجانب فى بيوتهم يلقون الرصاص بدون تمييز وهجم عليهم المصريون غـير عابئين برصاصهم ، وهكذا وقعت مجـزرة بشرية مؤلمة فى ذلك اليوم قتل فيهـا نحو ٥٠ أغلبهم من الأجانب ، كما جـرح فيهـا نحو ٧٠ أغلبهم من الأجانب أيضا . ولم يـكن الانجلـيز ينتظرون أحسن من هذه الفرصة لـكى يقوموا بتنفيـذ مؤامراتهم ، بل إنهم أعتبروا هذه المجـزرة نجاحا كبيرا لمؤامراتهم . هذا من جانب الانجليز الذين لايعنيهم إلا الصيد فى الماء العـكر وإلا تنفيذ مطامعهم الخبيثة ولو كان ذلك على حساب الأشلاء والضحايا من الأبرياء .

أما المسئولون من المصريين فقد تألموا لهذه الحادثة ورأوا فيها أخطارا

تهدد أمن البلاد واستقلالها . كما رأوا فيها أيضاً مأساة تفسد الروابط الوثيقة بين المصريين والأجانب الذين كانوا يعيشون فى وئام جنباً إلى جنب ويعملون سوياً على راحة السكان وخدمة المدينة . ومن أجل ذلك حاولوا اصلاح ذات البين وانهاء هذا الموقف المتوتر فاتفقوا على عقد اجتماع يضم فريقا من المصريين ومن قناصل الدول الأجنبية ليروا فيما بينهم أحسن الوسائل لوضع حد لهذه التصرفات الطائشة .

وتم الإجتماع ودارت المناقشة فى الموقف وأظهر المصريون رغبة صادقة فى إرضاء الاجانب والتنازل لهم عن كثير من الحقوق والمطالب وكل ماكانوا يرجونه ويتمسكون به هو أن توكل حماية المدينة ومن فيها الى الإداريين من المصريين مع إعطاء كل التعهدات الممكنة لطمأنة الاجانب وتأمين حياتهم وممتلكاتهم . وكاد أمر الصلح يتم بين المجتمعين ، ولكن القنصل الانجليزى لم ترضه كل التنازلات من جانب المصريين مادامت حماية المدينة ستكون من مسئولياتهم ، فانشق على المجتمعين من مصريين وأجانب وخرج من الاجتماع غاضبا معلنا عدم رضاه عن هذه التسوية، وتبعه فى الغضب والخروج القاصل الفرنسى الذى كانت بوارجه أيضاً مع البوارج البريطانية خارج ميناء الإسكندرية .

وحرصا من جانب المصريين الراغبين فى المسالمة إلى أبعد حد على ألا تتسع شقة الخلاف فتتطور الاحداث وتزداد الهوة بين الطرفين ، نقول ، وحرصا من جانب المصريين على ذلك ذهب وفد منهم لمقابلة الاميرال البريطانى وعرض عليه نوعا آخر من التنازلات التى يمكن الموافقة عليها دون أن يكون فيها مايجرح شعور المصريين أو يخدش كرامتهم ،

ذلك أنهم أظهروا له موافقة الحامية المنوط بها أمر الدفاع عن مدينة الاسكندرية على إنزال بعض المدافع من عدد من الحصون وإرسال بعض الجنود البريطانيين إلى هذه الحصون ليشرفوا بأنفسهم على إنزال المدافع وليروا بأنفسهم أنه ـ كما ذكروا من قبل ـ لم يطرأ على تلك الحصون أى نوع من الاستحكامات أو من التحسينات فى وسائل الدفاع . غير أن الأميرال ركب رأسه وصمم على ضرب المدينة بعد فوات مدة الإنذار إذا لم تجب جميع طلباته . وإمعانا منه فى الغطرسة والاستهتار وعدم الاكتراث بالتخريب وضياع الأرواح أضاف على طلباته الأولى طلبات فيها قسوة وعدم مبالاة وتظهر فى نفس الوقت مدى تصميمه على ضرب المدينة .

وأمام ذلك رأى المصريون أنهم فى مأزق يستحيل عليهم فيه أن أن يلبوا هذه الطلبات فانصرفوا من عنده وأبلغوا زملاءهم بتفاصيل الموقف وفى آخر دقيقة من مدة الإنذار أصدر الأميرال أمره بضرب الاسكندرية واستمر هذا من الصباح حتى الساعة السادسة بعد الظهر فدكت الحصون والقلاع ونشرت قذائف البوارج الحربية الموت فى أرجاء المدينة . كما نشرت كذلك الحرائق والتخريب والدمار . وبعد هذا اليوم المشؤم لم يجد الانجليز صعوبة فى إنزال جنودهم واحتلال المدينة . والذى يجب أن نعلمه هو أن رجال الحامية من المصريين لم يذعنوا لضغط الانجليز ولم يتركوا أماكنهم فى الحصون والقلاع واستمروا يدافعون ببسالة منقطعة النظير حتى نفدت ذخيرتهم أو دكت الحصون فوق رؤوسهم . ولقد شهد لهم أعداؤهم من البريطانيين والفرنسيين بهذه البطولة النادرة وبتلك الجرأة التى لا تتهيب أخطار الموت ، ولا تفرط فى حق الوطن ولا تعدل أداء

الواجب بأى شىء آخر .

وصل الانجليز إلى مأربهم فاحتلوا المدينة وأنزلوا جندهم فى الأماكن الحساسة منها ، وكانت حجتهم فى ذلك أمام الرأى العام هى حماية الخديوى توفيق ، الحاكم الشرعى للبلاد من الثائرين العرابيين ، وكذلك حماية أرواح الأجانب من الفوضى المنتشرة فى البلاد ، ولكن كان من الواضح جدا أن الناس جميعا يعلمون أنه لولا تدخل الانجليز ومحاولتهم إفساد الجو السياسى فى مصر لما حدث شىء من ذلك .

لم يجد العرابيون عندئذ بدا من مغادرة مدينة الاسكندرية حقنا للدماء وبعدا عن الإثارة والاستفزاز ومحافظة على ما بقى فيها بعد ذلك اليوم المشئوم فانسحبوا إلى كفر الدوار يقيمون هنـــاك التحصينات ويستعدون للقاء آخر مع الانجليز دفاعا عن البلاد واستقلالها ومالها من حق عليهم وكرامة عندهم . ولم يخطر ببال العرابيين أن الحرب قد انتهت باحتلال الانجليز مدينة الاسكندرية ، كما لم يخطر ببالهم أبدا أنهم بانسحابهم من الثغر قد هزموا أمام الانجليز ، ويبدو أنهم بانسحابهم من الاسكندرية كانوا يبحثون عن موقع مختار لهم بالنسبة للموقعة الحربية القادمة .

أما الانجليز فقد بدأوا يتوددون إلى الخديوى توفيق وإلى رجال حاشيته ، وأخذوا يؤمنون موقفهم ويظهرون رغبتهم فى إصلاح ما أفسدته الحرب فى المدينة . ولكنهم فى نفس الوقت كانوا يعدون العدة للقضاء نهائيا على الثورة العرابية ولتشكيل سلطة البلاد من أفراد يطمئنون إلى ولائهم ويعتمدون عليهم فى تنفيذ أغراضهم وتثبيت سلطانهم .

ولما لم يكن ما لديهم من السلاح والرجال كافيا لمواجهة العرابيين والتغلب

عليهم فقد ركنوا إلى استعمال الخديعة فى الحرب كدأبهم دائما فى جميع حروبهم التى خاضوها مع الشعوب ، فوضعوا خطة جديدة وصنعوا مايأتى :ـ

أولا ـ طلبوا سرا وبإلحاح من بريطانيا إمدادات عسكرية وعتادا حربيا ليستطيعوا بواسطته التغلب نهائيا على عرابى ومن معه من الثائرين الذين أخذوا فى تقوية مركزهم خارج الاسكندرية فى منطقة كفر الدوار .

ثانيا ـ أذاعوا فى الناس أنهم يريدون احتـــلال منطقة أبى قير الاستراتيجية ، ولكى يلبسوا هذه الخديعة ثوب الصدق أرسلوا أغلب سفن أسطولهم نحو الشرق بمحاذاة الشاطىء وأعلنوا أنهم سينزلون جنودهم هناك وما كان أحد يشك إذ ذاك فى صدق هـذا القول بناء على تلك المقدمات وعلى هذه المناورة البارعة .

ثالثا ـ عملوا على أن تصل سفنهم إلى أبى قير ليلا وأن تظهر هنـاك لكل من يريد رؤيتها وبقيت فى منطقة أبى قير حتى الصباح الباكر ، غير أنها رحلت من هذه المنطقة واتجهت نحو الشرق دون أن يعلن عن السبب ولا عن الوجهة الجديدة للاسطول .

رابعا ـ أرسلوا فرقة من جنودهم فى الاسكندرية إلى كفر الدوار معلنين أنهم قد عزموا على محاربة العرابيين هناك والقضاء على ثورتهم . وحينما تصدى لهم العرابيون أخذوا فى التقهقر مظهرين الهزيمة وأسرعوا فى الارتداد إلى الاسكندرية معلنين أنهم لاطاقة لهم بمحاربة العرابيين بهذا العدد من الجيوش البريطانية وأنهم رجعوا إلى الاسكندرية ليستعدوا بالعتاد والرجال لملاقاة العرابيين . وبعد زمن طويل جاؤا إلى كفر الدوار مرة أخرى لملاقاة الثوار ، ولكنهم أعادوا الكرة وأظهروا الهزيمة أمام العرابيين ثم ارتدوا

إلى مدينة الاسكندرية ، وكل ذلك فى الواقع لم يكن سوى خديعة حربية أرادوا من ورائها شغل العرابيين فى منطقة كفر الدوار فقط وترك الميادين الأخرى مفتوحة وبدون دفاع أو تحصين . ثم ظهرت الحقيقة من ذلك : أنهم كانوا يريدون من وراء هذه الخديعة إنزال جنودهم فى منطقة القنال واحتلالها عسكريا لكى يتيسر لهم مهاجمة العرابيين من الخلف بعد أن حصنوا خط دفاعهم الأمامى فى كفر الدوار فى مواجهة الاسكندرية .

وانطلت الخديعة ونجح الانجليز فى احتلال منطقة قناة السويس بينما شغل العرابيون بالإعدادات الحربية فى منطقة كفر الدوار وبذلوا فى هذه الإعدادات كل إمكانياتهم المادية والمعنوية ظنا منهم أن المعركة الفاصلة بينهم وبين الانجليز ستكون فى كفر الدوار لا فى مكان آخر ، ولم يدركوا أن البريطانيين يخادعونهم ويغررون بهم ويبيتون النية لمهاجمتهم من الخلف بعد احتلالهم لمنطقة القنال دون قتـــال ، كما لم يدركوا أيضا أن هؤلاء البريطانيين الذين كانوا يقومون بمناوشتهم وتضليلهم فى الاسكندرية لم يكونوا سوى ستار يخفى وراءه شرك الصيد وأساليب الخداع .

نجح الانجليز فى إنزال جنودهم فى منطقة القنال واحتلوها دون مقاومة تذكر ، ومن هناك زحفوا إلى داخل البلاد وهم فى أتم استعداد حربى من ناحية الرجال ومن ناحية العتاد . وكانت المفاجأة كبيرة بالنسبة للعرابيين فاضطربت الأمور أمامهم وحاولوا ما استطاعوا أن يوقفوا تقدم الانجليز ، ولكن جبهة القتـال قد اتسعت عليهم وأفلت من أيديهم زمام التحكم فى المعارك . وعندئذ سهل على الانجليز وضع حد للثورة العرابية وتسيير دفة الحكم فى البلاد كما كانوا يريدون . وليس من شك فى أن المأساة التى

انتهت بها الثورة العرابية كانت مدعاة لكثير من المناقشات ولعدد من التساؤلات ، غير أننا لن ندخل فى تفصيل ذلك وسيكون موضوع اهتمامنا هو التحدث عن نتائج هذه الثورة العرابية .

نتائج الثورة العرابية

على ضوء ما رأيناه فى ثورة عرابى ومراحل تطورها ومايمكن أن تكون قد أحدثته فى المجتمع المصرى نستطيع أن نسأل الآن أنفسنا فى صراحة وبدون تأثر باعتبارات خاصة : هل نجحت ثورة عرابى أم فشلت ؟ فإذا كانت قد نجحت فما هى مظاهر النجاح التى يمكن أن نلمسها فى المجتمع المصرى ؟ وإذا كانت قد فشلت فما هى النتائج التى ترتبت على فشلها ؟ هذه هى الأسئلة الملحة التى يتطلبها الموقف ويحتاج إليها الدارس ، والإجابة عليها ستكشف عن الحقيقة وتبين مدى أبعادها .

ليس من شك فى أن من الصعب جدا أن نحكم على ثورة ما بالنجاح المطلق أو بالفشل المطلق ، ولكن الناس قد اعتادوا فى الكثير الغالب أن يحكموا على الأشياء بناء على مظهرها العام دون التعمق فى التحليل ودون الإحاطة بجميع الجوانب القريبة والبعيدة والظاهرة والخفية . ومن هنا يظهر فى أغلب الاحيان عدم الدقة والصدق فى تلك الاحكام العاجلة ، وذلك بسبب عدم التعمق فى تقصى الأسباب أو بسبب الاكتفاء بالمظهر الخارجى الذى تمثلت فيه هذه الأشياء ثم انتهت إليه .

وبناء على هذه الخطة التى يمكن أن تقاس بها الأمور وأن تفهم على على حقيقتها نستطيع أن نصدر حكمنا بلاتأثر وبلاتحيز على الثورة العرابية بعد أن استعرضنا أسبابها وتتبعنا مراحل سيرها والأدوار التى تخللت تلك

المراحل وبعد أن شاهدنا النتائج التى تمخضت عنها . حكمنا إذن على هـذه الثورة العرابية وتقديرنا لظروفها وملابساتها يتبينه القارىء فيما يلى :-

فى الواقع أن هذه الثورة لايمكن أن نعتبرها فاشـلة على طول الخط بالرغم من أن المظهر العام لها يصور الفشل ، ولايمكن كذلك أن نعتبرها ناجحة على طول الخط لأن أهم النتائج المترتبة عليها تثبت عدم صحة هذا الحكم ، وإنما نستطيع أن نقول إن هـــذه الثورة قد نجحت فى بعض الجوانب وفشلت فى البعض الآخر منها . وسنحاول الآن فى إيجاز أن نبين جوانب النجاح وجوانب الفشل :

لقد نجحت الثورة العرابية فى أنها تمكنت من إيقاظ الشعور الوطنى فى المجتمع المصرى وإفهام الناس على أوسع المستويات حقيقة ما كان يجرى داخل الإدارات الحكومية من محسوبية وفساد واستغلال بالنسبة للأجانب وأصحاب الحظوة وما كان يجـرى فى داخلها أيضـا من حرمان وتضييق واحتقار بالنسبة لأفراد الشعب وأصحاب الوطن الحقيقيين ، وبجانب هذا قد تمكنت الثورة العرابية أيضا من خلق نوع من الوحدة الوطنية تجمع أفراد الشعب على مفاهيم جديدة لم يكن لها وجود من قبل وتعمل لغايات واضحة وأهداف محددة . لعل أهمها استرداد بعض الحقوق التى احتكرتها العناصر الأجنبية وحرمت منها العناصر الوطنية ظلما واستبدادا ، والتعريف لدى أولى الأمر بأن الشعب ليس كما كانوا يتصورونه من الجهل بحقيقة ما يصنعون ومن التغاضى عما كانوا يعملون ومن التفريط فى حق الوطن والمواطنين . كل هذا فى الواقع يعتبر كسبا للشعب من وراء ثورة عرابى ، وهو كسب أدبى كبير استغلته الطبقات الشعبية فيما بعد بطريقة متواصلة

فكانت تنادى بالإصلاح وتحسين الوضع فى البلاد من وقت لآخر ، وكانت تثور على الأوضاع القائمة الجائرة من حين لآخر . كما أن الطبقة الحاكمة قد بدأت تأخذ فى اعتبارها موقف الشعب منها ، وتنبهه ويقظته إلى تصرفاتها وأعمالها . ومن أجل ذلك لجأت إلى سياسة جديدة تقوم على بذل الوعود للاصلاح وعلى التنازل عن بعض حقوقها وامتيازاتها كلما نادى الشعب بوجوب الإصلاح أو تحرك لإشعال نار الثورة . وسنرى بعد قليل حينما نتحدث عن الوضع العام فى مصر أثناء النصف الأول من القرن العشرين كيف استمرت هذه السياسة تمارس من جانب الأسرة العلوية ومن يدور فى فلكها من قطاعيين والمستعمرين حتى يطفح الكيل وينفجر غضب الشعب فى ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ م

والآن نريد أن نعرض لمظاهر الفشل التى منيت به الثورة العرابية : —

إن مظاهر الفشل فى هذه الثورة كثيرة أيضا منها تدخل الانجليز المباشر فى الإشراف على أمور المجتمع وفى إدارة الحكم بالبلاد وفى تسيير دفة هذا الحكم وفق مصالح ورغبات الامبراطورية البريطانية دون أدنى اعتبار لمركز الوطن ومصالح الوطنيين . ومنها تولى الانجليز بأنفسهم حماية الأجانب فى مصر مما جلب للوطنيين كثيرا من المصاعب المادية والمعنوية . ولقد كان معنى ذلك أن أنشئت دولة أجنبية فى داخل الدولة المصرية تسير أمور الأجانب بغير ما تسير عليه أمور الوطنيين وتقاضيهم بقوانين تخالف القوانين التى يتقاضى بها الوطنيون ، وكان ذلك كله يتمثل فيما كان يجرى داخل المحاكم المختلطة وفيما كان يحدث بين الرعايا الأجانب والرعايا المصريين خصومات وخلافات . ومنها استسلام الأسرة العلوية إلى الانجليز

واعتقادها بأنه لا بقاء لها فى حكم مصر الظاهري إلا بسند وحماية من البريطانيين مما جعل الخلاف والبعد يتزايد بين الأسرة المالكة وسائر طبقات الشعب . ومنها العزلة التى فرضت على مصر بعد هذا التدخل الفعلى من جانب الانجليز فانقطعت كل أسباب الصلات بين مصر والعثمانيين من ناحية ثم بين المصريين والشعوب العربية الأخرى فى أفريقيا وآسيا من ناحية أخرى ، وبواسطة هذه العزلة أصبحت مصر لاتكاد تحس بما يجرى بشأن مصالحها فى العالم الخارجى ، بل إن بريطانيا نفسها أخذت على عاتقها أن تمثل بواسطة سفرائها وديبلوماسييها مصالح مصر والمصريين فى البلاد الاجنبية كما كان يجرى تماما بالنسبة للمستعمرات البريطانية : وتبعا لهذه العزلة أصبحت مصر بمثابة سوق مفتوحة لجميع الإنتاج الغربى وبصفة خاصة الإنتاج البريطانى ، كما أصبحت مواردها الاقتصادية بمثابة وقف خاص للامبراطورية البريطانية . ومنها إبعاد طائفة من خيرة المصريين فى الجيش المصرى أو التنكيل بهم جزاء ماصنعوا لخير بلادهم ومواطنيهم . ومنها تشويه سمعة مصر فى الخارج بطريقة مغرضة والتشهير بالثورة العرابية وإظهارها بمظهر التجنى والتمرد والعصيان .

هذه هى مجمل مظاهر الفشل ، وقد تقدم الكلام عن مظاهر النجاح للثورة العرابية .

ومظاهر الفشل هذه تدعونا إلى التساؤل : لماذا منيت الثورة العرابية بالفشل الحربى ؟

الواقع أن هناك أسبابا متعددة ولكن يمكن أن نجملها فيما يأتى :ـ

أولا ـ عدم رسم خطة ثورية واضحة المعالم محددة الأهداف . وإن من

يدوس تاريخ الثورة العرابية ويلاحظ مراحل سيرها ترتسم فى ذهنه صورة غريبة مهوشة عن هذه الثورة ، يرتسم فى ذهنه أن هذه الثورة كانت تفرض نفسها حربيا على العرابيين وليس العرابيون أنفسهم هم الذين كانوا يفرضون الثورة ، وإلا فكيف نفسر مجرى الأحداث التى تلت تقديم عرابى باشا لمطالب العسكريين المصريين للخديوى توفيق ؟ لقد كان هذا هو الموقف الهجومى الوحيد فى الثورة العرابية ومن بعده قد لزم العرابيون موقف الدفاع ، فحينما بدأ الأسطول البريطانى يضرب مدينة الاسكندرية خرج العرابيون منها للتحصن فى منطقة كفر الدوار واستمروا هناك يتلقون الهجمات الصورية من جانب الانجليز ومكثوا فى هذا الموقف هوجموا من الخلف أيضا فوق تصديهم للدفاع عن الهجوم المزعوم من جهة الاسكندرية وبواسطة شرذمة قليلة من الجنود البريطانيين .

ثانيا ـ عدم الاستعداد الكافى من الناحية العسكرية للقيام بهذه الثورة ، فكانت كلها سلسلة من المفاجآت التى لم تكن منتظرة للعرابيين وعدم الإدراك العميق للوسائل الحربية لدى البريطانيين مما جعلهم يخدعون بسهولة أمام الدهاء الحربى الانجليزى . خدعوا حينما تصوروا أنهم لن يهاجموا إلا من ناحية الاسكندرية فانصرفوا بكل طاقاتهم يحصنون مواقعهم فى كفر الدوار من جهة مدينة الاسكندرية فقط متصورين أن العدو لن يأتيهم من جهة أخرى . وخدعوا حينما أعلن الانجليز أن أسطولهم سيحتل منطقة أبى قير ويمكث هناك فيها فتصوروا أن منطقة الاسكندرية وأبى قير شىء واحد وأنهم يستطيعون التصدى للانجليز وهم فى كفر الدوار إذا ماجاءوا من هنا أو هناك . وخدعوا حينما ظنوا أن الانجليز سيكتفون بما أحرزوه من نصر فى ميناء الاسكندرية وفى إنزال جنودهم بها ، وأنهم سيبقون هناك

دون التفكير فى طلب الامدادات الحربية والعسكرية لكى يقضوا على الثورة العرابية قضاء كاملا فتنطلق أيديهم فى سائر البلاد . وخدعوا حينما اختفى الأسطول البريطانى من منطقة أبى قير واتجه إلى الشرق دون إعلان عن وجهته ولم يقدروا أنه ذاهب إلى منطقة القنال لكى يحتلها فيسهل عليه أن يهاجمهم من الخلف أو يفتح لهم جبهة أخرى من جبهات القتال . كل هذا كان يمكن تجنبه لو أن الثورة العرابية كانت تسير وفق مخطط حربى مرسوم يتوقع الهجوم من أى مكان وينتظر القتال فى أى موقع .

ثالثا ـ عدم الإعداد المعنوى لهذه الثورة ، ونعنى بالإعداد المعنوى رجال المخابرات الذين يستطيعون أن ينقلوا إليهم أخبار العدو وتحركاته وما يجرى فى جبهات القتال ، وبعض العناصر الوطنية المخلصة فى الخارج لكى يقوموا بالدعاية لدى الأمم الأخرى ، ويكونوا عقدة اتصال بينهم وبين حكومات تلك الأمم التى لا ترى لمصالحها منفعة فى وجود الانجليز فى وادى النيل ، ولكى يضطلعوا بعقد صفقات من المواد الحربية الحديثة يمدونهم بها .

وليس يخفى على أحد قيمة هذا الإعداد المعنوى وأثره فى رفع الروح المعنوية لدى المقاتلين وإثارة الرأى العام ضد الغاصبين المعتدين .

رابعا ـ تخلى بعض المسئولين عن مسئولياتهم فى تلك الظروف الحرجة مما أحدث نوعا من الفوضى فى داخل البلاد فزادت بهذا مسئولية العرابيين وارتبكت الأمور أمامهم وشغلوا بأمور البلاد الداخلية بالإضافة إلى مشغوليتهم الكبرى التى كانت تستلزمها الثورة ويحتمها عليهم مواصلة القتال . ويجىء على رأس ذلك كله نجاح الانجليز فى الإتيان بالخديوى توفيق من القاهرة إلى الاسكندرية ووضعه تحت حمايتهم وفى حراستهم مما أتاح للانجليز الادعاء

بأنهم يدافعون عن العرش وعن الحكومة الشرعية فى البلاد ، وأسبغ على
على أعمالهم صبغة الأعمال المشروعة فى نظر من يجهلون حقيقة الوضع وجوهر
القضية فى مصر . وكان من السهل على العرابيين أن يحولوا بين الخديوى
وبين استيلاء الانجليز عليه للعمل والتصرف باسمه .

خامسا ـ وجود بعض العناصر الخائنة فى البلد مما أفسد على العرابيين
خططهم وكثيرا ما جعلهم فى حيرة من أمرهم ، وعلى عكس ذلك سهل على
الانجليز مهامهم فى إدارة البلاد كما يشتهون أو فى سير القتال والتحكم فى
معاركه كما يريدون . ونحن جميعا ندرك تماما مبلغ ما يحدثه هؤلاء الخونة فى
كل حركة من حركات الإصلاح أو فى كل عمل إيجابى يتصل بمنفعة البلاد
ومستقبلها .



القسم الثالث

١ ـ ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

٢ ـ عرض عام لأحـــداث النصف الأول من القرن العشرين

٣ ـ هل كان يمكن وضع اصلاح اجتماعى فى مصر بدون ثورة ؟

٤ ـ ماهى العوامل المتحالفه ضد مصالح الشعب فى مصر ؟

٥ ـ أهم نتائج ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

تعتبر ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ النتيجة الحتمية للفساد الذى استشرى فى مصر فى خلال النصف الأول من القرن العشرين وللسياسة العقيمة التى كانت تمارس فى البلاد أثناء تلك الفترة . هذه السياسة التى كانت تقوم على الطبقية المجحفة ؛ فتعمل لحساب طبقة واحدة هى الطبقة الملكية ومن يدور فى فلكها من الإقطاعيين والرأسماليين ولإرضاء فئة واحدة هى فئة المستعمرين وعلى رأسهم ملك البلاد .

أما مصـــالح الشعب وحرية الوطن ومستقبل البلاد ... كل ذلك لم يذكر إلا لماما وحين يذكر لم يكن يقصد منه إلا التمويه والنفاق والخداع . هذه السياسة التى أسلمت زمام البلاد ومواردها إلى غير أبنائها وكانت تعمل على تفريق الكلمة بدل تكتلها وتوجيهها إلى العمل الجاد والصالح العام والنفع الأكيد ، ولقد بلغ أمر هذه السياسة أنهـــا استطاعت أن تفرق بين أفراد الأسرة الواحدة ، بل بين الأخ وأخيـــه فتجعل منهم أعداء متنافرين متباغضين بعد أن كانوا أخوة متصافين متآلفين .

هذا هو الجانب السياسى الذى كان يسود مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

أما الجانب الاقتصادى فكان أظلم من ذلك وأمر : نصف فى المائة يملك ويتحكم فى نصف موارد البلاد كلها ونحو ٩٩٪ يمتلك النصف الآخر من تلك الموارد . ولو أن أموال النصف فى المائة كانت تنفق فى داخل البلاد ويعود نفعها على بعض الأفـراد لهان الخطب وسهل الاحتمال ،

ولكنها كانت تنفق فى الخارج وعلى من لا يستحقون من أبناء الشعوب الأخرى .

ولقد رأينا صورة بشعة من ذلك حينما كنا فى فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية وكان فريق من المصريين هناك يتضورون جوعا ولا يجدون الوسائل الضرورية للحياة كى يواصلوا دراساتهم ويتموا أبحاثهم ورسائلهم. ومع ذلك كانت الأموال المصرية تنفق هناك بالآلاف ، بل بالملايين من أولئك الذين اعتادوا تنظيم زيارات دورية إلى فرنسا من الملكيين والوزراء ورؤساء الحكومات والإقطاعيين حيث تمتلىء بهم الفنادق والملاهى والبارات وساحات الميسر ، وتزخر بهم الشواطىء وميادين السباق وبيوت اللهو والمتع الرخيصة المبتذلة فتبعثر الأموال المصرية ذات اليمين وذات الشمال . وكنا نسمع عن كل هذا ونحن على مقربة منهم فيحز هذا فى نفوسنا ويزداد غيظنا وسخطنا وكنا نذكر حالة الشقاء والبؤس التى يحياها ذوونا ومواطنونا فى مصر فتلتهب مشاعرنا ويعمق الحقد وتزداد المرارة فى أنفسنا وتتمنى حدوث ثورة فى مصر على نمط ما حدث فى فرنسا نفسها لكى تطيح بهؤلاء وأولئك وتعيد الحق إلى أهله والأوضاع إلى أصحابها وتنقذ مصر من هذه الورطة السياسية والاقتصادية التى تردت فيها .

وفوق هذا فقد كان الجانب الاجتماعى فى مصر ضحية لتلك السياسة المنحرفة وهذا الاقتصاد المبدد : ملايين الشعب فى فقر مدقع وضيق شديد محرومة من وسائل الرعاية ووسائل الثقافة ووسائل العلاج ، بل محرومة من الانتفاع بما تنتجه من كدها وتعبها وعرق جبينها .

وكان المتأمل فى هذه الأوضاع إذ ذاك يخيل إليه أن مصر بما فيها

من موارد وبمن فيها من مصريين كانت مسخرة لخدمة واثراء هذه الفئة من الملكيين والحكام الإقطاعيين والمستعمرين.

كل هذا كان من غير شك يؤذن بثورة ، بل يحتم ثورة تحطم هذه الفوارق المتباعدة بين الطبقات وتفتح الطريق أمام المصريين ليكتشفوا عن حقيقتهم التى تراكمت عليها عبر الزمن أصداء الضغط والظلم والاستعباد ، وعن طاقاتهم وملكاتهم فى البناء وفى الخلق والابتكار.

فى وسط هذه الأوضاع العجيبة وتلك الرياح الخانقة فكر فريق من رجال الجيش المصرى فى موضوع الثورة ثم أخذ يخطط لها بإحكام ، ويعد لها بدقة منتفعا بما مر على مصر من تجارب مرة فى محاولات الإصلاح السابقة . وحينما أتيحت الفرصة وتهيأت أسباب الثورة فجرها هذا الفريق فى ليلة الثالث والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٢ وأخذ ينفذ ما رسمه لسيرها بتدبر وإحكام ودقة . ولقد كان تجاوب الشعب مع هؤلاء الثائرين يتجاوز كل خيال وكل تقدير ، فسارت الثورة فى طريقها : وفى خلال أيام معدودة تخلصت البلاد من الملكية المتعفنة الطاغية ، رأس البلاء وقمة الفساد ، ثم شرعت فى هدوء وتصميم فى تنفيذ ما بقى أمامها من برامج ومشاريع فأطاحت بالاستعمار وعالجت قضايا الإقطاع والاحتكار ، وقضت على الفوارق بين الطبقات . وسخرت الموارد الوطنيه فى التعمير والبناء والإصلاح وحدت من ظلم الظالمين ، وهيأت الفرص للعاملين المخلصين ونشرت ألوية العدالة والمساواة بين المواطنين ، ورفعت ما استطاعت ، من شأن الوطن فى الداخل وفى الخارج ، ولا تزال تعمل بدأب ومثابرة على تقدم مصر ونهضتها حتى تلحق بركب الأمم المتحضرة الكبيرة . فالله يرعاها

ويثبت أقدامها ويسدد خطاها ويكال كل أعمالها بالتوفيق والنجاح .

إننا كما ذكرنا فى مقدمه هذا البحث لن ندخل فى تفصيل أحداث ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، لأن هذا من شأن التاريخ والمؤرخين وسيكون التاريخ موقفه فى كل ذلك ، ولأننا من ناحية أخرى قد عشنا هذه الأحداث ، وفوق ذلك فربما يصرفنا هذا التفصيل عن منهج الدراسة الذى وقفنا أنفسنا على ترسمه من الحديث بشىء من التفصيل عن الظروف والملابسات التى سبقتها أو أحاطت بها ، ثم عن النتائج المادية والأدبية التى أعقبتها وأحس المجتمع بآثارها .

عرض عام لأحداث النصف الأول من القرن العشرين

لقد كانت مصر فى خلال هذه الفترة الزمنية مسرحا لأحداث دامية وميدانا لخلافات ومنافسات ربما لم يحدث لها مثيل من قبل فى التاريخ المصرى ، وكان الذى يدفع الثمن دائما لهذه الخلافات والمنافسات ولتلك الأحداث الدامية هو مصر على حساب مواردها وأبنائها المصريين العاملين الكادحين . وكان يخيل لمن يعيش من المصريين فى هذه الفترة أنه أجنبي فى بلده أو أنه مستعبد للأجانب الذين يعيشون فيها ويتمتعون بخيراتها ويتحكمون فى مصيرها وفى مقدرتها .

غير أن الروح الوطنية التى أذكتها ثورة عرابى فى أواخر القرن التاسع عشر ، والإحساس بالظلم الذى أخذ يزداد ويعمق نتيجة الثقافة والوعى لدى الطبقة المستنيرة من الوطنيين ، والمبالغة والإفراط فى الاستغلال والتحكم والإذلال من جانب الملكيين والمستعمرين والحكام والإقطاعيين كل هذا كان بمثابة ضوء من الأمل ينير فى الظلام ، وطاقة من القوة تلهب حماس المخلصين لقضية الوطن فلم يسكتوا عما لحق بهم من ضيم ، ولم تهدأ حركة الثورة فى مدى هذه الفترة ولم يخفت صوت المناداة بتغيير الوضع والإصلاح .

وهكذا وجدت المحاولة الأولى لذلك فى أوائل القرن العشرين على يد الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر الأستاذ محمد عبده ومن التف حوله من رجال العلم ومن كان يصغى إلى آرائه من رجال السياسة . ثم وجدت

المحاولة الثانية فى أعقاب الحرب العالميه الأولى التى كلفت البلاد ثمنا باهظا من مواردها وأبنائها ، وكانت هذه المحاولة على يد سعد زغلول الذى استطاع أن يجمع حوله عدداً كبيراً من الساسة ورجال العلم وطلاب المعاهد المختلفة وقدرا غير قليل من التجار والموظفين والفلاحين . ثم وجدت المحاولة الثالثة فى الثلاثينيات من هذا القرن يوم اشتد نداء المصريين بـ « الجلاء التام أو الموت الزؤام » .

واستمرت هذه المحاولات تساير الأيام حتى قامت الحرب العالمية الثانية وغدت مصر ميدانا من ميادينها ومسرحا لأخطارها وأحداثها ، وأخذت انجلترا ، كدأبها فى كل المحاولات السابقة ، تبذل الوعود بالاستجابة إلى كل مطالب المصريين بعد انتهاء الحرب لتهدئة الخواطر وضمان الأمن والاستقرار فى أنحاء البلاد .

ولم تكد تنتهى الحرب العالمية الثانية حتى شرعت العناصر الوطنية فى مصر تعد العدة للحركة والمطالبة بالوفاء لتلك الوعود ، فعبأت الرأى العام ، وطالبت السياسيين بالوقوف صفا واحداً أمام الملك وأعوانه وأمام المستعمرين ومن يدور فى فلكهم ، وشرعت تتلمس الفرص للمناداة بحقوقها ولإظهار غضبها وسخطها على ما تراه من مظاهر المغالطة والفساد والانحلال .

وكان المنتظر أن تمضى هذه الحركة الثورية قدما وأن تفرض نفسها على العناصر الرجعية وعلى الأساليب البريطانية الخداعة ، ولكنها دخلت فى نفس الحلقة المفرغة التى اعتاد الانجليز أن يدخلوا فيها كل الحركات الإصلاحية أو الثورية منذ ثورة عرابى ، إذ لجؤا إلى المماطلة والتسويف

فى المفاوضات أو فى تنفيذ ما قطعوه على أنفسهم من عهود يوم كانوا فى أزمة الحرب مع الألمان والايطاليين وفى ضيق خانق بالنسبة لتموين جيوشهم وتوفير الأمان لهم فى المؤخرة ليستطيعوا مواجهة العدو وخوض المعركة فى الأمام . ومن ناحية أخرى لجؤا أيضا إلى سياسة تفتيت الكتل وتفريق الكلمة وتمزيق الصفوف بين رجال السياسة ، ومن الحق أن نقرر هنا أن الملك وأعوانه قد ساعدوهم فى تنفيذ هذه السياسة إلى حد كبير ، فأصبحت رئاسة الحكومة أهم مطمع تتوق إليه نفوس الأحزاب السياسية ، وإرضاء المستعمرين والملكيين أبعد هدف يسعون لتحقيقه والوصول إليه . وهكذا أصبح الملك يلعب برئاسة الحكومة على عقول السياسيين ويغازل بها مطامعهم وأهواءهم وأنانيتهم ، فأخذ يعين على كراسى الحكم اليوم من كان ساخطا عليهم بالأمس ، وينتزع مقاليد الحكم من أيدى من كان راضيا عنهم فى الماضى ليسلمها فى الغد إلى أيدى من كانوا يناصبونه العداء . ودخلت هذه اللعبة على رجال السياسة ، وتشبثوا بكراسى الحكم تشبثاً لا نظير له فى الماضى ، فاستنفد ذلك منهم كل طاقاتهم المادية والأدبية . ومن هنا تاهت فى البيداء مطالب الشعب والرغبة فى الاستقلال وفى إصلاح ما أفسدته الأوضاع القائمة فى ذلك العهد . وبلغ الأمر إلى حد أن كان الملك يعين فى السنة الواحدة عدة حكومات ، بل إن بعض هذه الحكومات لم يستقر على كراسى الحكم سوى أيام معدودة . وشغل الناس من جانبهم بهذه الحركة الغريبة المستمرة من التغيير وما كان يحدثه فى أنفسهم من مفاجآت ، وانصرفوا هم أيضاً عن الهدف الأصيل بالنسبة لهم وساروا فى نفس التيار المضطرب المتقلب الذى كان يجرف أمامه كل جهد وحيوية ونشاط .

وليس أضر على الحركات الوطنية والقومية من تفرق الكلمة وتوزيع الصفوف وبلبلة الأفكار واستمر الظلم . يطغى مع هذه الفوضى العجيبة والفساد يستشرى مع تلك الهزات السياسية العنيفة ، كما استمر الوعى يعمق لدى بعض الفئات من الشباب والتجارب المتكررة تنضج عند هذه الفئات حتى تهيأت الفرصة لثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فانفجرت على أيدى فئة واعية من خيرة هذا الشباب .

هذه هى الصورة العامة التى يمكن أن نستخلصها من أحداث النصف الاول من القرن العشرين ، وهى صورة — كما نرى — مذهلة فى تشكيلها وفى ملامحها ، مؤلمة فى حقيقتها وفى جوهرها :

ونسأل الآن أنفسنا بعد أن اطلعنا عليها وكدنا نراها مجسمة أمامنا لماذا أتيحت لها الفرص المواتية ؟ ومن أين توفرت لها كل العناصر الضرورية ؟ وكيف نجح الفنانون فى تجميع هذ العناصر ثم فى خلقها وفى إبداعها ؟ الإجابة على كل هذه الأسئلة سنراها بوضوح فيما سنتحدث عنه بعد قليل .

هل كان يمكن وضع إصلاح اجتماعى
فى مصـر بدون ثـورة ؟

إن وضع إصلاح اجتماعى فى بلد ما يتطلب من غير شك أن يـكون الوضع فى هذا البلد مزعزعا مضطربا فاسدا كأن يـكون النـاس مثلا موزعين على طبقتين : طبقة تملك وتحكم وتستثمر ، وأخرى تنوء تحت أعباء الحكم والاستغلال والاستعباد ، أو أن تكون سطوة القانون مسلطة على طبقة ، وحصانته أو حمايته فى جانب الطبقة الأخري ، كما يتطلب أيضا وجود قدر من الثقافة والوعى يعملان على إدراك ما يضطرم فى المجتمع من فساد ، ثم يترجمان عن ذلك كله فى صور تلفت النظر وتقرع السمع وتوقظ الأحاسيس وتلهب الحماس .

وبجانب هذا ينبغى أن يتوفر فى هذا المجتمـع فريق من الرواد أو القادة يؤمنون بهذه الحاجة إلى الإصلاح ويتولون زعامته ويكون لديهم من الإمكانيـــات المادية والأدبية ما يكفى لسند مطالبهم ، ورد ما يهدد حركتهم ، وفرض إرادتهم بالقوة إن احتاج الأمر على المتشبثين بالأنظمة القائمة وعلى العناصر الرجعية التى يزعجها أن تهب رياح التغيير .

هذه بالإجمال هى الأمور الرئيسية الثلاثة التى يجب أن تكون بمثابة ضمان أكيد لنجاح إصلاح اجتماعى فى بلد ما ، وهى وجود الفساد فى الوضع القائم ، ووجود الوعى الثقافى بين مجموعة كبيرة من الأفراد ثم وجود قيادة قوية ماديا ومعنويا لبلورة الحاجة إلى هذا الإصلاح وفرض الإرادة للمضى فيه . وعلى ضـوء ذلك نستطيـع أن نستعرض

الحالة العامة السائدة فى مصر خلال النصف الأول من القرن العشرين وما جرى فيه من محاولات متواليه لوضع إصلاح اجتماعى يحطم دعائم الفساد ، وسنجد من خلال هذا العرض أن عناصر ضمان النجاح لهذه المحاولات لم تتوفر جميعها قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ م .

الواقع أنه منذ أوائل القرن العشرين الميلادي بدأ المجتمع المصرى يحس بالحاجة إلى الإصلاح الاجتماعى فى شتى مظاهر الحياة السائدة فى البلاد ، وقامت حركات متوالية على أيدى فئات من المستنيرين تهدف إلى وضع أنظمة إصلاحية متحدة فى ذلك سبلا سلمية إلى درجة ما ، فكانت تشرح وتبلور مظاهر الفساد فى المجتمع كما كانت تنادى بالحاجة إلى الإصلاح وتضع بالفعل بعض برامج هذا الإصلاح ، غير أن الحكومات المتوالية كانت تلجأ إلى المماطلة والتسويف أملا فى تهدئة حماس المتحمسين وفى تضييع الفرصة على طالبى الإصلاح ، وهكذا كانت تنتهى هذه المحاولات دون نتيجة تذكر بالرغم من الرغبة الأكيدة والأمل الجاد فى الوصول إلى الإصلاح . ولعل أهم محاولة من ذلك هى تلك التى نادى بها الأستاذ محمد عبده شيخ الإسلام ورئيس الجامع الأزهر فى السنوات الأولى من القرن العشرين ولكن التسويف والمماطلة من جانب الحكومة ومن يعنيهم الأمر من رجال القصر ورؤساء المستعمرين فى ذلك الوقت فوت الفرصة على نجاح هذه المحاولة ، وكان الشأن كذلك فيما تلا هذا من المحاولات كالمحاولة التى ظهرت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، والمحاولة التى ظهرت فى الثلاثينيات ، والمحاولة التى ظهرت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية المماثلة ، وفى هذا دليل واضح على أن الإصلاح

الاجتماعى فى مصر ما كان ليتم بدون ثورة اجتماعية تهز المجتمع وتوقظ وعيه ويتوفر لها أسباب المضى وعوامل النجاح .

أولا - إن الإصلاح الاجتماعى كان لابد له أن يتم على حساب مصالح بعض الفئات القوية المتساندة وليس من السهل على هذه الفئات أن تتنازل عن مصالحها من أجل الطبقات الشعبية ، وأهم هذه الفئات هى رجال القصر الملكى ، ورجال الاستعمار وكبار أصحاب رؤوس الأموال الذين تتكون منهم فى الغالب فئة رجال الحكم وطبقة الأجانب المستغلين .

ثانيا - أن محاولة كهذه فى ظروف مشابهة لابد لنجاحها من ثورة تنتزع من أيدى هذه الفئات القوية المتساندة حقوق الطبقات الشعبية ، إذ لا يكفى أبدا إعلان هذه الحقوق ومطالبة المغتصبين لها بالتنازل عنها سلميا وبصفة خاصة إذا كانت هذه المناداة من قبل عدد قليل من المستنيرين بينما الأغلبية الساحقة من أفراد الشعب كانت واقعة تحت ضغط الأداة الحكومية وأصحاب رؤوس الأموال ، ولذلك لم تكن تريد أن تشارك عمليا أو أن تساند - ولو معنويا - أولئك الذين ينادون بحقوق هذه الأغلبية ويتحدثون بالنيابة عنها ، ويتوقون لتغيير أوضاعها .

ثالثا - إن الفئات المتحالفة ضد مصالح الشعب والمتحكمة فى حقوقه وفى أقداره كانت تملك فى يدها السلطة السياسية والسلطة المادية والسلطة القضائية ولم يكن فى يد الطبقات الشعبية الكادحة سوى قوة الكثرة العددية ، ومع ذلك فهذه الكثرة العددية لم تتفق ولم تجتمع فى أية محاولة من تلك المحاولات ، وقديما قالوا : الباطل المسلح أقوى من الحق

الأعزل ، ثم إن التاريخ لم يعرف حتى الآن فئة قوية مستبدة تنازلت عن حقوقها - ولو كانت هذه الحقوق مغتصبة - بواسطة دعوة منطقية سلمية ، فالنفس البشرية بما جبلت عليه من الأثرة وحب التملك يعز عليها أن تتنازل طوعا واختيارا .

ومن أجل ذلك كله لم يكن من الممكن فى مصر أن يتم إصلاح اجتماعى يرد الحقوق إلى أصحابها ويضع حدا للاستبداد السياسى والظلم الاجتماعى والجشع المفرط دون أن تصاحب الرغبة فى الإصلاح ثورة عارمة قوية يشد أزرها الشعب وتستمد مقوماتها مما تبديه من قوة فى الحق وصلابة فى التقدم وعزيمة فى الوصول إلى تحقيق ما رسمته من أهداف .

ولعله من المهم أن نوضح الآن فى شىء من التفصيل حقيقة الوضع بالنسبة للفئات القوية المتساندة ضد حقوق الشعب ومصالحه ، تلك الفئات التى كانت بمثابة حجر عثرة دائما أمام حركات الإصلاح الاجتماعية ترتطم به أقدام الثائرين وتتحطم عليه مقومات تلك الحركات الوطنية المخلصة . ومن أجل ذلك أمكن أن نطلق على هذه الفئات المتساندة أعداء الشعب وخصومه .

ذلك أنه - كما ذكرنا منذ قليل - كان فى مصر فئات ثلاث متآلفة متساندة ضد الطبقات الشعبية ، هذه الفئات هى طبقة المستعمرين ومن يعملون فى كنفهم وتحت رعايتهم من الأجانب ، وطبقة الإقطاعيين وأصحاب رؤوس الأموال ومن يتعاونون معهم من المسئولين ورجال الإدارة والحكم ، ثم طبقة البيت المالك ومن ينتمى إليه من رجال الحاشية .

وكانت هذه الفئات الثلاث متفقة دائما فى الهدف وإن اختلفت وجهات النظر فيما بينها أحيانا . ومن الظواهر المألوفة والغريبة فى نفس الوقت أن بعض هذه الفئات حينما يقع فى خلاف مع البعض الآخر كان يتقرب إلى إلى مجموعة الشعب ويستعدى أفرادها ضد من يختلف معه فى الرأى ، وبعد أن يهدأ هذا الخلاف وتخف حدته يعاود سيرته الأولى مع حلفائه ضاربا عرض الحائط بمصالح الشعب وبما بذله من وعود براقة معسولة أثناء الأزمة .

وهكذا يستخدم الشعب كأداة طيعة لنصرة فئة على أخرى ، وبعد أن يدفع ثمن هذا النصر من دمه وجهده وماله يجد نفسه منبوذا مستذلا كما كان من قبل . كثيراً ما كانت تتكرر هذه الظاهرة فى السنوات السابقة على الثورة ، فتارة يستخدمها البيت المالك ليتخلص من حكومة بدأت تشعر بقوة مركزها وتعارض الملك أو رجال حاشيته فى بعض التصرفات ، وتارة يستخدمها حزب سياسى خارج الحكم ضد حزب سياسى آخر يحكم البلاد لكى يصل إلى كراسى الحكم على أكتاف هذه الطبقات الشعبية ، وتارة ثالثة يستخدمها الحزب الحاكم ضد إرادة البيت المالك الذى بدأ يضيق بهذه الحكومة ويعمل على إبعادها من إدارة البلاد ؛ فيتقرب إلى الشعب ويظهر له أنه يعمل لنفعه ويحمى مصالحه ضد البيت المالك وأعوانه الذين يريدون بالشعب شرا ولا يهمهم من أمره قليل ولا كثير ، والشعب بطيبته سريع التصديق فيبدأ صراعه المرير ضد من يتآمرون على الحزب الحاكم سواء أكانوا داخل البيت المالك أم خارجه ، ويستمر الصراع حتى ينتهى الأمر بإقالة الحكومة أو بالإبقاء عليها فى الحكم ، وتكون نتيجة ذلك فى كلتا الحالتين سواء ، فإذا غلب الحزب الحاكم على أمره وأبعد عن السلطة انزوى عن

المجتمع وانكب يعالج أموره الخاصة ويرعى مصالحه الشخصية وترك الشعب وحده يتلقى الضربات المتوالية ويتحمل ألوان الانتقام الفظيع من رجال القصر ومن يعاونهم من أعضاء الحكومة الجديدة . واذا ما انتصر الحزب الحاكم وبقى فى الحكم بسبب إجماع الطبقات الشعبية على تأييده بدأ يتقرب إلى البيت المالك ويخطب وده ، وأخذ فى نفس الوقت يماطل الشعب فى الوفاء بما وعده به يوم كان فى الأزمة داعيا إلى الصبر ومتعللا بآلاف المعاذير .

وهكذا تتكرر المأساة بفصولها المألوفة وبممثليها المعهودين والكاسب فيها دائما هم الفئات المتحالفة ضد مصالح الشعب والخاسر فيها دائما هو الشعب نفسه .

ومن العجيب ، بل من الأمور المضحكة التى كانت تلجأ إليها تلك الفئات لخديعة الشعب وتخدير حماسه ، بل للضحك عليه والسخرية منه هى تلك الألاعيب التى كانت تصدرها هذه الفئات فى هيئة تشريعات تضمن المحافظة على حقوق الشعب كما تضمن مشاركته فى تسيير الأمور . ولعل أهمها هى لعبة الدستور المصرى الذى تفتقت عنه عبقرية الانجليز وباركته طبقة الملكيين والسياسيين وصدرت بشأنه التشريعات والقوانين فى أعقاب الحرب العالمية الأولى . فما هى الروح التى كانت تسود مواد هذا الدستور ؟ وما مدى ما كان يمكن أن يحققه من إصلاح يتجاوب مع رغبة الشعب إذ ذاك ؟ لو أننا ألقينا نظرة فاحصة على الدساتير الموضوعة فى البلاد المستقلة المنظمة والمؤسسة على دعامات حقيقية ولأهداف شعبية صالحة وعلى الدستور المصرى بعد الحرب العالمية الأولى لوجدنا أن الدستور

المصرى كان بمثابة خدعة للشعب تستغله الطبقات المتحالفة ضد مصالحه إلى أبعد حد من الاستغلال ، إذ أن المألوف فى وضع الدساتير الحقيقية أن ترعى أولا مصالح الشعب وتدافع عنها فى يقظة وإصرار وأن تكدس الجزء الأكبر من مجهوداتها للتفكير والقيام بالمشروعات الهامة التى تفتح أبواب العمل أمام أكبر عدد ممكن من المواطنين والتى تهىء الفرص لإيجاد نوع من الحياة الكريمة أمام المعدمين والمحرومين . والتى تحاول بقدر الإمكان أن تخلق نوعا من التقارب بين الطبقات المتباعدة ونوعا من الضمانات المتعددة تطمئن المواطن على سلامته وحفظ حقوقه وصحته ومستقبله ومستقبل أبنائه ضد أحداث الزمن .

هذا بالإضافة طبعا إلى المصالح العليا للوطن التى تتصل بمسائل استقلاله ولن تتوفر هذه الظروف إلا إذا كانت هذه الدساتير قائمة على أسس سليمة وكان النواب فيها أحرارا فى آرائهم وأفكارهم وفى تصرفاتهم ماداموا يعملون بوحى من القانون ومقدرين لمسئوليتهم . ونضيف إلى ذلك أيضا أن يكون النواب ممثلين حقيقيين لطبقات الشعب المختلفة حتى يحسوا بأحاسيس الشعب ويدركوا آلامه وآماله .

وحينما نطبق هذه المبادىء وتلك المهام على الدستور فى مصر بعد الحرب العالمية الأولى نجده أبعد ما يكون عن جوهر الدساتير الحقيقية نظاما وتطبيقا . وبيان ذلك :

أولا ـ لم يكن تمثيل النواب إذ ذاك قائما على أساس حقيقى بمعنى أن النائب لا يمكن أن يكون إلا من الأغنياء ، اذ كان لا بد له أن يدع فى خزينة الدولة مبلغ ١٥٠ جنيها حتى يقبل ترشيحه ، مما كان

يحول بين النيابة وبين الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب ، كما كان لابد له أيضا أن يودع خزينة الحزب الذى يرشحه مبلغا كبيرا من المال يتمشى مع مكانته الاجتماعية وظروفه المالية ، وكان هذا المبلغ بمثابة هبة أو هدية يتصرف فيها الحزب وفقا لأغراضه الشخصية ومصالحه الخاصة .

ثانيا - لم يكن هناك أمل فى النجاح للمرشح إلا إذا كان مسنودا بقوة الحكومة أو بقوة القصر أو بقوة حزب من الأحزاب أو بقوة إقطاعى من الإقطاعيين الذين يهبونه أصوات عمالهم وفلاحيهم الواقعين تحت سلطتهم بحيث يتصرفون فيهم كما يتصرفون فى أموالهم وأمتعتهم الخاصة .

وبعد النجاح يكون النائب بمثابة أداة فى يد القوة التى عملت على نجاحه يعمل بإرادتها ويصوت لمصلحتها ويمثل مشيئتها ، كما يكون بعيدا كل البعد عن أولئك الذين انتخبوه من الطبقات الشعبية فلايسمع لشكايتهم ولا يستجيب لدعائهم وربما يصل به الخيلاء إلى درجة تجعله يقاطعهم ويرفض لقاءهم إن هم قصدوه لشرح مظلمة أو لطلب معونة مشروعة لهم .

ثالثا - كان هذا الدستور فى الواقع موضوعا على أساس من الطبقية ، والمعروف فى النظام الطبقى أن يخدم الطبقة العليا من الحكام أصحاب النفوذ . وفوق ذلك فقد كان الملك بحكم هذا الدستور يحق له اختيار عدد غير قليل من الممثلين الأمة فيفرضهم عن طريق التعيين . وكثيرا ما كان الملك يستغل هذا الحق استغلالا سيئا فيخلق بذلك نظاما طبقيا داخل النظام الطبقى المتقدم

ثم إن هذا الدستور - مع ما فيه من عيوب وأخطاء - لم يكن ذا مبادىء ثابتة ، مما جعله عرضة للتغيير والتبديل وفقا لأهواء الملك أو لأهواء رؤساء الأحزاب السياسية ، فكثيرا ما كانت الأصوات تشترى بالثمن وكثيرا مارأينا حرمان عدد كبير من الانتخاب وهم أصحاب حق فى أن ينتخبوا ، ولقد حدث أكثر من مرة أن تم الانتخاب على مرحلتين : المرحلة الأولى بين رؤساء العشائر والأسر ، والثانية بين الممثلين فى مجلس النواب ومجلس الشيوخ .

وكان هذا يتيح فرصة كبيرة لأصحاب الأغراض والمطامع أن يتحكموا فى أصوات الممثلين للأسر والعشائر والأفراد .

من كل ذلك يتضح لنا أن الدستور المصرى كان خديعة مضللة للطبقات الشعبية الحقيقية وستارا خفيا يختفى من ورائه الإقطاعيون وأصحاب النفوذ والمصالح الكبرى فى المجتمع وأداة طيعة لخـــدمة هؤلاء وأولئك على طول الخط .

ومن تلك الألاعيب أيضا التى كانت تضحك بها انجلترا ومن يدور فى فلكها على عقول المصريين ، وكانت تعتبر من أهم عوامل الفساد فى المجتمع المصرى الملكى ظاهرة وجود الأحزاب السياسية المتعددة نتيجة لنقل صورة مشوهة من دساتير الغرب لاتتلاءم مع مجتمعنا ولاتتفق مع ثقافتنا وتقاليدنا ، ومع ذلك فقد فرضت علينا فرضا والتزمنا بمسايرتها التزاما ، وهنا انفتح الباب لخلق أحزاب سياسية دون ثقافة سياسية نابعة من طبقة مجتمعنا ودون إلمام بمآسى مجتمعنا من الطبقات الكادحة ودون وعى وإدراك

لأماني الشعب ودون مذهب سياسى واضح يقوم على مبادىء مدروسة وآمال محدودة تتصل بمصالح الشعب . وإنما كان الأمر بالنسبة لهذه الأحزاب جميعا قاصرا على نوع من الصراع الوضيع الأعمى الذى لايستهدف سوى الحصول على كراسى الحكم من أجل إرضاء المصالح الملكيه والأجنبيه والحزبية الخاصة ثمنا للبقاء فى الحكم ومن أجل الانتقام الفظيع الوحشى من أعداء هذا الحزب الحاكم . ومن ذلك كانت تضيع المصالح الحقيقية للشعب بين ذلك الصراع الدنيء وتستنفد الطاقات الفكرية فى نفس هذا الصراع لتغذيه ثم تنصرف عن الهدف الحقيق والمصدر الطبيعى لآلام الشعب وويلاته ومما يدل على أن الأحزاب لم تكن تنشأ نتيجة لمذهب سياسى أو أيديولوجية سياسية أن بعض الأعضاء البارزين فى حزب ما كان يغضب لأمر ما وغالبا ما يكون الأمر حول شخصيته أو منافعه أو مكانته فينفصل عن الحزب ويسارع فى تكوين حزب آخر لمنافسه أصدقائه وزملائه القدامى .

وكانت مظاهر الانقسام بين طوائف الأمه بسبب صراع الأحزاب وتنافسها يخدم مصالح المستغلين والأجانب بقدر مايسىء إلى مصالح الشعب الشعب ويعبث بمقدساته . ومن أجل ذلك كانت الملكيه من ناحيه والاستعمار من ناحيه أخرى يذكيان هذا الصراع ويعملان على تقويه أسبابه واشعال ناره .

وكانت طوائف الشعب فى الواقع ضحية هذه المصالح المتعارضه والأمانى المتباينة ، كما كانت فريسة لخداع الاستعمار ومؤامرات الملكيين والإقطاعيين . وكثيرا ما كان ينفق جانب كبير من أموال الدولة التى جمعت من عرق الفلاح وشقاء العامل ، على إحداث الوقيعة بين هذه الطوائف السياسية

المتصارعة المتنافسة . والدليل على ذلك تلك الشعارات الغريبة التى كانت تسمع وتتردد فى أثناء هذا الصراع « العبودية على يد سعد ولا الحرية على يد عدلى » ؛ ولعل أوضح مثال على تضييع حقوق الأمة بين هذا الصراع هو ما حدث فى مايو سنة ١٩٢١ من ابداء انجلترا رغبتها فى أن يتكون وفد من المصريين للذهاب إلى لندن والتفاوض بشأن الغاء الحماية ، وكان رئيس الحكومة إذ ذاك عدلى باشا ، ورأى رئيس الوزارة لكى يقوى مركز الوفد الذاهب من أجل المفاوضة أن يشترك مع حزب الوفد وطلب من سعد زغلول اختيار بعض الأفراد من حزبه ، ولعل انجلترا بما عرف عنها من مكر ودهاء هى التى أوعزت اليه باشراك الوفد لعلمها أن فتح الباب لاشراك الوفد سيؤدى حتما إلى المناقشة والخلاف ، وهذا ما حدث فعلا فاختلف كل من عدلى وسعد فى عدد الأعضاء من كل حزب .

وكانت النتيجة فصلا جديدا من المأساة العامة للشعب يضاف إلى الفصول السابقة : اختلاف الحزبين وانقسام الأمة وقيام المظاهرات فى القاهرة والاسكندرية والاعتداء على حياة بعض الاجانب وممتلكاتهم وتدخل انجلترا بقواتها لوضع حد لهذه الفوضى وقتل العشرات من المصريين وجرح المئات من المواطنين وحظر التجول أثناء الليل والزام المصريين بدفع تعويضات للاجانب الضحايا فى مقابل أرواحهم وممتلكاتهم أضعاف ما كانوا يستحقون ونفس هذه الرغبة الجامحة فى الظلم هى التى جعلت انجلترا تطلب من مصر تعويضا لمقتل السير لى ستاك ، سردار الجيش المصرى وحاكم السودان ، قدره نصف مليون جنيه اثر مقتله فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . وفوق هذا التعويض الباهظ الذى لايبرره إلا استبداد القوى المتعجرف ضد الضعيف

المسلوب الارادة المحروم من وسيلة الدفاع ، نقول إنه فوق هذا التعويض قد طلبت انجلترا سحب الجيش المصرى من السودان لكى تكون يدها حرة فى كل جنوب الوادى .

هذه هى نتيجة الألاعيب التى تصنعها انجلترا مع المصريين وجريمة تفوق الكلمة فى مصر بواسطة الأحزاب السياسية التى خلقتها وبقيت تدعمها وتشد من أزرها لكى تنفذ بواسطتها إلى أغراضها البعيدة ومراميها السيئة .

من هذا العرض وذلك التحليل المتقدم تتضح لنا هــــذه الحقائق الآتية : ـ

أولا ـ أن المجتمع المصرى قبل ثورة ٢٣ يوليو كان مجتمعا مضطربا أشد الاضطراب فى السياسة الداخلية والخارجية وفى انظمته الاقتصادية من حيث الموارد والصادرات والواردات وفى توزيع الثروة بين طبقاته المختلفة وفى سياسته التعليمية والثقافية مما جعل لبعض الطبقات مميزات كبرى على حساب البعض الآخــــر فاستغلتا الطبقات الممتازة مركزها وثروتها للاستغلال والاحتكار وتفشى الظلم وسوء المعاملة وظهور الاستبداد بكل الوانه وصوره .

ثانيا ـ إن الجهاز الحكومى بكل وسائله وبكل اداراته سواء فى ذلك الادارات القضائية والادارات التشريعيه والادارات التنفيذيه ، نقول إن هـذا الجهاز الحكومى بكل وسائله وبكل اداراته كان مسخرا لخدمة ورعاية الطبقات الممتازة دون أن يأخذ فى اعتباره أى تقدير لمصلحه الطبقات الشعبيه العاملة الكادحة التى تكافح وتشقى نظير أن تعيش وأن تعيش فقط وربما

عجزت عن الحصول على وسائل العيش الضرورى . ولم يكن لهذا الجهاز الحكومى مفر من ذلك إذ أنه كان مدينا فى بقائه لهذه الطبقات المدللة الممتازة، فهى التى أوصلته إلى كراسى الحكم ، وهى التى اسلمته زمام تصريف الأمور وهى التى تضمن له البقاء فى هذا الحكم . ولقد كان يخيل الينا فى تلك العهود أن المجتمع المصرى مكون من طبقتين اثنتين : احداهما طبقة الثراء والغنى والنفوذ ، والأخرى طبقة البؤساء من العمال والاجراء والمعوزين . وفوق ذلك فقد كانت طبقة الثراء تصور فئة قليلة جـدا بجانب الطبقه الفقيرة والمعوزة .

ثالثا ـ إن مصدر هذا الثراء الذى جعـل من المجتمع المصرى طبقتين لاثالثه لهما ، لم يكن قائما على أساس الاجتهاد المنتج والعمل الجاد والكفاح المضنى ، وإنما كان قائما على أسس باطلة وطرق ملتويه تسىء إلى مكانه المجتمع الادبيه والروحيه والماديه أكثر ممـــا تزيد فى انتاجه وتصلح من شؤنه .

رابعا ـ إن هذا الوضع فى مظهره العام وفى جزئياته التفصيليه كان يدعو بالحاح إلى إصلاح وتبديل ، ووجـد من المصلحين الاجتماعيين من كرس نفسه للدعوة بهذا الاصلاح وحاول أن يضع أسسا سلميه لتبديل هذا الوضع مثل الشيخ محمـد عبده ، والاستاذ الكواكبى والشيخ رشيد رضا وهم يعتبرون من تلاميذ المصلح الكبير الاستاذ جمال الدين الأفغانى ولكن اصداء هذه الدعوة لم تجد لها رد فعل فكانت بمثابة الشرارة التى تنطلق فى الهواء دون أن تجد أمامها مادة للاشتعال والاحتراق . ومن

أجل ذلك كانت نتيجة هذه الدعوة الاصلاحيه أمرا سلبيا ، وكانت الظروف كلها تستلزم ثورة قوية عارمة لهدم الأسس القديمة ووضع أسس جديدة لخلق مجتمع آخر . وكان هذا من عمل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

نتائج ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

ان الأحداث الكبرى فى المجتمعات الإنسانية لا يمكن أن تمر دون أن يترتب عليها نتائج من نوع ما . قد تكون هذه النتائج ضاره معوقه ، وقد تكون ايجابية نافعة مشجعه ، كما أن هذه النتائج قد تكون قريبه يراها ويحس بآثارها المعاصرون لهذه الأحداث وقد تكون بعيدة تظهر آثارها فى أجيال متعاقبة وفى مستقبل قريب أو بعيد .

والذى يعنينا بالنسبة لثورة ٢٣ يوليو فى مصر انما هو التعرف على النتائج القريبة التى رآها وأحس بآثارها كل المواطنين . أما النتائج البعيدة لهذه الثورة فلا نستطيع التحدث عنها فى الوقت الحاضر لأنها لا تزال فى عالم الغيب وسيكون من شأن التاريخ أن يتحدث عنها فى المستقبل ولكن من السهل مع ذلك أن نتنبأ بها بناء عن المقدمات التى نلمسها ونعيش تحت ظلالها .

والنتائج القريبة لهذه الثورة بالرغم من تعددها وتشعبها يمكن أن توضع فى مجموعتين اثنتين : المجموعة الأولى تركز فى تحرير الوطن وفى تخلصه من قيود عديدة كانت تشل من حركته وتحرمه من خيراته وتستغل امكانياته الأدبية والسياسية والاقتصادية .

والمجموعة الثانية فى تحرير الوطن وفى تخلصه من أغلال ظالمه كانت توقف من نشاطه وتحرمه مما كان ينبغى أن يتحقق له من كسب نتيجة عمله ومجهوده وتستذله رغم أنه كان صاحب الحق الأول وتجعله غريبا فى مجتمعه وبين مواطنيه وهو صاحب البلد الذى يعيش فيه . وبشىء من

التأمل البسيط فى معنى تحرير الوطن وتحرير المواطن ومن التفكير السليم الجاد فى مدى الانطلاق الذى حققه كل من الوطن والمواطن خلال هذه السنوات المعدودة يمكن أن نهتدى فى سهولة ويسر إلى النتائج التفصيلية الهامة الايجابية التى انجزتها ثورة ٢٣ يوليو .

لقد تحرر الوطن من الاستعمار الذى اسعمر جاثما على صدره أكثر من سبعين سنة يخنق فيها انفاسه ويمنعه من أن يتصل بغيره من الأوطان الأخرى لكى يساير ركب الحضارة الانسانية وكان لها فى الماضى مهدا ومستقرا ، ولكى يلعب فى السياسة الدولية دوره الذى يؤهله له تاريخه المجيد ومركزه المرموق وموقعه الاستراتيجى والجغرافى العظيم واقتصادياته العريضة الواسعة . ثم تحرر الوطن أيضا من ملكية أجنبية فرضت عليه فرضا كانت تتحكم فى مصيره وفى أقداره وكانت تستهتر بكل ما فيه من قيم أدبية وروحية ، وكانت تستغل كل امكانياته المادية لتنفقها ذات اليمين وذات الشمال على وسائل اللهو والفسق والفجور ، وكانت لا تردد لحظة واحدة فى أن تسلم زمامه إلى الخونة الآثمين شريطة أن يسيروا فى ركبها ويقروها على ما تمارسه من ظلم واستغلال واستبداد . كما كانت لا تتردد لحظة واحدة فى أن ترتمى فى أحضان المستعمرين تبيعه لهم وتستجدى معونتهم أملا فى انقاذها وفى حمايتهم لها وقد يترتب على ذلك مضاعفة الظلم وسفك الدماء إذا ما أجرمت فى حق هذا الوطن وعبثت بقيمه ومقدراته وقام أبناؤه المستنيرون ينادون برفع هذا الظلم ويطالبون بتخفيف وطأة الجرم والاستبداد .

ولقد تحرر المواطن من نظام اقطاعى بغيض كان يعتبره نوعا من

المتاع تنتقل ملكيته إلى المالك الجديد لأراضى الأقطاعيه كما تنتقل ملكية المواشى والانعام ، وتحرر من الرأسمالية الاحتكارية المستغلة التى كانت تستنفد كل طاقاته لمصلحتها ، وتستنزف نشاطه ومجهوده وعمله الدائب لتزيد وتنمو على حساب كده وكدحه وشقائه ، وتحرر من الوان عدة من الظلم الإجتماعى : تحرر من الجهل الذى كان يفرضه عليه ضيق ذات اليد إذ أن التعليم كان باهظ التكاليف ، وتحرر من المذلة التى كان يشعر بها كلما ألجأته الحاجة إلى معاملة واحد من كبار الموظفين أو الإقطاعيين أو الرأسماليين ، وتحرر من الحرمان الذى كان مفروضا حوله دون ما خطيئة أو جريمة أو تقصير ، وكل ذنبه أن الفرصة للكسب والعمل لم تهيأ له كما كانت مهيأة للاخرين ، وتحرر من العقد النفسية التى كان يخلقها عنده ما يراه فى المجتمع من عدم المساواة ومن التمييز ومن المفارقات .

وبعد أن تحرر الوطن والمواطن انطلق كل منهما كالمارد يلهب طريق التخلف ويضاعف السير فى طريق التقدم كى يلحق الزمن ويساير الأمم المتقدمة فى ركب الحضارة .

وعلينـــا الآن أن نستعرض فى شىء من التفصيل المكاسب التى حققتها هذه الانطلاقة لكل من الوطن والمواطن ، والتى يمكن أن نطلق عليها النتائج التفصيليه لثورة ٢٣ يوليو فى مدى ثلاثة عشر عاما .

اولا ـ السياسة الخارجية :

لم يكن لمصر قبل ثورة ٢٣ يوليو سياسة خارجية بينة الحدود ولا واضحة المعالم ، وكان المظهر الغالب لهذه السياسة هو أنها تتبع السياسة

البريطانية وتعمل جاهدة على إرضاء هذه السياسه . ولقد وصل الأمر فى بعض الأحيان أن سفراء انجلترى فى بعض البلاد كانوا يقومون مقام السفراء لمصر ويرعون الشئون السياسية والاقتصادية والثقافية للرعايا المصريين فى تلك البلاد .

ولقد كان هذا الوضع يعكس الواقع المؤلم الذى كان يتستر خلف شعارات خادعة وادعاءات كاذبة ، ذلك الواقع هو تبعية مصر فى سياستها الخارجية لبريطانيا بالرغم مما كان يقال بشأن استقلالها الداخلى والخارجى وظلت السياسة الخارجية لمصر تتأرجح فى هذا الاطار من التبعية لانجلترى حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو . وبعدها أخذت مصر ترسم سياستها الخارجية بوحى من استقلالها ووفقا لمصالحها الحقيقيه وعملا بمبادئها الوطنية التى فرضتها عليها ظروفها التاريخية والجغرافيه والاجتماعيه ونعنى بهذه المبادىء :

أ - محاربة الاستعمار فى جميع اشكاله ومطاردة المستعمرين فى أى موطن يتركزون فيه .

ذلك لأن الحرية كل لا يتجزأ ومن العسير جداً على مصر أن تشعر وتتمتع بالحرية إذا كان ما يجاورها من الأوطان الأخرى ميدانا لنفوذ الاستعمار وخاضعا سياسيا وعسكريا واقتصاديا لسلطان الاستعمار .

ب - بذل كل الامكانيات من أجل السلام رغبة فى تدعيم أركانه والمحافظة عليه ، إذ أنه يهيىء الفرصة الصالحة لرعاية وسائل التقدم الوطنى .

ج - التعاون الدولى من أجل الرخاء والاستقرار ، ذلك لأن شعوب العالم أصبحت الآن بحكم التقدم العلمى والفنى وبحكم الازدهار المادى

والصناعى مترابطة أشد الارتباط ، كما أصبحت مصالحها متشابكة إلى حد بعيد ، مما جعل من المتعذر على شعب أن ينعزل عن الشعوب الأخرى وأن يحقق لنفسه فى هذه العزلة وسائل الاستقلال والرخاء والاستقرار حتى ولو كان هذا الشعب من أغنى وأقوى شعوب العالم كشعب الولايات المتحدة الأمريكية .

هذه هى معالم السياسة الخارجية لمصر وقد أوضحتها فى مناسبات عدة تارة فى المنظمات العالمية ، وأخرى فى المؤتمرات الدولية كمؤتمر باندونج ومؤتمر الدار البيضاء ومؤتمر كولومبو ومؤتمر القمة الأفريقى .

ولقد أوضح الرئيس جمال عبد الناصر حقيقة هذه السياسة الخارجية لمصر فى عبارات موجزة حينما أعلن فى مؤتمر باندونج الذى جمع بين عدد كبير من شعوب أفريقيا وآسيا فى يوم ١٩ ابريل سنة ١٩٥٥ « إن فرض الدول الكبيرة سياسة معينة لتحقيق مصالحها الخاصة له آثاره الضارة على الدول الصغيرة ، فهو يعزلها ويفرق فيما بينها . كما يضعف الروابط والتعاون الذى قد يكون قائما بينها . وبذا تقع تحت السيطرة الأجنبية . فان على الدول الصغيرة أن تقوم بدورها الانشائى فى سبيل تحسين العلاقات الدوليه وتخفيف حدة التوتر الدولى .

وثمة شىء آخر هو موضوع تصفية الاستعمار الذى طالما كان سببا فى الاحتكاك بين الدول وما يستتبعه من قلق فانه منذ أن اتسعت رقعة الاستعمار اتسعت معه مشكلة نظام الحكم الاستعمارى الأجنبى الذى كان دائما مثار الحروب ولقد شاهدنا منذ سنين وما زلنا نشاهد ارتفاع موجة القومية لا فى بلادنا والمناطق المجاورة لها فحسب بل فى عدة أقطار آسيويه

وأفريقيه . ولقد علمتنا أن تجارب الحياة القومية اذا أحبطت ترتبت عليها عواقب وخيمة ونشأت عنها مشاكل عويصة . وأن الدول اذا تناولتها فى حكمة وهوادة وواقعيه أثمرت ثمراً طيبا من الصداقة والتفاهم والمحبة »
ولقد تفتقت هذه السياسة الجديدة بما تنطوى عليه من مبادىء حكيمة عن مبدأ دولى جديد هو مبدأ الحياد الايجابى الذى انضم اليه نحو نصف الدول المشتركة فى هيئه الأمم المتحدة ولا يزال عدد الدول المنضمة اليه فى ازدياد ، والذى استطاع أن يخلق كتلة ثالثة بين الكتلتين الكبيرتين المتنافستين فى السيادة . هما كتلة الدول الشرقيه بزعامة روسيا وكتلة الدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة .

وبذا أصبحت دول الحياد الايجابى بمثابة الحكم بين الكتلتين القويتين وبمثابة الرقيب اليقظ الذى يمنع ترجيح كفة قوة أحدى الكتلتين على الأخرى حتى لا يضطرب حبل السلام فيقع العالم تحت تهديد الحرب الباردة ويعيش فى ذعر من قيام حرب ثالثة مدمرة .

واذا كان دور الحياد الايجابى من الأهمية والخطورة فى السياسة العالمية الى هذا الحد فإن مما هو جدير بالمحافظة هو أن مصر قد مثلت فيه دوراً قياديا بالنسبة لتكوينه والدعوه اليه والمحافظة على بقائه.

ولقد ظهر اقتناع مصر وايمانها بهذا المبدأ فى تصريح للرئيس جمال عبد الناصر ضمن خطابه فى المؤتمر التعاونى بالقاهرة يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٧ حينما قال : « ظهر فى المنطقة الحياد الايجابى وعدم الانحياز ... كلام يؤمن به كل مواطن ... كل مواطن فى المنطقة العربية كان ينادى بعدم الانحياز ... الحياد الايجابى ... الدفاع عن المنطقة ، يجب أن

ينبعث من المنطقة نفسها بدون الاشتراك مع أية دولة كبرى وضعت ضمن مناطق النفوذ . وهناك مبادىء جديدة ظهرت للقضاء على أعوان الاستعمار القضاء على الاقطاع .. القضاء على الاحتكار .. القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم .. القومية العربية بدأت تعتنق هذه المبادىء ، العرب فى كل مكان بدأوا يشعرون أن هذة المبادىء وهذه الأهداف تعبر عما يختلج فى نفوسهم تعبر عن الكلام الذى يريد كل واحد أن يقوله » .

ومن هنا فقط يتضح الفارق البعيد بين السياسة الخارجية لمصر التى لم يكن لها فى الواقع وجود قبل ثورة ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ وبين سياستها الخارجية بعد هذه الثورة .

أما السياسة الداخلية فقد أصابها أيضا تغيير شامل عم كل مظاهر الحياة الاجتماعية بحيث يتعذر علينا فى هذا الموجز السريع أن نتناولها جميعا بالتفصيل ، ولكننا سنحاول بقدر الامكان أن نلم بأهمها لتتضح معالم الصورة العامة لهذه السياسة الداخلية . ونعتقد أن أهم تلك المعالم هى : أولا ــ نظام الحكم . ثانيا ــ نظام الدفاع عن الوطن . ثالثا ــ الزراعة . رابعا ــ الصناعة . خامسا ــ التعليم . سادسا ــ التجارة . سابعا ــ المشروعات العامة ذات الصلة الوثيقة بالحياة الاجتماعية وبرفع المستوى وتوفير وسائل الراحة والصحة للطبقات الشعبية .

نظام الحكم

لقد تغير نظام الحكم بعد الثورة تغيرا تاما ، اذ بسقوط الملكية انهارت جميع التنظيمات الحزبية التى كانت تمزق الطوائف الشعبية وتفرق بين أفراد الأسرة الواحدة وتفسد أقدس الروابط الاجتماعية وتضيع على

الوطن والمواطنين الكثير من المصالح الحيوية ، وبزوال هذه وتلك آلت مقاليد الحكم إلى جيل جديد من أفراد الشعب الحقيقيين الذين نشأوا بين طبقاته وأحسوا بآلامه وأدركوا عن وعى أهدافه وآماله . زال إذن نظام الحكم الملكى الذى كان يقوم على الوراثة لا على الكفاءة والجداره وزالت كذلك الأحزاب السياسية التى كانت تتخذ السياسة صنعة ومهنه ، وكان لا يهمها من تولى شئون الادارة سوى رعاية مصالحها الخاصة أو مصالح البيت المالك أو مصالح المستعمرين والإقطاعيين وأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة.

وبعد ذلك أصبح مفهوم السياسة الداخلية شيئا آخر غير مفهومها السابق . كما أصبح مفهوم الديموقراطية فى المجتمع المصرى غير مفهومها أيام الحكم الملكى والحكومات الحزبية التى كانت دائما تسير فى ركابه وتعمل على إرضاء رغباته . وأمام ذلك كله رأت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أن تنشىء نظاما للحكم يتمشى مع أهدافها ويسير وفقا لآمالها فصممت على تأسيس ديموقراطيه سليمة ، ومن أجل ذلك كان لا بد لها أن تطلق الإرادة الكلية لطوائف الشعب المختلفة من عقالها لكى تتخير بنفسها الأصلح والأكفأ لرعاية شؤنها وتولى مهام الحكم فى البلاد . ولتحقيق ذلك تشكل أولا ما كان يعرف بالإتحاد القومى ، وذلك بعد اعلان دستور سنة ١٩٥٦ . وكان هذا الاتحاد يضم جميع أبناء الوطن من مختلف الطبقات والمستويات ابتداء من القاعدة الشعبية فى القرى والأحياء الفقيرة فى المدن ، يتدرج ذلك إلى سكان المراكز والأقسام ثم إلى سكان المحافظات لكى ينتهى أخيرا الى المؤتمر العام للاتحاد القومى . وكان هذا

بمثابة الخطوة الأولى أو التجربة الأولى لوضع النظام الديموقراطى السليم.

غير أن هذه التجربة لسوء الحظ لم يتهيأ لها النجاح، إذ أنها أتاحت الفرصة لبعض العناصر الرجعية أن تتسلل إلى داخل التنظيمات الشعبية للاتحاد القومى، وتبع ذلك أن وصل فريق من هذه العناصر الرجعية إلى بعض المراكز القيادية وأخذ يسىء إلى هذه التنظيمات أو يحاول تجميد الحركة القومية التى كانت ترجى من وراء تكوين الاتحاد القومى. ولهذا كان لا بد من اعادة التنظيم الشعبي على ضوء هذه التجربة لكى يصبح هذا التنظيم ملكا لأصحاب الثورة الحقيقيين الذين يؤمنون بمبادئها ويعملون على تحقيق آمالها وآمال ابنـــائهم وآمال الوطن التى أصبحت أمانة فى أعناقهم.

وعلى ذلك أصدر الرئيس جمال عبد الناصر فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٦١ بيانا أوضح فيه معالم المبادىء الجديدة للتنظيم الشعبي الجديد. وتتلخص هذه المبادىء فيما يأتى :

أولا ـ تشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية تكون مهمتها دراسة الخطة التى يمكن أن يتم بها تشكيل هذا المؤتمر الوطنى عن طريق الانتخاب الحر.

ثانيا ـ وضع مشروع الميثاق الوطنى على ضوء التجربة الثورية يكون مشتملا على الأهداف التى قامت من أجلها الثـــورة ثم يعرض للمناقشة أمام المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ولجانه المختلفة فى سلســـلة من الجلسات العامة.

ثالثا ـ اجراء انتخابات عامة فى الجمهورية العربية المتحدة لتكوين

اللجان التأسيسيه للاتحاد الاشتراكى الجديد . وفى يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٦٢ أصدر رئيس الجمهورية قراراً بدعوة الناخبين لانتخاب المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية وكان هذا المؤتمر يتكون من ١٧٥٠ مواطنا يمثلون فى جملتهم جميع القوى العاملة فى الشعب .

وفى مساء ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ اجتمع المؤتمر الوطنى لمناقشة مشروع الميثاق الوطنى ، وبعد هذه المناقشة أقر المؤتمر هذا الميثاق فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٢ . وهذا الميثاق فى جملته يمثل مبادىء النضال الشعبي من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصاديه والانسانيه ، كما يمثل النظام الكامل لمجتمع الكفاية والعدل والانتاج والخدمات وتكافؤ الفرص والرفاهية والرخاء . ومما هو جدير بالملاحظة أن هذا الميثاق قد حرص تماما على وضع الأسس الديموقراطية السليمة التى تتمشى مع ضرورة الحياة العصرية وحاجيات المجتمع الثورى هذه هى التجربة الثانيه التى لا نزال نعيشها بالنسبة لنظام الحكم فى مجتمعنا المصرى . ولكى تكون لدينا صورة واضحة عن هذه التجربه وما انتجته من انظمة إداريه نحب أن نستعرض فى ايجاز الأجهزة المختلفة لهذا النظام .

أولا ـ رئيس الجمهورية ويتم تعيينه بواسطة الانتخاب لمدة ست سنوات وتنحصر مهمته فيما يلى :

أ ـ يعتبر رئيس الجمهورية الرئيس الأعلى للدولة كما يعتبر القائد الأعلى للقوات المسلحة .

ب ـ يرأس مجلس الرياسه ومجلس الدفاع القومى وهو الذى يمثل الدولة فى الداخل وفى الخارج .

ج - يتولى رئيس الجمهوريه إصدار المعاهدات والقوانين والقرارات التى يقرها بعد مناقشتها مجلس الرياسه.

د - من مهام رئيس الجمهوريه تعيين رئيس المجلس التنفيذى بعد موافقة مجلس الرياسه وتعيين الوزراء ونوابهم واعفاء هؤلاء الوزراء والنواب من مناصبهم .

هـ - لرئيس الجمهورية أن يدعو لاجتماع يشمل مجلس الرياسة والمجلس التنفيذى لبحث الموضوعات الهامه .

وبجانب رئيس الجمهوريه يوجد مجلسان هامان كبيران يشرف كل واحد منهما على بعض المهام الكبرى التى تقع فى دائرة اختصاصه . وهذان المجلسان هما : مجلس الرياسة ، والمجلس التنفيذى .

أما مجلس الرياسة فيتكون من عدد من الاعضاء يختارهم رئيس الجمهوريه بناء على ما يلحظه فيهم من الكفاءة والجدارة والصلاحية. ومن مهام هذا المجلس إقرار جميع المسائل والموضوعات التى نص عليها الدستور ومن مهامه أيضـــا أن يعهد إلى المجلس التنفيذى ببعض الاختصاصات المنصوص عليها فى هذه القوانين والقرارات.

ومن مهامه كذلك أن يعين لجانا خاصه للتحقيق والمراقبه لجميع أجهزة الدولة ، وأن يراقب أيضاً أعمال المجلس التنفيذى وقراراته شريطة أن يكون له الحق فى الغاء أو تعديل هذه القرارات على الوجه المبين فى القانون ، وأن يعفى أعضاء المجلس التنفيذى أو يضيف اليهم أعضاء جددا إذا ما دعت الضرورة لذلك .

وأما المجلس التنفيذى فيعتبر الهيئة التنفيذية والإداريه العليا للدولة ويتكون من رئيس المجلس التنفيذى الذى يختــاره رئيس الجمهورية ومن الوزراء .

مهام المجلس التنفيذى : أ - يعتبر المسئول الأول عن جميع أوجه النشاط المختلفة فى أجهزة الحكم ، وعليه أن يقدم لمجلس الرياسة تقارير دورية عن هذا النشاط .

ب - يتولى المجلس التنفيذى السياسة العامه للدوله ويمارس كافه الاختصاصات اللازمه لذلك .

ج - يقوم المجلس التنفيذى بتنسيق وتوجيه أعمال الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات لكى تتحقق الأهداف التى ترمى اليها الدولة .

وفوق ذلك فهو يصدر القرارات الإداريه والتنفيذيه ويعد مشروعات القوانين والقرارات التى تعرض على مجلس الرياسه ويعين ويعزل الموظفين طبقا للقوانين العامه ، ويعد مشروع الميزانيه للدولة ، كما يعد مشروع الخطه العامه ومشاريع الإقتصاد الوطنى ويتخذ التدابير اللازمه لمباشرة تنفيذها ، وأخيرا يقوم بالاشراف على جميع المؤسسات العامه ومراقبه أعمال الوزارات والمصالح والهيئات العامه والمحليه ، وله أن يلغى أو يعدل القرارات التى أصدرتها هذه الهيئات المختلفه إذا ما تبين له عدم صلاحيتها أو عدم ملائمتها للقوانين .

ويحق بعد رئيس الجمهوريه ومجلس الرياسه والمجلس التنفيذى هيئه إداريه أخرى لها أهميتها وخطورتها فى نظام الحكم الداخلى .

هذه الهيئة هى عبارة عن نظام الإدارة المحلية ، الذى يعتبر أضخم تطور نحو قواعد الديموقراطية الصحيحة ، إذ أن الإدارة المحلية تكون بمثابة مدرسة للتدريب على أساليب الحكم الديموقراطى . فيهما تصقل المواهب وينمو الوعى وينفسح المجال لظهور القيادات الشعبية . وقد صدر قرار بتأسيس هذه الهيئة ومباشرتها لمهامها العديدة فى سنة ١٩٦٠ . وتتكون هذه الهيئة من وحدات إدارية مختلفة تبدأ من القرى إلى المدن إلى المحافظات بحيث يكون لكل إدارة شخصيتها المعنوية . ومما هو جدير بالملاحظة أن هذه الهيئة الجديدة فى نظام الحكم تعتبر من أكثر الهيئات اتصالا بطبقات الشعب وتعرفا على مصالحه وحاجياته ، وهى أقدر الهيئات على التحدث بلسان هذه الطبقات الشعبية والعمل على تحقيق رغباتها وآمالها . ولما كان نظام الإدارة المحلية بهذه الدرجة من الأهمية وفى نفس الوقت عنوانا لرعاية الدولة بالنسبة للطبقات الشعبية وأملا من آمال المجتمع فى مسايرة الأمم المتقدمة وفى الابقاء على النظام الديموقراطى السليم فقد أولى الميثاق الوطنى هذا التنظيم عناية خاصة وأوضح حقيقته وفاعليته حيث قال : « إن سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية . فذلك هو الوضع الطبيعى الذى ينظم سيادة الشعب ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائما قائد العمل الوطنى ، كما أنه الضمان الذى يحمى قوة الاندفاع الثورى من أن تتجمد فى تعقيدات الأجهزة الإدارية أو التنفيذية بفعل الاهمال أو الانحراف . كذلك فان الحكم المحلى يجب أن ينقل باستمرار وبالحاح سلطة الدولة تدريجيا إلى أيدى السلطة الشعبية فانها أقدر على الاحساس بمشاكل الشعب وأقدر على حسمها » .

بقى من الأجهزة الهامة الكبرى فى نظام الحكم الداخلى الجهاز التشريعى ويمثله مجلس الأمة بنوابه العديدين . وفى هذا الجهاز يظهر بصورة واضحة مدى التغير الذى طرأ على نظام الحكم الداخلى بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، إذ أن الأجهزة الأخرى التى تحدثنا عنها منذ قليل - رئيس الجمهورية ، مجلس الرياسة ، المجلس التنفيذى ، الإدارة المحلية - تعتبر فى الواقع أجهزة جديدة مستحدثة فى مصر ، بينما الهيئة التشريعية التى يمثلها مجلس الأمة كان لها وجود قبل الثورة ولكن شتان بين مجلس الأمة فى عهد الملكية والأحزاب السياسية المتنافسة وبين نفس المجلس فى الوقت الحاضر ، إذ أن هذا المجلس فى الماضى كان عبارة عن أداة طيعة تستغل لتبرير تصرفات الحزب السياسى الحاكم أو لخدمة مصالح التحالف القائم بين الاقطاع ورأس المال المستغل ، ولم يكن يعنيه فى قليل ولا كثير مصالح الجمهور ولا خدمة الطبقات الشعبية التى رشحته نيابة عنها للتحدث باسمها أمام الأجهزة الحكومية المختلفة ، تلك المصالح التى لم تكن سوى أحلام تراود نفس الجماهير المنتخبة بينما الواقع المؤلم كان يكذبها مما جعل من هذا فى ذلك الوقت خديعة مضللة وستارا تختفى وراءه أطماع البيت المالك والأحزاب الحاكمة وأصحاب رؤوس الأموال وربما طبقة المستعمرين ومن يسيرون فى ركابهم أيضا . وتحت ضغط كل الظروف المحيطة بمجلس الأمة فى عهد الملكية فقد هذا الجهاز الكبير قيمته وفاعليته وعجز تماما عن التأثير ايجابيا على الاوضاع المفروضه داخل الوطن . ولو لم يكن فى استطاعته أن يفعل غير ذلك لأنه كان بمثابة انعكاس لمصالح الطبقات أو الأفراد الذين كانوا بدورهم أعداء الشعب ومصالحه ومتطلباته .

إن معالم الصورة لمجلس الأمة فى الماضى كانت تتمثل فيما يأتى :

كانت الأحزاب ذوات المصالح الكبرى فى المجتمع هى التى ترشح أعضاءه وتقوم بالدعاية لهؤلاء الأعضاء فى الأوساط الشعبية وربما أخذت هذه الدعاية فى بعض الأحيـــان صورة من القهر والقوة ، ثم إن هؤلاء المرشحين كانوا يختارون فى أغلب الأحيان من بين الأغنياء وأصحاب رؤوس الأموال ، والدليل على ذلك أن كل واحـــد منهم كان يقدم لصندوق الحزب التابع له مبلغا من المال يتراوح قلة وكثرة مع مكانته من الثراء والجاه وبالأضافة إلى ذلك كان يقدم لخزينة الدولة مبلغا آخر من المال قدره ١٥٠ جنيها كضمان لترشيحه يفقـــدها المرشح حينما لايحصل على نسبة معينة من الأصوات الناخبة ، ومعنى ذلك أن المرشح إن لم يكن من الأغنياء أو من أصحاب المصالح الكبرى لدى الاغنياء فلن يكون له الحق فى أن يكون عضوا فى مجلس الامة ولا شرف النيابة عمن انتخبوه .

ومن المعالم الهامة لهذه الصورة أيضا أن هؤلاء المرشحين لم يكونوا قائمين على أساس حقيقى من التمثيل للطبقات الشعبية وإنما على أساس الثروة والمقدرة على خدمة طبقة معينه دون جماهير قوى الشعب العاملة .

وعلى النقيض من ذلك كله يتكون مجلس الامة بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، فأصبح الاساس الحقيقى لأعضاء هذا المجلس التمثيل لكل الطبقات الشعبيه بلا استثناء : الفلاحون والعمال والمثقفون ، بل أن الرغبة فى تأكيد حقيقة هذا التمثيل قد وصلت إلى درجة مراعاة النسبة العددية لكل طبقة من هذه الطبقات ، إذ اشترط الميثاق أن تكون نسبة الفلاحين والعمال لاتقل عن ٥٠٪ من مجموع أعضاء مجلس الامة ثم أن التقليد القديم الذى كان يأخذ فى اعتباره ثراء المرشح قد ألغى

تماما فأصبح كل فرد من أفراد الشعب صاحب حق فى أن يرشح نفسه نيابة عن طائفة من طوائفه دون أن يكون ملزما بدفع ضريبة لصندوق حزب من الأحزاب أو هيئة من الهيئات ودون أن يكون ملزما كذلك بدفع ضمان لهذا الترشيح إلى خزينة الدولة . ومن هنا يتضح الفارق البعيد بين أعضاء هذا الجهاز فى عهد الثورة وفيما قبل الثورة ، كما يتضح كذلك التغيير الكبير الذى شمل هذا الجهاز من حيث تكوينه وأساس تمثيله ووظيفته التى يقوم بها بجانب أجهزة نظام الحكم الداخلى .

نظام الدفاع عن الوطن :

إن التغيير الذى شمل التنظيمات المختلفة فى وسائل الدفاع عن الوطن بعد الثورة لا يقل فى شىء عن التغيير الذى شمل نظام الحكم الداخلى فى البلاد ، فقد كان الجيش المصرى فى عهد الملكية رمزاً وليس بجيش ، كما كان أداة لخدمة الطبقات المتحالفة ضد مصالح الشعب وطبقاته الحقيقية . كان عدده محدودا واسلحته عتيقة لا تساير أبدا تقدم الجيوش الأخرى بالنسبة لمعدات الهجوم والدفاع ، وكانت وظيفته أقرب إلى أن تكون وظيفة شرفية منها إلى وظيفة حربية تلبى نداء الوطن وتدافع عن حدوده ومصالحه . والمهمة الحقيقية للجيش هى أن يكون بمثابة الدرع الواقى لهذه المصالح ولتلك الحدود .

ولقد أحست الثورة بهذا المعنى احساسا قويا على ضوء التجارب المرة التى كانت تجرى فى كل فرصة تتأزم فيها مصالح الشعب ويحتاج الوطن فيها إلى دفاع ، ففى الحالات الأولى كان الجيش يقف ضد مصالح الشعب خدمة لمصالح الملكيين والاقطاعيين والمستعمرين ، وفى الحالات الثانيه كان

الجيش يقدم دون روية ولاخطة ولا استعداد لمواجهة الأعداء وهم مسلحون حتى الاذقن وفى درجة تامة من التنظيمات الحربية والتدريبات العسكريه ، نقول كان الجيش فى هذه الحالات يقدم بمثابة قربان ضحية لمصالح المستغلين والمستعمرين .

ومن أجل ذلك جعلت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ من أهدافها الكبرى أقامة جيش وطنى قوى يدافع عن الوطن ويحمى الدوله ويرد كيد الكائدين وغدر الموتورين ، كما أنها أخذت فى تغيير مفهوم هذه المعانى ، فأصبحت فكرة الوطن لا تقف عند حدود وادى النيل ، بل غدا مفهومها يشمل كل حدود الأوطان العربية فى آسيا وأفريقيا ، وبذلك تضخمت مسؤلية الدفاع واتسعت حدود الوطن العربى واتضحت معالم مهمة الدفاع عن الوطن فى ذهن رجال الجيش والقوات المسلحه . ولكى يقوم الجيش بهذه المهمة اتخذت الثورة كل التدابير اللازمه ، فأصبحت الخدمة العسكريه إجباريه لكل أفراد الشعب لا فرق بين غنى وفقير ولا بين مثقف وغيره ما دام الوطن قد صار للجميع وما دامت خيراته قد غدت ملكا لابنائه وللعاملين فيه .

لقد أصبح الجيش بعد الثورة يتلقى الأوامر من رئيس الجمهورية وهو واحد من أبناء الشعب ثبتت صلاحيته وكفاءته لاصدار هذه الأوامر بدل أن يتلقاها قبل الثورة من الملك وهو ليس دخيلا على مصر فقط وإنما على الشعوب العربية كلها ، كما أصبحت الخدمة العسكرية شرفا يقدم عليها الشباب ويشاركه فى الاعتزاز بها ذووه ، بدل أن كانت سخرة يتهرب منها المجندون وحينما لا يكون مفر من أدائها يشيعهم ذووهم بالدمع

والصراخ والعويل . ويدخل هذا أيضا ضمن المفاهيم الجديدة التى أعقبت الثورة فى مسائل الدفاع .

لعل أهم المنشآت الحربية التى كانت موجودة فى مصر قبل الثورة الكلية الحربية ، وكانت وظيفتها تنحصر فى أن تتناول الضابط من بدء التحاقه بالقوات المسلحة فتتعهده بالرعاية التدريجية حتى تحيله من مدنى إلى عسكرى مقاتل ثم تحاول بما لديها من تدريب وتجارب أن تغرس وتنمى فيه ملكة القيادة . ومع أن هذه الكلية لا تزال تباشر وظيفتها إلا أن مهمتها قد ازدادت وميدان نشاطها قد اتسع وبرامج الدراسة فيها قد تعمقت وتشعبت لكى تساير غيرها من المعاهد الحربية العليا فى البلاد المتقدمة الراقية . وتزود هذه الكلية الحربية القوات المسلحة بالضباط اللازمين لقيادة الوحدات الصغرى بها ، تلك الوحدات التى تعتبر الدعامات الأولى لتكوين القوات المسلحة .

لم تكتف ثورة ٢٣ يوليو بالنهوض بهذه الكلية ولا بالتعديلات العديدة التى ادخلتها على انظمتها وبرامج الدراسة فيها وإنما اخذت تنشىء مؤسسات حربية أخرى بعضها يتصل بتكوين رجال الجيش ، والآخر يتصل بوسائل الدفاع حتى يتحقق الاكتفاء الذاتى ، وهو أمر لا بد منه لقيادة الجيوش وسلامة الأوطان . فمن أمثلة المؤسسات الأولى :

أولا ـ الكلية الفنية العسكرية

وقد انشئت هذه الكلية لتهيئة وتخريج فريق من الضباط المهندسين ، ويمكننا أن نعتبر هؤلاء الخريجين فى هذه الكلية بمثابة الإخصائيين الفنيين القادرين على الابتكار والاختراع وعلى مسايرة التطور العلمى الحديث فى

مسائل الذره وفى نظريات الفضـاء . وتوزع الدراسة فى هذه الكلية إلى مراحل ثلاثه : المرحلة المتوسطة ، ثم المرحلة الراقيه ، ثم مرحلة التخصص والبحث العلمى .

ثانيا — كلية ضباط الاحتياط :

نشئت هذه الكلية لسد فراغ كبير بالنسبة لوسائل الدفاع إذا ما ظهرت بوادر الخطر على سلامة البلاد ، إذ أن الجيش العامل فى مثل هذه الظروف قد لا يستطيع القيام وحده بكل الأعباء التى يتطلبها الهجـوم أو الدفاع والمحافظه على الأمن فى نفس الوقت ، وإذن كان لا بد من الإستعانة ببعض الحاصلين على المؤهلات الدراسيه العليا من المعاهد المختلفـة لكى يقوموا بدورهم فى مثل هذه الظروف من الوقوف بجانب القوات المسلحة العاملة ومن القيام بالمحافظة على الأمن فى طول البلاد وعرضها ، ولـكى يكون هؤلاء الضباط الإحتياطيون على الهام واسع بالشئون العسكرية والفنون الحربية لزم أن يقضوا فى هذه الكلية فترة من الزمن يدرسـون خلالها الوانا مختلفة من الشئون العسكرية حتى يستطيعوا بدورهم الإشراف على الجيش الإحتياطى من المجندين ذوى المؤهلات الدراسية العليا .

ثالثا ـ المدارس الفنية ومراكز التدريب المهنى :

والحق أن هذه المجموعة من المنشآت الدراسية والمهنية قد دعت اليها الضرورة لرفع المستوى العلمى والثقافى بين القوات المسلحة بطوائفها المختلفة فليس يـكفى للجيوش العصرية أن يوجد لها كليات ومعاهد عليـا فقط ، ولـكن بجانب هذه الكليات وتلك المعاهد لا بد وأن توجد مدارس أخرى

للتأهيل الفنى فى المراحل المتوسطة . ومن أجل ذلك عمدت الثورة إلى إنشاء عدد كبير من هذه المدارس وتلك المراكز التدريبية رغبة منها فى النهوض بمستوى جميع أفراد القوات المسلحة وفى نشر الوعى الحربى والفنى بين الذين لا تؤهلهم ظروفهم للدراسة فى المعاهد الحربية العليا . فأنشأت مدارس ضباط الصف الذين يقومون بمهمة التعليم والتمرين للشئون العسكرية ، كما انشأت كذلك عدداً من هذه المدارس لرجال المظلات ورجال الصاعقة ورجال الحدود والمساحة العسكرية وغيرها من المدارس الفنية ومراكز التدريب المهنى التى تأخذ طلبتها من الجنود الحاصلين على الشهادة الإعدادية .

هذا ولم يقتصر مجهود الثورة على النهوض برجال القوات المسلحة فقط وإنما أخذت على عاتقها أيضا أن تنشر الثقافة العسكرية بين طبقات الشعب الأخرى فأنشأت نظام الفترة وعممته فى كل نواحى البلاد ، كما انشأت نظام الحرس الوطنى ثم قامت القوات المسلحة بأمداد هذين النظامين بما يحتاجان من الأسلحة والملابس والمهمات والذخيرة والمعلمين والمشرفين من الضباط فى المدارس والمعاهد والكليات ، بل أن هذا اللون من الثقافة العسكرية قد أصبح بمثابة مادة من مواد الدراسة فى كليات الجامعات المختلفة .

ومن أمثلة المؤسسات الثانية : المصانع الحربية ، وهى فى الواقع مفخرة من مفاخر الثورة ، إذ أمكن بواسطتها أن يتحقق للقوات المسلحة الإكتفاء الذاتى ، كيلا تكون فى أوقات الخطر تحت رحمة المصانع الحربية فى البلاد الأجنبية كما حدث ذلك أثناء حروب فلسطين ، بل إن نشاط

هذه المصانع قد امتد فشمل بعض الأوطان العربية والبلاد الأفريقية ، فأصبحت هذه وتلك تعتمد إلى حد كبير على ما تنتجه هذه المصانع من سلاح وذخيرة . ولقد تطور الانتاج فى هذه المصانع بسرعة مذهلة من الأسلحه الخفيفة إلى المتوسطة إلى الثقيلة ومن الذخيرة اللازمه بكافة أنواعها ، بل إنها قفزت بعد هذا قفزة موفقه عريضه فأنتجت أنواعا متعددة من الصواريخ التى تعتبر فى عرف الحروب الحديثة من أهم وسائل الهجوم . هذا إلى جانب أنواع متعددة من الانتاج المدنى مثل ماكينات الخياطه وأفران الطهى بالبوتاجاز والمدافىء الكهربائيه وسخانات المياه بالبوتاجاز وراديو صوت العرب وغير ذلك من الآلات والأجهزة التى لا يستغنى عنها بيت المدينة ويتطلع اليها بيت الريف .

وبجانب هذه المصانع الحربيه قد وجهت الثورة عنايه كبيرة إلى مسألة الموانى والمنائر التى تعتبر مراكز هامه للقوات المسلحه كما تعتبر خط الدفاع الأول بالنسبه لأمن وسلامة البلاد ، وجهت عنايه كبيرة أيضاً إلى مسألة المطارات المدنيه والحربيه فاهتمت بما كان موجودا منها إذ أدخلت الوانا متعددة من الإضافات والتحسينات وأسست عدداً آخر من هذه المطارات يفى بحاجه الشعب وبحاجة القوات المسلحه . وفى هذا الميدان أيضا . رغبة فى تحقيق مبدأ الاكتفاء الذاتى . أهتمت الثورة باستخراج البترول وصناعته محليا ، فأنشأت مراكز لتكريره وصناعته فى جهات متعددة ومستعينة فى ذلك بامكانياتها الوطنية أو بالاتفاق مع بعض الشركات الأجنبيه التى أخذت منذ مدة تبحث عن البترول فى مساحات شاسعة من الصحراء ، وقد حققت هذه الأبحاث نجاحا ملموساً يبشر بنتائج هامة فى المستقبل القريب .

ولعل من أهم الأمثلة على اهتمام الثورة بهذه المادة التى تعتبر الوقود الأساسى للحركات المدنية والعسكرية إنشاء حوض البترول الجديد ، الذى يعتبر من أكبر الأحواض من نوعه فى العالم إذ تبلغ مساحته المائية حوالى خمسين فدانا .

وبفضل إهتمام الثورة بنظام الدفاع وما أستلزمه هذا النظام من المنشآت العسكرية والحربية ، وبفضل الجهود المتواصلة لرفع المستوى المادى والثقافى لرجال الجيش فى أوساطه المختلفة أصبحت القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة قادرة على الحركة الطليقة السريعة لا فى أطار الجمهورية العربية المتحدة وحدها ، بل فى إطار المنطقة العربية كلها التى تقع مسئولية حمايتها وسلامتها على القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة ، إذ لم تكد تقوم الثورة التحررية فى اليمن حتى كانت القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة تقف جنبا إلى جنب مع الثائرين اليمنيين على حدود اليمن شرقا وغربا وشمالا وجنوبا مما أذهل العالم وحير الأعداء وأحدث رد فعل طيب الأثر فى نفوس اليمنيين والمحبين لنشر الحرية والتقدم فى سائر البلاد العربيه. ولم تكد تصل القوات المسلحة فى الجمهورية العربية المتحـــدة إلى هذه الدرجة من الإمكانيات المادية والثقافية و « التكتيكية » ، حتى امتنع اليهود فى فلسطين عن المفاجآت العدوانية التى كانت تتخذ ذريعة لبسط نفوذهم والتوسع فى رقعة أرضهم على حساب البلاد العربية المجـــاورة والتزموا جانب الدفاع فى داخل حدودهم .

الزراعة :

إن موضوع الزراعة يعتبر من أشد الموضوعات إتصالا بالطبقات

الشعبية ومن أهمها بالنسبة للتحكم فى مصير وفى أقدار الأغلبية الساحقة من أفراد الشعب المصرى . ولقد كانت مصر منذ الزمن القديم تستغل خصوبة أرضها وطيب مناخها وعذوبة مياه نيلها لاستثمار الرقعة الصالحة للزراعة فيها ، كما كان الأجانب دائما ينظرون إلى الزراعة فى مصر كمورد أساسى من مواردها أن لم يكن أهم تلك الموارد كلها ويعللون النفس بالحصول على محاصيلها الزراعية ، وقديما سماها الرومانيون « مخزن القمح لروما » ، وحاول المستعمرون بعد الرومانيين من أتراك وفرنسيين وانجليز أن يبقوا على هذه الأسطورة لكى تستمر مصر لهم ولشعوبهم بمثابة البقرة الحلوب يستأثرون بخيرها ويتركون لرعاتها ما تحتاجه من عناية ورعاية وشقاء . وكانت الصورة العامة للزراعة فى مصر تقوم على دعامتين : مالك الأرض المنزرعة ، والفلاح الذى يكد ويشق هو وامرأته وأبناؤه وحيواناته من أجل خدمتها وأستثمارها .

وكانت ملكية الأرض فى يد فئة قليلة تعيش عيشة الترف والثراء على حساب شقاء الأغلبية الساحقة من الزراع والفلاحين ، صورة تتنافى مع روح العدالة الاجتماعية ويتألم لها ضمير الإنسانية ، ولكنها مع ذلك بقيت ماثلة أمام الأنظار حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ولما لم تكن هذه الثورة مجرد ثورة سياسية فقط وأنها قد اتجهت إلى إصلاح هذا الوضع ومعالجة ذلك الداء الذى استمر ينخر فى جسم الطبقات الشعبية مئات السنين .

فانتزعت ملكية الأراضى من أيدى الأسرة المالكة ومن يسير فى ركابها من الأجانب والمستعمرين ، وحددت ملكية الأراضى بالنسبة

للاقطاعيين ثم ملكت جزءا كبيرا منها لعدد غير قليل من الفلاحين المعدمين رغبة فى ارساء قواعد العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين طبقات الشعب التى كانت ترزح تحت ألوان متعددة من الظلم والاستبداد وعدم المساواة .

ولم تكن الثورة فى صنيعها هذا مجحفة ولا متجنيه ، وإنما كانت عادلة منصفة متيقظة لأهدافها ومسئولياتها أمام المجتمع الذى ثارت من أجله وعملت على نشر العدالة بين صفوفه وأفراده . وهى فى كل ذلك تعمل بوحى من الضمير الانسانى وبسند من التعاليم الدينية والبرامج الاصلاحية التى نادى بها كثير من المصلحين الاجتماعيين أمثال عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز والشيخ محمد عبده والأستاذ الكواكبى .

ولم تكتف الثورة بتغيير الوضع القائم بالنسبة لملكية الأراضى الزراعية وإنما عمدت بمجهوداتها ومشروعاتها إلى التوسع فى هذا المورد الأساسى لعدد كبير من السكان يصل إلى حوالى ٦٠٪ من مجموع المواطنين فأصلحت كثيرا من الأراضى البور واستصلحت كثيرا من المساحات الصحراوية الممتدة فى غرب الوادى من الفيوم جنوبا إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط شمالا ، ثم أخذت تنقل من المناطق المكتظة بالسكان آلاف الأسر المعدمة لتلك وتعمل وتستقر وتعيش فى رخاء وسط هذه الأراضى المستصلحة الجديده لقد استطاعت من وراء اهتمامها بهذا الميدان الزراعى حتى سنة ٦١ - ١٩٦٢ أن تقوم بالحصر التصنيفى لمساحة مايزيد عن ٥ر١ مليون فدان من الأراضى المزرعة ، ٧ر١ مليون فدان من الأراضى البور التى ستنتفع بمياه السد العالى ، ١٥٠ ألف فدان من

الأراضى البور ، التى تشرف عليها الهيئة العامة لتعمير الصحارى ، وبذلك تكون الدولة قد أتمت حصر وتصنيف أكثر من ٣ر٥ مليون فدان من الأراضى المنزرعة والبور منذ بدء العمل فى هـــذا المشروع سنة ١٩٥٤ ومن أجل ذلك أصبح الدخل السنوى الذى يمثله القطاع الزراعى يقدر بحوالى ٤٠٠ مليون جنيه ، كما أصبحت الحاصلات الزراعية ومنتجاتها تمثل حوالى ٨٠٪ من جملة الصادرات .

ومن ناحية أخرى اهتمت الثورة اهتماما بالغا بتحسين وتنويع الحاصلات الزراعية ، فعملت على توفير البذور الصالحة مع استنباط أنواع جديدة منها تكون أكثر تحملا ومقاومة للافات الزراعية والأمراض ، وعملت كذلك على تجديد سلالات البذور دوريا وإكثارها على نطاق واسع بحيث يمكن تغطية جميع المساحات المنزرعة من كل صنف بأنواع من التقاوى النقية والبذور الصالحة هذا فضلا من العناية الخاصة الموجهة إلى زراعة القطن الذى يعتبر أهم محصول بالنسبة للاقتصاد القومى ، اذ تمكنت الدولة بعد الثورة من استنباط أصناف جديدة منه ، هى قطن جيزه ٥٩ من طراز الكرنك . قطن جيزه ٦٨ من طراز المنوفى ، وقطن جيزه ٦٧ وقطن جيزه ٦٦ ، مما جعل محصوله فى عام سنة ١٩٦٢ ٩ر٤٨٢ر٠٠٠ قنطار وبلغ محصول الفدان الواحد حوالى ٦ قناطير بدل أن كان فى سنة ١٩٥٢ حوالى ٤½ قنطار فقط . واهتمام الدولة بالقطن من حيث العناية ببذوره والتوسع فى الرقعة المنزرعة منه ومعالجة آفاته والاشراف الكامل على تسويقه ، نقول اهتمام الدولة بذلك كله له ما يبرره ، إذ أنه يمثل مع منتجاته ثلاثة أرباع قيمة الصادرات . ويمكن أن نلخص السياسه القطنيه المطبقة من سنة ١٩٥٩ فيما يأتى :

١ - ألغت الدولة نظام المبادلة ، الذى كان يمثل خطرا كبيرا على الاقتصاد القومى ومنعت إعادة تصديره كما كان متبعا من قبل فترتب على ذلك استقرار أسعاره بعد أن كان التلاعب بهذه الأسعار يحدث بلبلة أو فوضى لامثيل لها بين المنتج والتاجر ثم بين التاجر والمستهلك .

٢ - ضمنت الدولة سعرا معقولا مجزيا للمنتج بحيث يستطيع هذا السعر أن يغطى بسهولة تكاليف الانتاج ، ورغبة منها فى مساعدة المنتج ورفع مستواه قررت الغاء ضريبة الصادر التى كان يتحملها المنتج فيما مضى.

٣ - مراعاة الدقة فى توزيع المحصول القطنى بين التصدير والاستهلاك المحلى حتى لاتضطر الدولة إلى استيراد المنتجات القطنية من الخارج لتغطية الاستهلاك المحلى فتضيع بذلك الفوائد بسبب شراء هذه المنتجات بأثمان باهظه يعود كسبها على المصانع الأجنبية .

٤ - القضاء قضاء تاما على التلاعب الضار برتب القطن المختلفة ، إذ أن ذلك كان يضيع على الدولة والمنتج معا مبالغ كبيرة من المال تجنيها طبقة التجار وأغلبهم من الأجانب على حساب المصلحة العامة .

٥ - اهتمت الدولة اهتماما كبيرا بمسألة تصدير القطن فتوسعت فيه ولم تكتف بما كان له من أسواق تقليديه ففتحت لتصديره أســـــواقا جديده ؛ وبذلك زال مظهر الاحتكار الذى كان يمارسه التجار التقليديون.

ولم تهمل الدولة كذلك بعد قيام الثورة المحاصيل الزراعية الأخرى التى تسد حاجة الاستهلاك المحـــلى وتزيد من قدرة البلاد على التصدير للخارج ، وذلك مثل القمح والشعير والذره والخضر والفواكة والأرز .

ونظرة عابرة إلى احصائية بسيطة من هذه المحاصيل توضح بصفة قاطعة التغيير الشامل والتحسين الملموس فى حالة الزراعة قبل الثورة وبعدها . كان متوسط انتاج الفدان من محصول الأرز ٦٤ر٤ سنة ١٩٥٢ ، ثم أخذ هذا الانتاج يرتفع من سنة إلى أخرى حتى وصل فى سنه ١٩٦٢ ١٦٠ر٢ وكان متوسط محصول الفدان من القمح فى سنة ١٩٥٢ ١٨ر٥ أردبا ، ولكنه وصل فى سنة ١٩٦٢ إلى ٣٠ر٧ أردبا . وكان متوسط محصول الفدان من الشعير فى سنة ١٩٥٢ ١٩ر٧ أردبا ، ولكنه وصل فى سنة ١٩٦٢ إلى ٣٢ر٩ أردبا . وكان متوسط محصول الفدان من الذره الشامى فى سنة ١٩٥٢ ٣١ر٦ أردبا ، ولكنه وصل فى سنة ١٩٦٢ الى ٨١ر٧ أردبا . وكانت مساحة الأرض المزعه بأنواع الفواكه المختلفة فى سنة ١٩٥٢ ٠٠٠ر٩٤ فدان ، ولكنها قفزت فى سنة ١٩٦٢ فوصلت إلى ٠٠٠ر١٤٠ فدان ، بالاضافة إلى الرعاية المبذولةفى هذا الميدان التى حققت زيادة كبيرة فى الانتاج . وكذلك تطورت مساحة الأرض المنزرعة بأنواع الخضر المختلفة ، فبعد أن كانت هذه الخضروات تزرع فى مناطق صغيرة متناثرة فى مستهل القرن العشرين لاتكاد تكون محصولا يذكر ، بل لاتكاد تفى بحاجة المستهلكين المحليين أصبحت الآن تزرع فى مساحات كبيرة وصلت إلى أكثر من ٠٠٠ر٥٢٠ فدان .

من هذا العرض السريع للحالة الزراعية فى البلاد وما وصلت إليه فى السنوات القليلة التى تلت الثورة ينبغى أن تمتد نظرتنا إلى النتائج البعيدة والآثار المباشرة التى ترتبت على ذلك كله بالنسبة للقائمين بشؤن الزراعة فى وادى النيل ، وهم الأغلبية الكبرى للطبقات الشعبية ، ويمكن تلخيص هذه النتائج وتلك الآثار فيما يلى :

أولا ـ ازدياد عدد المالكين للأراضى المزروعة تطبيقا لقـــانون الاصلاح الزراعى الذى حدد الملكية وأتاح الفرصة لكثير من الأسر المعدمة التى كانت تعيش على هامش المجتمع ، إذ تم توزيـع أكثر من ٥٠٠ ألف فـــدان على أكثر من ٢٠٠ ألف أسرة . فارتفع بذلك مستواهم المعيشى وتغيرت نظرتهم إلى الحيـاة والى الوطن وإلى المجتمـع فأحسوا بوجودهم وبكيانهم وبأنهم أصحاب حق فى هذا البلد الذى يعيشون فيه ويعملون فى أرضه ويساعدون فى رخائه وفى أثرائه وفى رفاهيته .

ثانيا ـ ازدياد المساحات المزروعة لمختلف المحاصيل الزراعية ثم تطوير وتحسين الانتاج لهـــذه المحاصيل مما ساعد كثيرا على سد جانب كبير من الاستهلاك المحلى الذى ينمو باطراد تبعا لنمو عدد السكان ، ومما زاد كذلك فى قدرة البلاد على التصدير إلى الخارج من هذه المحاصيـل التى أصبحت أساسا هاما من أسس الاقتصاد القوى .

ثالثا ـ خلق مراكز لتسويق هذا الإنتاج ومؤسسات لتصنيعه فانفتح باب العمل والرزق أمام عشرات الألوف من العمال والموظفين الذين كانوا لايجدون فى الماضى عملا يصرفون فيه نشاطهم وكانوا فى بطالتهم يعيشون عالة على الدولة والمجتمع .

رابعا ـ ترتب على ذلك وضع برامج ضخمة لمشروعات عديدة اقتضتها ضرورة التوسع فى هذا الميدان الزراعى كمشروعات الطرق والمواصلات ، وتقوية القناطر والمصارف ، وتحويل رى الحياض إلى رى مستمر أثناء العام ، واقامة الطلمبات الرافعة للمياه حتى تصل ميــــاه الرى إلى بعض المساحات المرتفعة ، وانشاء مصارف ورياحات جديدة لتوصيل مياه النيل

إلى المساحات الصحراوية القابلة للاستصلاح ، وعلى رأس هذه المشروعات جميعا ذلك المشروع الضخم الكبير ، مشروع السد العالى ، الذى سيضاعف المساحات المزروعة ما بين الأراضى البور ، والمناطق الصحراوية الفسيحة ، والذى يعتبر بحق مفخرة من مفاخر الثورة وعماداً من عمد الرخاء والاقتصاد القوى .

الصناعة :

لقد داب الاستعمار فى الماضى أن يضرب على هذه النغمة الخبيثة ، وهى أن مصر بلد زراعى ولا يمكن أن يكون فى يوم من الأيام بلدا صناعيا ، وكانت حجته فى ذلك أن أسس الصناعة ـ وهى الحديد والصلب والفحم ـ لا وجود لها فى مصر ، وحاول جهده أن يبث هذه النغمه فى نفوس النشء وبين الطبقة المثقفة سواء فى برامج الدراسة أو بواسطة الدعاية التى كان يقوم بها فى الصحف والمؤلفات وفى المجلات وفى المنتديات ، ونجح الاستعمار فى ذلك إلى درجة كبيرة ، وخدع عدد كبير من المواطنين بهذه النغمة سواء أكان ذلك بحسن نية أو بجهل بالنتائج البعيدة التى كان يرمى اليها هذا الاستعمار . ومنها أن تبقى مصر سوقا دائما للمصنوعات الأجنبية التى كانت الحاجة اليها فى ازدياد مطرد . وبقيت مصر تحت تأثير هذه النغمة الخبيثة حتى قامت الثورة فبددتها وأزالت معالمها وأظهرت بوضوح أنها كانت أسطورة لا نصيب لها من الصحة ولا سند لها من الحقيقه ، وأن مصر يمكن أن تكون بلدا صناعيا من الدرجة الأولى فى أفريقيا وفى آسيا وفى أمريكا الجنوبية على الأقل ، وأن دعائم الصناعة الأساسية موجودة بالفعل فى تربتها وفى امكانياتها الطبيعية ؛ إذ ثبت بعد

البحوث والتجارب أن الخامات الأولى للمواد الصناعية تكمن فى تربة وادى النيل وفى صحراواتها الشاسعة بكميات كبيرة كالحديد والنحاس والزنك والرصاص والكبريت والملح والرمال السوداء والألمنت والاسبتوس والتلك والقصدير والفحم، كما ثبت أيضاً أن الطاقة المحركة لهذه الصناعات موجودة هنا أيضا، وهذه الطاقة المحركة أن لم تتوفر تماما بواسطة كميات الفحم المحليه فأنه من الممكن أن نلتجىء إلى الطاقة الكهربائية التى نستطيع أن نستمدها من كميات المياه الهائلة التى يفيض بها نهر النيل العظيم . ولعله من الانصاف أن نقرر هنا أن فكرة تصنيع البلاد بواسطة امكانياتها الطبيعيه قد بدأت تستقر فى أذهان المواطنين قبل الثورة بعدة سنوات ولكن تأثير الدعاية الاستعماريه وتردد الحكومات السابقة قد جعل هذه الفكرة تتأرجح بين التنفيذ والاهمال حتى جاءت الثورة فآمنت بالفكرة عن دراية ووعى وأخذت على عاتقها فى كثير من الحزم والاصرار أن تنهض بهذه المهمة الخطيرة .

ونحن من جانبنا نعتقد مخلصين أن مصنع الحديد والصلب، الذى بدىء فى تأسيسه بحلوان بعد الحرب العالميه الثانيه وقبيل الثورة بسنوات، ما كان ليفتتح ويحقق الغرض من إنشائه ويأتى بالثمار المرجوة منه لولا أن تبنته ثورة ٢٣ يوليو وتعهدته بالرعاية والعناية لكى يتم تأسيسه وتستخرج المواد الخام لتصنيعه وتجلب اليه الفنيين من الأجانب بين ألمانيين وإيطاليين لإدارة محركاته فى السنوات الأولى ثم العمل على تربية جيل جديد من الفنيين والعمال المصريين حتى يحلوا محل هؤلاء الأجانب فيما بعد، كما نعتقد مخلصين أيضا أن هذا المصنع لولا تبنى الثورة له لكان قدر له أن يكون عبثا

على مصر لا مورد إنتاج لها وأن يكون كارثة كبرى على اقتصاديات البلاد . وليس من المستبعد أبدا أن تكون فكرة تنفيذه من جانب الاستعمار وعلى يد الحكومات السابقة على الثورة بمثابة خدعة كبرى وتنفيذ لمخطط استعمارى خبيث بعيد المدى . وبيان ذلك أن أدوات المصنع قد جلبت من الغرب بمعرفة الإنجليز للتخلص من جانب من ديونهم الكبيرة التى أدانتهم بها مصر فى سنوات الحرب العالمية الثانية بواسطة المؤن والنفقات التى استنزفتها جيوشهم فى طول البلاد وعرضها على حساب خزينة الدولة وأرزاق وشقاء الطبقات العاملة فى البلاد .

وكان من المحتمل جدا أن يكون مصير هذا المصنع واحدا من اثنين : أما أن يتوقف عن العمل بعد الفراغ من اعداده وتهيئته بسبب التلكؤ والتباطؤ فى استخراج المواد الخام اللازمة لتصنيعه ، واما أن تدار أجهزته بواسطة الفنيين منهم وتجلب المواد الخام اللازمة له بمعرفتهم أو من لديهم ليستمر فى انتاجه تحت رحمتهم ، وفى كلتا الحالتين يكون هذا المصنع كسبا كبيرا لهم وخسارة فادحة على الدولة وعلى البلاد .

وهذا التفسير أو ذلك الاحتمال لا يقوم على أساس من المغالطة أو الخيال وانما يقوم على تجارب عدة اكتسبناها من سياسة الانجليز ومخططاتهم الخبيثة فى البلاد المستعمرة ، تلك السياسة التى تعمل دائما على أن تبقى هذه البلاد دائما سوقا يصرفون فيه منتجاتهم الصناعية ومزرعة يجلبون منها ما يحتاجون اليه من الحاصلات الزراعية وميدانا لنفوذهم الأدبى والفنى والاقتصادى .

ولعل من أهم الأمثلة على اتباعهم لهذه السياسة الماكرة وذلك المخطط

الخبيث هو موقفهم من مصر بالنسبة لمشروع السد العالى . اذ أن فكرة هذا المشروع قد نبتت بصورة جديه فى السنوات التالية للحرب العالمية الأولى ، وكان من المقدر أن يحقق هذا المشروع ـ لو نفذ ـ جانبا كبيرا من الرخاء المادى والاستقلال الذاتى ، ولكن الانجليز بواسطة تواطؤهم مع الحكومات المصريه السابقه على الثورة ـ سواء أكان هذا التواطؤ من جانب المصريين بحسن نيه أو بخبث نيه ـ استمروا يراوغون فى تنفيذ مشروع السد العالى متعللين مرة بالنفقات الباهظه التى يستلزمها وأخرى بعدم استكمال الدراسات الفنيه اللازمة لتنفيذه .

وبقى هذا المشروع حبرا على ورق وأمنيه خيالية لدى المصريين حتى قامت الثورة وأظهرت تصميمها على تنفيذه مها كلفها الثمن فلجأت الى الغرب وبصفه خاصه الى الأمريكيين تطلب معاونتهم الماليه على ألا تكون هذه المعاونة مشروطه بقيود تضع مصر ضمن مناطق النفوذ الغربى وتحرمها من الاستقلال الداخلى والخارجى ، وكاد الاتفاق يتم ، وعندئذ تحركت السياسه الاستعماريه لدى الانجليز بوسائلها الملتويه لكى تنفذ بدهاء خططها التقليدى فى مصر فتوقفت أمريكا عن تنفيذ ما وعدت به من المدد المالى أملا فى أن يثنى ذلك رجال الثورة فى مصر عن المضى فى تنفيذ المشروع .

ولكن رجال الثورة ـ إيمانا منهم بالنتائج الهامه من وراء تنفيذ هذا المشروع ـ مضوا قدما فى التغلب على الصعوبات المالية والفنية فلجؤا إلى المعسكر الشرقى فى روسيا وتم لهم ما أرادوا فنفذت حتى الآن أهم وأخطر مرحلة من مراحل تنفيذ هذا المشروع .

لما كانت الصناعة فى العالم الحديث تعتبر الطاقة الكبرى فى دفع عجلة التطور الاقتصادى والاجتماعى وفى توسيع قاعدة الانتاج توسعا شاملا وحاسما فقد اهتمت الثورة بهذه الطاقة اهتماما بالغا ووجهت لها من العناية والرعاية ما هى جديرة به ، فأنشأت لها وزارة خاصه لم يكن لها وجود من قبل فى الوزارات المصرية ، كما عبأت الجهود الكبيرة المتنوعه من أجل النهوض بها وتوفير الأسباب التى تضمن لها النمو المطرد بالنسبة لرأس المال والمواد الأولية ، والأجهزة العديدة الخاصة بالمواصفات والتقديرات والتدريب المهنى حتى يمكن تخريج عمال مهرة متمرسين فى مختلف فروع الصناعات الكبيرة والصغيرة على حد سواء .

وبالرغم من أن الجانب الأكبر من هذا الاهتمام قد اتجه الى الصناعات التحويليه ـ وهى الصناعات التى تلى استخراج الخامات والمعادن مباشرة وتقوم بتحويلها إلى منتجات ـ فإن الثورة أيضا لم تهمل النوع الآخر من هذه الصناعات ، وهو عبارة عن الصناعات التعدينيه وما يلزمها من أجهزة ومعدات .

وليس من السهل فى هذا العرض السريع أن نتحدث بالتفصيل عن الصناعات المختلفة العديدةالتى نشأت فى مصر بعد الثورة والتى آتت ثمارها الكبرى بالنسبة للانتاج واليد العاملة وارتفاع مستوى الطبقات الشعبية المختلفة ، ولكننا سنحاول عرض أهم هذه الصناعات ، ومن ذلك سيتبين بوضوح التغيير الشامل الذى حدث فى البلاد اثر حركة التصنيع .

من هذه الصناعات التى تمت صناعة الأسلحة الدفاعية والهجومية بمختلف أنواعها لسد حاجة القوات المسلحة وللتصدير الى عدد كبير من البلاد

الأفريقية والآسيوية ، وذلك بواسطة المصانع الحربية التى تحدثنا عنها بمناسبة الحديث عن نظام الدفاع الوطنى .

ومنها صناعة الحديد والصلب التى أقيم لها أكبر مصنع فى ضواحى حلوان بعد أن جلبت له أجهزته ومعداته من ألمانيا تعويضا عما لحق مصر من أضرار أثناء الحرب العالمية الثانيه .

ولقد بدأ هذا المصنع بدءا متواضعا تحت أشراف عدد غير يسير من الفنيين الأجانب وبعـــدد محدود من الأفران العاليه ثم أخذ فى التوسع والازدياد السريع تمشيا مع برامج الثورة لتصنيع البلاد ، فأزدادت عدد أفرانه العاليه وقلت نسبة العاملين فيه من الأجانب بمقدار كبير ، كما أزداد عدد الفنيين المصريين وأصبح يضم بين جدرانه عشرات الآلاف من العمال من مختلف طبقات الشعب ، وانشىء من حوله وتبعا له عدد من المصانع الأخرى التى تعتبر ضرورية لإتمام صناعة الحديد والصلب ، ولعل أهم هذه المصانع الملحقة بمصنع الحديد والصلب هو مصنع الفحم (الكوك) ، وأقيم من أجل مصنع الحديد والصلب كوبرى على نهر النيل يعتبر من أضخم الكبـارى على هذا النهر العظيم ، وذلك لاختصار الوقت والنفقات اللازمة لنقل المادة الخام من الحديد والصلب المستخرجه من منطقة أسوان ، وكذلك لتسهيل انتقال العمال من الشاطىء الغربى إلى الشاطىء الشرقى لنهر النيل .

وأنشئت ميناء هامة على الشاطىء الشرقى لنهر النيل للمساهمة فى تخفيف نقل المواد الخام وفى انتاج هذه المصانع بالإضافة إلى الوسائل المتعددة الاخرى ، كما أنشئت مدينة سكنية كبرى للمهندسين والفنيين فى هذه المصـــانع .

وهكذا تبدو المنطقة كلها الآن بما يرى فيها من مؤسسات مترامية الأطراف ، ومن مداخن متعددة ومتنوعة ؛ ومن حركة دائبة فى الليل والنهار تمثل النشاط المستمر والحركة المتواصلة للقطارات والعمال والسفن والعربات ، وبما يسمع فى هذه المنطقة أيضا من هدير المحركات ، وطرق المطارق ، وخرط المخارط ، وزئير الأجهزة ، وضوضاء العمال والصناع والفنيين ؛ نقول ، هكذا تبدو المنطقة كلها الآن كأنها مدينة صناعية كبرى تعيد إلى الذاكرة روية المدن زراعية فى البلاد الغربية العريقة فى ممارسة الصناعة مثل فرنسا والمانيا وايطاليا وانجلترى ، وذلك بعد أن كانت هذه المنطقة منذ سنوات قليلة فقط منطقة زراعية وصحراويه لا يرى فيها من آثار الصناعة سوى مدخنه متواضعة متهدمة لمصنع متواضع للآجر أقيم على الشاطىء الشرقى للنيل .

ولكى ندرك مدى التوسع فى مصنع الحديد والصلب يكفى أن نذكر على سبيل المثال أن طاقة هذا المصنع لصنع الكميات المستخرجة من خام الحديد فى سنة ١٩٥٥ كانت ٣٣٫٢٣٦ طنا ، وصلت هذه الكمية الآن إلى أكثر من ٥٠٠٫٠٠٠ طن .

وأن إنتاج الصلب الكهربائى فى عام ١٩٥٩ كان ١٩٫١٨٥ طنا ، وصل الآن الى ما يقرب من ٤٠٫٠٠٠ طن .

ومن المصانع الهامة الأخرى الجديدة فى مصر والتى تعتبر مدينة فى وجودها وفى انتاجها إلى ثورة ٢٣ يوليو مصنع : عدادات الكهرباء ، ومصنع عدادات المياه ، ومصنع الآلات الدقيقة ، ومصنع اللمبات الكهربائية ومصنع إطارات الكاوتشوك ، ومصنع الدراجات ، ومصنع عربات

السكك الحديدية ، ومصنع السيارات ، مصنع الكابلات الكهربائية ، ومصنع الزجاج ، ومصنع كيما للسماد ، ومصنع للسفن بأنواعها المختلفة ، ومصنع لتكرير البترول ، ومصنع للأدوية والعقاقير ، ومصنع لسك النقود .

هذا بالإضافة إلى التوسع الكبير والازدياد المطرد فى المصانع التى كانت موجودة فى مصر قبل الثورة مثل مصنع الأسمنت الضخم فى طره ومصانع الغزل والنسيج فى مختلف أنحاء البلاد . ومصانع الأغذيه ، ومصانع لحفظ الأسماك . وعلى ضوء ذلك نستطيع أن نتصور مقدار التحول الكبير فى مكانة مصر الصناعية ، كما نستطيع أن نتصور كذلك مبلغ المساهمة الكبرى لهذه المصانع الجديدة والنامية فى رفع مستوى الحياة بالنسبة لمئات الآلاف من الأسر المصرية من مختلف الطبقات الشعبية . وهكذا انهارت أسطورة الاستعمار القائلة بأن مصر بلد زراعى لايمكن أن يكون صناعيا فى يوم من الايام . وهكذا استطاعت مصر بعد الثورة أن تحقق لنفسها إكتفاء ذاتيا بالنسبة للانتاج الصناعى ، بل استطاعت أن تصدر مايفيض عن استهلاكها المحلى من هذا الانتاج الصناعى إلى عدد غير قليل من البلاد الأفريقية والآسيويه .

التعليم :

يعتبر التعليم بأنواعه العديدة ومراحله المختلفه الدعامه الكبرى لتقدم الشعوب وتطور الأوطان . كما يعتبر كذلك الدعامة الكبرى لرفع المستوى الأدبى والفنى والمادى . ولقد تغيرت نظرة الأمم فى العصر الحديث بالنسبة لنظريات التعليم وأهدافه ، فلم يعد التعليم قاصرا على إزالة

الجهل بين طبقات الأمه ، وإنما تعدى ذلك الى مفهوم جديد : هـــو مسايرة ركب الحياة الحديثة فى التقدم المهنى والزراعى والصناعى بجانب التقدم العقلى والروحى مما يساعد على استتباب الأمن وتقليل الجرائم ونشر العدالة وخلق مبادىء حب الوطن والاستماتة فى الدفاع عن أرضه ومصالحه ومقدراته . ولو أضفنا إلى ذلك مانراه ونحس به الآن من أن المثقفين فى أى بلد قد أصبحوا بمثابة رصيد هـــائل تعتمد عليه الدول لتنمية إقتصادياتها وتثبيت دعائم السلام ونشر مبادئها وآرائها فى البلاد الأخرى ، نقول ، ولو أضفنا هذه الاعتبارات الجديده إلى ذلك المفهوم من التعليم فى العصر الحديث لاتضح لنا السبب الذى من أجله قد وجهت الثورة عنايتها الكبرى إلى مسائل التعليم فى مصر ، وما يتضمنه هذا التعليم من منشآت متعددة ، وبرامج مختلفه ومشاريع متنوعه . ولقد نص الميثاق الوطنى على ذلك صراحة حيث جاء فيه : « أن المفاهيم الثورية الجديدة للديمقراطية لابد لها أن تفرض نفسها على الحدود التى تؤثر فى تكوين المواطن وفى مقدمتها التعليم والقوانين واللوائح الإداريه . . . إن التعليم لم تعد غايته تخريج موظفين للعمل فى مكاتب الحكومه ومن هنا فان مناهج التعليم فى جميع الفروع ينبغى أن تعاد دراستها ثوريا لكى يكون هدفها هو تمكين الانسان الفرد من القدرة على إعادة تشكيل الحياة » . وتشكيل الحياة الذى يقصده هذا النص من الميثاق الوطنى لايخرج عما بيناه سلفا من وظيفة التعليم فى العصر الحديث ومن المفاهيم الجديدة للتعليم فى البلاد العريقة المتحضرة المتقدمة .

ولو أننا نظرنا نظرة مقارنة إلى حالة التعليم فى مصر قبل الثورة وحالته بعد الثورة لظهر لنا جليا الفرق الشاسع بين هاتين الحالتين .

ويكفى أن نذكر أن ما أنفقته الدولة على وسائل التعليم فى مصر بسبب المنشآت الدراسية والبرامج المتنوعه والأدوات المدرسية المختلفة قد بلغ فى الفترة مابين سنة ١٨٨٢ و سنة ١٩٥٢ ٢٠٠ مليون جنيه ، بينما بلغت هذه التكاليف نفسها فى الفترة مابين سنة ١٩٥٢ و سنة ١٩٦٢ أكثر من ٤٠٠ مليون جنيه .

ونستطيع أن نتبين مظاهر هـــذا الاهتمام بمسائل التعليم من جانب الثورة فيما يأتى :

أولا - قيامها بانشاء مدارس عديده فى مختلف أنحاء البلاد تكفى لاستيعاب أكبر عدد ممكن من التلاميذ الذين يزدادون باطراد مستمر حتى يمكن الوصول إلى تعليم كل أبناء الشعب لافرق بين غنى وفقير ولا فرق بين ذكر وأنثى . واحصائية بسيطة لهذه المنشآت تصور لنا أن هذه المنشآت تزيد مدرسه فى كل يومين اثنين .

ثانيا - التسهيلات العديده التى تهيئها الدولة لأبناء الشعب من أجل التعليم ، من هذه التسهيلات مجانية التعليم فى جميع مراحله المختلفة ، وصرف الغذاء مجانا للتلاميذ فى مراحل التعليم الأولى ، وكذلك صرف الكتب والأدوات المدرسية دون مقابل . وأكثر من ذلك صرف مبالغ شهرية للطلاب المتقدمين فى درجات الامتحان تشجيعا لهم للمضى فى هذا التقدم وبذل أكبر جهد ممكن لتحقيق أهداف الثورة التى ترغب مخلصه فى خلق طبقة ممتازة من المثقفين تستطيع أن تنهض بمهام الوطن ومسؤليات البـــلاد .

ولقد تصل المكافآت الشهريه للطلاب المتقدمين الممتازين إلى ثمانية جنيهات شهريا فى مدى العام الدراسى .

ثالثا ـ انشاؤها لأربع وزارات مختلفة للاشراف على وسائل التعليم فبعد أن كان فى الدولة وزير واحد يقوم بأعباء التعليم فى مراحله المختلفة وبمعاهده المتعدده أصبح الآن فى البلاد وزير للتربية والتعليم يشرف على المراحل الأولية والاعداديه والثانويه ، ووزير للتعليم العالى يشرف على طلاب الجامعات والمعاهد العليا ، ووزير للبحوث العلمية ، ووزير للثقافة والارشاد .

رابعا ـ الاهتمام الكبير بوسائل التعليم الفنى من تجارى وزراعى وصناعى وقد وزعت مدارسه على جميع محافظات الجمهورية العربيه المتحدة لكى يساير التعليم فى هذه المدارس النمو المطرد فى حاجات البيئة وما تستلزمه المشروعات الاقتصادية فى كل المحافظات . وقد دبرت الدولة بسخاء المال اللازم لهذا التعليم وما تدعو الضرورة إليه من شراء الأجهزة والآلات ومن تهيئة الأساتذة والفنيين . ولم تنس الدولة فى اهتمامها بهذا النوع من التعليم ما يمكن أن تسهم به الفتاة فى هذا الميدان ، فأنشأت لها ٦ مدارس فنية تشتمل على أقسام التدبير والاقتصاد المنزلى ، كما تشتمل على أقسام للبائعات والمحصلات والمحضرات والفنيات للمعامل . ونظرة سريعة إلى عدد التلميذات فى العام الدراسى سنة ٦١ - ١٩٦٢ تعطينا صورة لمدى الاقبال على هذه المدارس ، إذ بلغ هذا العدد ٢١٦٠ تلميذه . ومن ناحية أخرى فان الدولة قد زادت فى عدد مدارس البنات الثانويه زيادة كبيرة لتأهيلهن علميا وثقافيا حتى يقمن بواجبهن نحو الوطن والمواطنين ، إذ أن عدد

هذه المدارس الثانوية فى سنة ٥٣ - ١٩٥٤ كان لا يتجاوز ٢٥ مدرسة تضم ٣١٤٨ تلميذه ، غير أن العدد قد قفز فأصبح الآن أكثر من ٢٥٠ مدرسة تضم أكثر من ٨٠٠٠ تلميذه . ولنلق الآن نظرة أخرى على عدد تلاميذ المدارس الفنية من تجاريه وزراعيه وصناعيه فى سنة ٥٣ - ١٩٥٤ وما وصل إليه فى سنة ١٩٦٢ لكى نتبين مدى اهتمام الدولة بهـــذه المدارس ومدى اقبال التلاميذ عليها : فى المـــدارس التجاريه بقسميها الاعدادى والثانوى كان عدد التلاميذ فى سنة ٥٣ - ١٩٥٤ ٩١٨١ تلميذا ، وصل هذا العدد فى سنة ١٩٦٢ إلى ٣١٩٢٩ تلميذا ، وفى المدارس الزراعية بقسميها الاعدادى والثانوى كان عـــدد التلاميذ فى سنة ٥٣ - ١٩٥٤ ٤ر٩٩٩ تلميذا ، وصل هذا العدد فى سنة ١٩٦٢ إلى ٣٤ر٥٢٥ تلميذا ، وفى المدارس الصناعيه بقسميها الاعدادى والثانوى كان عدد التلاميذ فى سنة ٥٣ - ١٩٥٤ ٢٩ر٤٣ تلميذا ، وصل هذا العدد فى سنة ١٩٦٢ إلى ٣٨ر٣١٣ تلميذا .

أما التعليم العالى فقد أصابه بدوره من الاهتمام والتطور ماهو جدير به لكى يساير العصر والمجتمع الثورى فى مصر ، ولم يقتصر ذلك على انشاء المعاهد العليا المتنوعه وإنما تناول هذا التطور أيضا التوسع فى انشاء كليات جديدة فى الجامعات المصرية التى كانت موجودة قبـــل الثورة . وتأسيس جامعات جديدة وفروع للجامعات القديمة . وحسبنا أن نعلم أن عدد الكليات الجامعيه التى كانت تمارس مهمتها قبل الثورة فى كل من جامعة القاهرة وجامعة الاسكندرية وجامعة عين شمس كان ٢٩ كلية مابين آداب وحقوق وهندسة ، وطب بشري ، وعلوم ، وزراعه ، وطب

بيطرى ، وصيدله ، وفى سنة ٦٢ - ١٩٦٣ وصل عدد هذه الكليات إلى ٤٠ كلية . ولو أضفنا إلى ذلك كلية العلوم والهندسة بجامعة أسيوط التى افتتحت فى سنة ٥٧ - ١٩٥٨ لبلغ عـــدد هذه الكليات ٤٢ كلية وينبغى مع ذلك ألا يغيب عن أذهاننا مظهر التوسع لهذه الجامعات حيث أنشىء فرع لجامعة القاهرة فى سنة ١٩٦٢ بمدينة المنصورة ، وفرع آخر لجامعة الاسكندرية فى مدينة طنطا ، وذلك تحقيقا لمبدأ عزيز على الثورة هو مبدأ تكافؤ الفرص أمام المواطنين جميعا للالتحاق بالجامعات والتمكن من إتمام الدراسات العليا .كما لا ينبغى أن يغيب عن أذهاننا أيضا مظهر اهتمام الثورة بالتعليم العالى وفقا لمناهج الدراسة المصرية فى بعض البلاد العربية الشقيقة ، فهناك فرع جامعة القاهرة فى الخرطوم لتوفير التعليم العالى فى السودان

وهناك جامعة بنى غازى فى ليبيا ، وجامعة بيروت العربية فى لبنان اللتان تمدهما الجمهورية العربية المتحدة بجانب كبير من الأموال كما لا تزال تمدهما بعدد غير قليل من الأساتذة الجامعيين .

ولقد كان من وراء اهتمام الثورة بهذه الجامعات أن وصلت ميزانيتها فى عام سنة ٦١ - ١٩٦٢ إلى ١٣٫٤٨٥٫٠٠٠ جنيه بعد أن كانت فى سنة ٥١ - ١٩٥٢ ٣٫٩٨٢٫٤٦٢ جنيها ، كما وصل عدد الخـــريجين فى سنة ٦١ - ١٩٦٢ إلى ٩٫٥٨١ خريجـا بعد أن كان عددهم فى سنة ٥٢ - ١٩٥٣ ٤٫٨٥٢ خريجا .

هذا ولم تقف الثورة مكتوفة الأيدى - كما كانت تصنع الحكومات السابقة فى مصر - أمام تطوير الدراسة فى الجامعة الأزهرية ، تلك الجامعة

التى تعتبر أكبر جامعة اسلامية فى العالم والتى تتمتع بنفوذ علمى وروحى كبير بين جميع البلاد الاسلاميه ، والتى كانت الدراسة فيها تقتصر على اللغه وفروعها من نحو وصرف وأدب وبلاغـــة وبيان وبديع ووضع وعروض وعلى الدين وفروعه من تشريع وحديث ورواية وتفسير وتوحيد وأصول ومنطق وفلسفة وأدب بحث ومناظرة . وكانت الدراسة فى هذه الجامعة العتيدة بمناهجها وبرامجها دراسة كلاسيكية تقليدية إلى حد بعيد تتمثل فيها قوة التحصيل التى تعتمد على الذاكرة وتبتعد كثيراً عن تكوين ملـــكة التمثل والتحليل والخلق والابتكار ، فهى إذن مستودع لخامات طيبه ولاستعدادات هائلة يمكن أن تستغل وتثمر إذا ما وجهت التوجيه الصالح وطورت التطور العصرى المفيد .

ومن أجل ذلك وجهت الثورة عنايتها وأهتمامها إلى وسائل الأصلاح المتعددة فى هذه الجامعة . فكونت لجانا جديدة لدراسة هذه البرامج وتطويرها ، وأنشأت المعاهد والكليات لتدريس كافة أنواع المعارف الحديثة العصرية بجانب الدراسات اللغوية والدينية ، وأسست معهدا للفتيات يضم الاقسام الابتدائية والاعدادية والثانوية عاملة على تهيئة كل وسائل المعيشة والتسهيلات المختلفه ، وأنشأت كلية البنات الاسلامية، وأفتتحت كلية المعاملات والادارة . وهكذا أصبحت الجامعة الازهرية جامعة عصرية تضم كليـة المعاملات والادارة ، وكلية الهندسه ، وكليـة الزراعة ، وكلية الطب ، وكلية البنات بجانب الكليات القديمة المتخصصة فى الدراسات العربيه وأصول الديانه الاسلاميه ؛ وفى هذا الميدان يعتبر مجهود الثورة أجل وأعظم من مجهوداتها الاخرى بالنسبه لأصلاح التعليم

وتطويره وتوجيهه وفقا لأهدافها ومسايرة للتقدم المنشود من وراء هذا التعليم .

خامسا - اهتمام الدولة بشئون الشباب وبتربيته تربية صحيحة ورياضية هدفها تهذيب الأخلاق وتكوين الشخصية القوية المتكاملة . ومنذ قيام الثورة بذلت الدولة ماتستطيع لرعاية الشباب وهيأت له كل الفرص الممكنة لتنمية ملكاته وقدراته فى المجالات المختلفة مع تقديم مايلزم من خدمات رياضية واجتماعية وترويحية . وبقيت هذه الرعاية تزداد بعد الثورة من سنة لأخرى حتى استدعى أمرها ان تنشأ لها وزارة خاصة تدبر أمورها وتتعهد مسائلها وتوجه نشاط الشباب حتى يستغل هذا النشاط فى أوجه الخير والمصلحة ، وكان ذلك فى عام ١٩٦٢ . ولكى ندرك مدى هذه الرعاية يكفى أن نعرف أن كل ما كانت تنفقه الدولة على الشباب وتوجيه نشاطه فى سنة ١٩٥٢ لايتجاوز مبلغ ٦٥٫٣٠٠ جنيه ، أما الآن فقد قفز هذا المبلغ إلى أكثر من ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه . وليس من شك فى أن وجود وزارة خاصة للشباب وميزانية خاصة لتوجيه نشاطه قد فتح آفاقا واسعة لتنوع هذه الرعاية وتأكيد الاهتمام بها ، فأقيمت معسكرات للعمل بالوادى ، وانشئت مراكز عديدة فى مختلف المحافظات لإعداد المدربين الرياضيين ، كما أقيمت مراكز أخري لإعداد رواد المعسكرات الصيفية وإعداد قادة معسكرات الشعب ، وأهم مركز من هذه المراكز هو مركز معسكرات الشباب بأبى قير ، الذى يربو عدد المستفيدين منه حتى الآن على ٣٥٫٠٠٠ شاب .

وهكذا استطاع الشباب أن يجد من وراء ذلك متنفسا يستروح فيه روح الجد والحزم والصلابة ويستنفد فيه طاقاته وإمكانياته وفراغه لكى

يصبح قادراً على تحمل المسئولية والقيام بالأعباء والتخلص من العقــد النفسية التى كانت تثقل كاهله وتحول بينه وبين الانتفاع باستعداداته الطبيعية وتجعله يعيش فى عزلة قاتلة منطويا على نفسه حبيسا فى قوقعته غير قادر على أن ينتفع بمواهبه ولا على أن ينتفع به أهله وعشيرته ومواطنوه .

التجارة

إن الدور الذى تلعبه التجارة فى الاقتصاد القومى يعتبر من الأدوار الهامة الخطيرة ، إذ أنها تضع أمر الانتاج المحلى الزائد على الاستهلاك الداخلى وأمر الاستيراد من البلاد الأجنبية تحت رحمة التجار ، وكان أمر هذه التجارة فى يد فئة قليلة من الناس أغلبها من الأجانب والباقى من أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة من المصريين . وكان هؤلاء وأولئك يتفننون فى انفــاق مايحققونه من كسب خارج مصر أو يستغلونه فى الاستثمارات الخارجية والبنوك الأجنبيـة فتحرم مصر ويحرم المواطنون المصريون من الانتفاع بهذه الثروة الطائلة .

وكانت خطورة هذا الوضع لا تقل فى جرمها وبشاعتها عن خطورة تهريب الأموال الوطنية إلى خارج البلاد . وبجانب هـذا النوع من التجـارة المتصلة بالصادرات والواردات كان يوجـد نوع آخـر منهـا يتمثل فى البنوك وفى شركات التأمين المدارة بأيد أجنبيه أو بأيد مصريه متحالفه معها . وكان رأس مال هذه الشركات وتلك البنوك يعتمد أساسا على الأموال المصريه الوطنيه ، كما كانت هذه الأموال تستثمر وتستغل بطريقة عجيبه ، اذ أنها كانت مرتبطه أشد الارتباط بالبنوك وشركات التأمين

فى الخارج ، وتبعا لذلك كان جزء كبير مما تحققه هذه المؤسسات من المكاسب يغطى أهم أثمان ماتصدره البلاد الى الخارج ، كما كان جزء آخر يستغل ويستثمر فى الخارج دون أن يعود منه أى نفع على الوطن أو على المواطنين ، والنتيجة الطبيعية الصريحة لهذه العملية ـ دون الدخول فى نظريات اقتصاديه معقده أو فى عمليات حسابيه دقيقه ـ هو أن ثروة البلد تنتقل بلا مقابل تقريبا الى الخارج وأن مواردها المعدة للتصدير تذهب أيضا إلى الخارج دون أن يدخل مصر فى مقابل هذا أى نوع من العملات الاجنبيه الصعبه .

هكذا كان شأن التجارة فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو سنه ١٩٥٢ ، ولو أضفنا إلى هذا موضوع التلاعب الذى كان يتم عن طريق التواطؤ مع بعض الادارات الحكوميه السابقه أو عن الطرق الملتويه اللامشروعه فى صرف أذون التصريح بتصدير التجارة واستيرادها : نقول ، لو أضفنا هذا الى ما تقدم لا تضح لنا بصراحه كيف كانت تستنزف ثروة البلاد وكيف كانت تدار العمليات التجاريه وكيف كانت ثروة مصر ومواردها الطبيعيه تحتكر فى أيدى الأجانب وحلفائهم من الاقطاعيين والانتهازيين والاستغلاليين ثم تستخدم بعد ذلك فى تقييد حرية البلد بالنسبه لاقتصادياتها وفى حرمان المواطنين من تحقيق جانب من الربح من وراء هذه العمليات التجاريه . ومما هو جدير بالملاحظه هنا أن هذه العمليات التجاريه كانت بجانب سهولتها تحقق ربحا وفيراً مغريا مما دفع القصر الملكى ورجال حاشيته إلى أن يساهموا فى بعض الصفقات المغريه فى ميدان التجارة .

لم يغب عن الثوره كل هذا فجعلت ضمن أهدافها اصلاح الشئون

التجارية وتنظيم عملياتها والاشراف العام عليها حتى يتحـــرر الاقتصاد الوطنى وينجو المواطن من جشع المستغلين والتجار ويعود الربح من وراء هذه العمليات التجاريه على الدوله وعلى المواطنين فى وقت واحد .

ولكى يتحقق لها ماتهدف إليه عمدت إلى تأميم البنوك وشركات التأمين ، ثم وكلت أمور التجارة المتصلة بالتصدير والاستيراد إلى القطاع العام ، كما عمدت إلى فتح أسواق جديدة فى الخارج لتصريف المنتجات الوطنية وإلى الاتصال المباشر بدول عـديدة لعقد صفقات حرة بشأن مايلزم مصر من أنواع الاستيراد . وكان موقف الثورة من هذا كله منطقيا حكيما كسائر مواقفها من وسائل التشريع والتنظيم والاصلاح . إذ أنها سارت فى هذا الشوط بتؤدة وفى مراحل .

ففى يوليو ١٩٦٠ صدر قانون البنـــوك والائتمان الذى يقضى فقط بالرقابة والإشراف على الجهاز المصرفى وأنشئت ادارة الرقابة على البنوك وأخرى لتجميع احصائيات الائتمان المصرفى وذلك لكيلا تتسرب هذه الأموال إلى الخارج بالطرق الملتوية الخبيثه . واستمرت هذه الرقابة وذلك الاشراف مدة سنة بمثابة الدراسة والتعرف على شئون هـذه المؤسسات وملاحظة مايجرى فيها ومدى ما كان بينهـا وبين المؤسسات المـالية فى الخارج من صلات ومعاملات .

وفى يوليو ١٩٦١ صدر القانون بتأميم جميع البنوك والقاء مسئولية ادارتها الى المؤسسه المصريه العامه . وهكذا آلت ملكيه هذه المؤسسات المصرفيه الى الدولة وأصبحت رؤوس الأموال تدار بأيد مصريه وتستغل حيث تتحقق المنفعه العـامه للوطن وللمواطنين . ونتيجه لذلك زادت

الأوراق الرسميه والاستثمارات زيادة كبرى . فبدل أن كانت فى ديسمبر ١٩٥٢ ٢ر١٩ مليون أصبحت فى نفس الشهر من ١٩٦٢ ٤ر١٧٢ مليون جنيه . ولا شك أن صنيع الدولة فى هـذا الميدان قد خلق فى نفس المواطنين نوعا من الثقة والطمأنينة مما جعل الودائع فى هذه المصارف تصل الى ٣ر٣٩٧ مليون جنيه بعد أن كانت فيما مضى لا تتجاوز مبلغ ٢ر١٥٥ مليون جنيه .

المشروعات العامه ذات الصلة الوثيقه بالحياة الاجتماعية :

لقد كان مفهوم كلمة المشروعات العامة قبل ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ مبهما غامضا أجوف لا يصور واقعاً ولايدل على حقيقة ، وكنا نقرأ هذه الكلمة فى برامج الحكومات السابقة ونسمعها فى كثير من الأحيان ولكننا لا نجد لها آثارا ملموسه ، وانتهى الأمر بها الى أن تصبح ضمن الكلمات التى لامفهوم لها ولا ثمرة ترجى منها . كالمشروعات العامه المتصلة بالزراعه أو الصناعه أو المواصلات أو الموانىء أو الملاحة أو السد العالى أو التعليم ؛ واذا أتيح لبعضها أن ينفذ بعد وضع الخطه من أجله فإنما كان ذلك البعض خاصا بمشروعات لاتكاد تتصل بمصالح الطبقات الشعبيه وانما تخـــدم المزارع الملكيه ومصالح الاقطـاعيين والمستعمرين وأصحاب النفوذ فى مصر . ومن أمثلة ذلك ماسمعنا عنه وما رأيناه من المشروعات الآتيه :

مشروع اصلاح بعض الأراضى البور المتناثرة شمالا وجنوبا فى أنحاء وادى النيل وبصفه خاصه الأراضى الواقعه فى الدلتـا أو القريبه من المناطق الزراعية ، وكانت الدعايه بأنواعها المختلفه تردد كثيرا هذه الأعمال الخاصة باصلاح تلك الأراضى ، كما كانت الحكومات السابقه تعنى بما

يزيد من رقعة الأرض المنزرعة ويضاعف من غلتها : ولم يكن الغرض الحقيقى من هذه العناية وذلك الاصلاح خدمة الفلاح أو صغار المزارعين وإنما كان ذلك إما لخدمة الملك وإضافة مساحات جديدة إلى ما كان يملكه من الأفدنه ، وإما لخدمة شخصية خطيرة فى المجتمع أو واحد من الإقطاعيين يمت بصلة القرابة أو الصداقة إلى رجالات الدولة أو أتباع الملك . ويعلم الله أن جزءاً كبيراً من الأموال التى كانت تنفق فى سبيل تنفيذ تلك المشروعات تتحمله الدولة ، وأن الأيدى العامله فى تنفيذ هذا الاصلاح كانت فى كثير من الأحيان بدون أجر أو تكاد تكون بدون أجر . وبعد مجهود الدولة ومجهود العمال البائسين من أفراد الشعب يجىء المالك ذو الحظوة ليستغل ويستثمر لكى يضيف أقطاعيـة جديدة على أقطاعياته القديمة ولكى يزداد ظلما وغطرسه وكبرياء على ما كان لديه من قبل :

ومن ذلك أيضاً المشرعات الخاصة بوسائل الرى من شق الترع والقنوات وتوصيل الميـاه إلى الأراضى المنزرعه لكى تزداد خصوبتها وتتضاعف غلتها وتقوم أبواق الدعاية المختلفة للتغنى بهذه المجهودات الماديه والأدبية التى بذلت فى هذا السبيل ، وقد يخدع أفراد الشعب بهذه الدعايه فيتصورون ذلك على أنه من أجل الفلاحين الكادحين والمزارعين الأشقياء بحيث يتضاءل شقاؤهم فى زراعة الأرض ويزداد محصول مايزرعون ، غير أنه سرعان ما يتضح أن مجهود الدولة فى ذلك كان من أجـل خدمة المالكين للارض الذين لا يلبثون أن يزيدوا القيمة الإيجاريه على المزارع فتستنفد هذه الزيادة الايجاريه ما يجىء من الأرض المنزرعة نتيجة لتيسير

ريها وتحسين زراعتها . ويبقى المنتفع الوحيد بتلك المجهودات المالك لهذه الأراضى .

ومن ذلك أيضاً المشروعات الخاصة بشق الطرق وتسهيل المرور إلى المناطق النائية المهجورة ، وتقوم الدعاية كدأبها بالنسبة لسائر المشروعات الأخرى بالتغنى بهـــذا الإصلاح وتسخر أموال الدولة لذلك كما يسخر العمال لتنفيذ هذه المشروعات . ولا يكاد يصل المشروع إلى نهايته حتى يتبين الناس بعد ذلك أن هذه الطرق لم تكن إلا لخـــدمة المالك لتلك الأرض النائية البعيدة عن مناطق العمران أو لخدمة واحد من أصحاب الحظوة الملكية ، وربما لخدمة الملك نفسه .

وهكذا لم يكن الغرض من هذه المشروعات على اختلافها ابتغاء خدمة الوطن أو تحسين حالة الفلاح أو فتح أبواب العمل والرزق أمام الآلاف من الأسر المعدمة ، ولكنها كانت مسخرة لخدمة الملكيين والإقطاعيين والمسيطرين على كراسى الحكم فى الدوله .

هذه صورة موجزة من المشروعات العامة التى كانت تفكر الدوله فى تنفيذها وتسخر لها أموالها قبل ثورة ٢٣ يوليو . ونريد بعد ذلك أن نتحدث عن بعض النماذج من المشروعات العامة التى مازالت ولاتزال تقوم بها الدوله بعد ثورة ٢٣ يوليو . وسيتبين القارىء بعد المقارنة بين مشروعات الثورة والمشروعات السابقة عليها أبعاد الفروق بين هذه وتلك ، ومدى الآثار المترتبة على كل طائفة من هذه المشروعات .

ولما لم يكن من الميسور أن نتحدث عن مشروعات الثورة كلها فسنحاول أن نتحدث عن نماذج منها . وهذه النماذج هى : —

مشروع السد العالى :

يعتبر هذا المشروع من أكبر وأهم المشروعات التى نهضت بها ثورة ٢٣ يوليو ، بل أنه مفخرة من مفاخر هذه الثورة ودليل قاطع على إخلاص من قاموا بهذه الثورة وعلى جديتهم فى رسم الخطط وفى تنفيذ تلك الخطط. إن مواجهة مثل هذا المشروع تحتاج إلى جرأة هائلة وشجاعة نادرة وتصميم لا يعرف التلكؤ ولا التردد . كما أن تنفيذه يحتاج الى امكانيات مادية وفنية لا يقدر عليها الا أحد الشعوب المتقدمة علمياً وصناعيا وسياسياً واقتصاديا . ومن هنا ندرك فى يسر مدى الخطورة أو المجازفة حينما يصمم شعب كالشعب المصرى لايزال فى طور نموه السياسى والصناعى على النهوض بهذا المشروع .

لقد كان مشروع السد العالى أملا يغازل خيال الحكومات فى مصر منذ زمن بعيد ، كما كان موضوعا للمساومة بين هذه الحكومات والمستعمرين الذين يريدون الابقاء على نفوذهم فى مصر سياسياً واقتصادياً . ومن أجل ذلك وضعت لهذا المشروع قبل الثورة دراسات مستفيضة وقدرت تكاليفه أكثر من مرة وكلما حاولت حكومة من الحكومات المصريه السابقة أن تخطو فيه خطوة ايجابيه تعثر المشروع وتبدد الأمل فى تنفيذه لسبب أو لاخر . وبقى الأمر كذلك حتى قضت الثورة على الأوضاع القديمة وأخذت على نفسها أن تمضى فى تنفيذ هذا المشروع مهما كلفها من ثمن وألا تقبل فيه مساومة على الحرية السياسية والاقتصاديه فى البلاد وأقدمت على التحدى دون أن تعبأ بتهديد ولا بوعيد ولا بحصار دأبها فى كل ما أقدمت عليه من تحديات سياسية أو عسكريه أو اقتصادية . ولولا ذلك لما أتيحت الفرصة لهذا المشروع أن يرى النور فى الوقت الحاضر على الأقل

لأن الثورة قد ورثت تركة مثقلة بالمهام الكبرى وبالمسؤليات الجسام .

ما هو هذا المشروع ؟ :

ويمكن أن يوصف هذا السد بأنه عبارة عن جبل صناعى يقام من الركام الصخرى المنقول من جوانب النهر لكى يتيسر لهذا الجبل أن يحجز أمامه كميات كبيرة من مياه النيل المتدفقة نحو الشمال والتى كان ينتهى أمرها بضياع جزء كبير منها دون أن تستغل فى رى أرض أو فى توليد قوة كهربائيه ينتفع بها فى الإنارة أو فى إدارة محركات تزيد من الإمكانيات الصناعيه . ونتيجه لإقامه هذا الجبل ستتكون أمامه بحيره كبيره تعتبر ثانيه البحيرات الصناعيه الكبرى فى العالم . حيث يصل طولها الى ٥٠٠ كيلو متر ، أى أكثر من ضعف المسافة بين القاهرة والاسكندرية وعرضها فى بعض المواقع الى ٢٥ كيلو مترا . أما عمقها فيقدر بنحو ٩٧ مترا . ويمكن لهذه البحيره بهذا الوضع أن تستوعب من المياه مايقدر بنحو ١٥٢ مليار متر مكعب . وقد قدرت كمية المواد المستعملة فى إقامة هذا الجبل من الطمى والرمال والركام الصخرى بحوالى ٤٣ مليون متر مكعب . ويستطيع القارىء على ضوء ذلك أن يتصور مدى المجهود البشرى ومقدار الإمكانيات الماديه لنقل هذه الكميات الهائلة من الجبال والصحراء إلى وسط النهر لإقامة هذا السد .

ويتضمن مشروع السد العالى أجزاء ثلاثة هى :

أولا ـ جسم السد ، وهو عبارة عن ثلاثة سدود جزئية يقع الواحد منها خلف الآخر ، حيث يوجد السد الرئيسى فى الوسط وأمامه سد جزئى وخلفه سد جزئى آخر .

أما السد الجزئى الأمامى فهو معد لتخزين مياه النيل فى تلك البحيرة الصناعية الكبيرة بحيث يصل ارتفاع هذا السد إلى ٥٠ متراً فوق قاع النيل ، ويصل طوله عبر النهر إلى ٥٥٠ متراً ، ويساعد هذا على توفير كمية من المياه لتستغل فى رى الأراضى وزراعتها . وقد تم انجاز هذا السد الجزئى فى سنة ١٩٦٤ ، وبأنجازه تكون قد تمت الخطوة الأولى من هذا المشروع العظيم ، وبذلك قد بدأ تحقيق المزايا الاقتصاديه الكبرى فى مجال التوسع الزراعى . كما أنه قد بدأ قفل مجرى النيل وأخذت المياه تتجه إلى قناة التحويل التى حفرت فى الجبال الصخرية الواقعة فى البر الشرقى عند موقع السد .

ثانيا - قناة التحويل : —

أما قناة التحويل فهى عبارة عن عمل لا يقل مجهوداً ولا عظمة عن جسم السد الذى تحدثنا عنه منذ قليل . هى قناة مكشوفة فى جزئى مجرى التحويل الأمامى والخلفى والجزء المتوسط عبارة عن ستة أنفاق للمياه قد شقت فى الصخر مزودة ببوابات حديدية لموازنة صرف المياه وبوابات أخرى أمامية وخلفية للمساعدة فى حالات الطوارىء .

يقدر طول الجزء الأمامى من القناة المكشوفة بـ ١١٥٠ مترا ، وعرض القاع عند المدخل يصل إلى ٢٥٠ مترا ثم يقل تدريجيا حتى يصل إلى ٥٠ مترا ، ثم يزيد بعد ذلك لكى يصل الى ٢٣٠ مترا عند مدخل الأنفاق .

أما الجزء الخلفى من القناة فيبلغ طوله ٤٨٥ مترا ، كما يبلغ عرض

قاعه عند مخرج الانفاق ٢٧٨ر٥ ، حيث يقل تدريجيا حتى يصل إلى ٥٠ مترا عند مخرج القناه .

ولكى ترتسم أمامنا صورة واضحة عن عظمة هذه الأنفاق التى شقت فى قلب الصخر يكفى أن نعرف أن القطر الداخلى لهذه الأنفاق عبارة عن ١٧ مترا قد كسى بطبقة من الخرسانة المسلحة يبلغ سمكها مترا واحدا ، وبذلك يكون قطر النفق الصافى ١٥ مترا .

وفى استطاعة مجرى التحويل هذه أن تمرر كمية هائلة من المياه تصل إلى ٩٥٠ مليون متر مكعب فى اليوم الواحد ، وهى قدرة تزيد على أية قدرة أخرى مماثلة لأية قناة صناعية فى العالم . وسيكون من جراء هذه الكمية من المياه أن تزداد المساحة الصالحة الزراعة وفى وادى النيل ، كما ستتحول مساحات أخرى من رى الحياض إلى رى مستديم ومعنى هذا أن الأرض المنزرعة ستزيد بمقدار مليون فدان جديدة ، وأن مبلغ ٧٠٠ ألف فدان ستتحول من رى الحياض إلى رى مستديم .

ثالثا ـ محطة توليد الكهرباء :

أما محطة توليد الكهرباء فسيكون موقعها طبعا عند النهاية الخلفية لتلك الأنفاق حيث تتدفق المياه بغزارة وعنف . ويتضمن تصميم هذه المحطة تركيب ١٢ وحدة من وحدات توليد الكهرباء ، وهى لو قورنت بغيرها من محطات توليد الكهرباء لوجدنا أنها تعادل أكبر المحطات الكهربائية فى العالم والمفروض أن هذه المحطة بعد أن تزود بالمحولات الكهربائية سيكون فى امكانها رفع جهـــد التيار من ١٥٧٥٠ فولتا إلى ٥٠٠ ألف

فولت . ومعنى هذا أن تكون لدينا بسبب هذه المحطة طاقة كهربائية تقدر بأكثر من ١٠ مليار كيلوات فى الساعة ، وهى طاقة ضخمة يمكن استخدامها فى أنارة البلاد وإدارة المصانع وتسيير المحركات المختلفة العديدة .

وعلى ضوء ذلك نستطيع أن نتصور فى سهولة مبلغ ما يستلزمه تنفيذ مشروع السد العالى من مجهودات كبيرة ومن إنجازات جانبية لا تكاد تحصره انجازات كان أمرها ضروريا للقيام بهذا المشروع الحيوى للبلاد كتدبير السكن للعمال والموظفين وتسهيل الانتقال إلى أماكن العمل وإقامة الورش لإصلاح المعدات ، ومد الطرق والتيار الكهربائى لنقل المواد وإنارة المساكن .

من ذلك الخط الحديدى بين أسوان ومنطقة العمل فى السد العالى الذى بدىء بمده منذ الأيام الأولى فى تنفيذ مشروع السد والذى يبلغ طوله نحوا من ١٥ كيلو مترا ، ومن ذلك أيضا انشاء عدد من الأرصفة والأحواش لتفريغ وشحن المعدات الثقيلة والإمدادات المتنوعة ، ومن ذلك أيضا مد الطرق ورصفها من أسوان الى منطقة العمل .

ولقد بلغ مجموع هذه الطرق المرصوفة فى هذه المسافة أكثر من ٥٠ كيلو مترا . ومن ذلك مد تيار كهربائى من محطة التوليد فى خزان اسوان الى منطقة العمل ، ومن ذلك أنشاء البيوت السكنية لصالح القائمين بتنفيذ المشروع ، ومن ذلك بناء المنشآت السكنية من أجل العمال والموظفين التابعين للهيئة ، ولقد تم لهذا الغرض بناء نحو من ٥٠٠٠ غرفة سكنية ،

وبجانب ذلك بنيت منشآت سكنية أخرى أقامها المقاولون لسكنى عمالهم وموظفيهم .

وبقدر ما تمضى الأيام تشتد حركة العمل ويزداد عدد المهندسين والخبراء والفنيين والعمال وتتغير معالم المنطقة كلها تغيرا شاملا بحيث لايوجد وجه للمقارنة بين ماهى عليه الآن وما كانت عليه من قبل ، فهناك المهندسون والخبراء بالمئات ، والفنيون والعمال بعشرات الآلاف ، والحركة الدائبة والنشاط المستمر أثناء الليل والنهار .

وهكذا غدت المنطقة كأنها مدينة صناعية كبرى كل من فيها يعمل بلا هواده ، وجميع ما فيها يستثمر ويستغل ، وكل هؤلاء وأولئك يمضون فى الطريق قدما ويحدوهم الأمل العريض فى أن يبلغوا بسرعة نهاية المطاف .

ولو أننا سبقنا بخيالنا الزمن بعض الشيء وتصورنا حالة مشروع السد العالى بعد أن تنتهى المرحلة الأخيرة من مراحل تنفيذه لوضحت أمامنا صورة الغد المشرقة ولظهر لأعيننا ما يمكن أن يعود على مجتمعنا وعلى بلدنا من خير وتطور وتقدم ، إذ المفروض أن تزداد المساحة الأرضية المنزرعة بما يربو على ٢٥ ٪ ؛ وذلك نتيجة لتوفير الرى لمليون فدان جديدة وتحويل ٧٠٠ ألف فدان بالوجه القبلى من رى الحياض إلى الرى المستديم. ويضاف إلى ذلك ضمان احتياجات الرى لجميع الأراضى المنزرعة الحالية والمستجدة فى جميع السنين حتى فى أقل السنين إيرادا مع ضمان وصول مياه الرى للزراعات المختلفة بالقدر الكافى وفى الأوقات المناسبة وبالكميات

المطلوبة مما يؤدى إلى تحسين الزراعة وزيادة غلتها وتوفير قدر كبير من نفقاتها كما يضاف إلى ذلك أيضا توفير الوقاية الكاملة من أخطار الفيضانات العالية التى تطيح بقدر كبير من المحاصيل الزراعية وتدمر عددا غير يسير من القرى الممتدة على جوانب شواطىء النيل وتكبد مصلحة الرى أموالا طائلة كل عام لتعلية الجسور وتقويتها وفرض الرقابة عليها .

هذا وسيكون من نتيجة تنفيذ هذا المشروع العظيم أيضا ازدياد الطاقة الكهربائية بصورة تتجاوز كل تقدير ، لافى محطة توليد الكهرباء الجديدة فقط ولكن فى محطة خزان أسوان القـــديم وفى المحطات العديدة الأخرى المنتشرة فى جوانب وادى النيـــل ، بل فيما سيجد من محطات أخرى على القناطر وعند منحدرات المياه .

ولم تقف نتائج تنفيذ هـذا المشروع عند هذه الأبعاد التى تناولناها بالذكر ، ولكنها ستتجاوز جميع هذه الحدود ، فكلما نفذت مرحلة من مراحله اتجهت انظار الخبراء إلى التفكير فى استغلال واستثمار هذه المرحلة . والدولة من وراء ذلك كله تمد هؤلاء الخبراء بالمجهودات المادية والمعنوية وتيسر لهم كل ما يرونه من مشروعات . وكثيرا ما تهديهم دراسة هـذه المرحلة بعد تنفيذها إلى موارد لم تكن من قبل فى الحسبان : ومن ذلك مثلا ما حدث بالنسبة للبحيرة الصناعية الكبرى أمام السد لتخزين ميـاه النيل ، إذ لم تكد تنفذ هذه المرحلة حتى بدأ الخبراء فى مسائل الاستثمار يدرسون الطرق المختلفة والممكنة للانتفاع بها ، فبرزت فكرة زيادة الثروة السمكية ، وتبين بعد الدراسة أنه يمكن ازدياد هـــذه الثروة من خمسة أطنان إلى عشرين طنا يوميا ، كما برزت فكرة استغلال جزء من هذه المياه فى انشاء الغـــابات وزراعة مساحة كبيرة من الأراضى الصحراوية

المترامية حول شواطىء هذه البحيرة فتبين أنه يمكن زراعة مساحة تصل إلى ٣٠٠ ألف فدان من مساحات تقدر فى بلاد النوبة بنحو ٤ ملايين فدان . وكذلك برزت فكرة استغلال القوة الكهربائية الهائلة من محطة توليد الكهرباء ، فتبين أنه يمكن استخدام هذه القوة فى تصنيع بلاد النوبة وإقامة المشروعات الصناعية لخلق مجتمع جديد وفتح أبواب العمل والرزق أما عدد كبير من السكان ، وفى مقدمة المشروعات الصناعية صناعة الألومنيوم .

وفوق هذا وذاك درس الخبراء والفنيون امكان استغلال المنطقة سياحيا بعد أن يدب فيها العمران وتتحول الصحراء الفاصلة إلى غابات ومزاوع وبساتين تتخللها المياه العذبة الصافية ، وهذا بالإضافة إلى ماينتشر فيها من معابد قديمة ومناطق أثرية يصل عددها الآن إلى ٣٣ معبدا أو منطقة أثرية فى ماحول أسوان وربما زاد هذا العدد فى المستقبل مع تقدم حركة الكشف الأثرى والتنقيب عما تركه التاريخ فى بطون هذه المنطقة التى لعبت دورا هاما فى التاريخ ، وعندئذ ستعود سيرتها كما كانت أيام المصريين القدماء وأيام حكم الإغرق والرومانى ، حينما كان الأدباء والشعراء والاستقراطيون من هذين الشعبين يجيئون من أوروبا لزيارة معالم هذه المنطقة والتمتع بجمالها الطبيعى النادر ، وحينما كانت هذه المنطقة نفسها تلهم خيال الشعراء من هذين الشعبين وتثير عبقرية الكتاب والادباء فيسجلون احاسيسهم ومشاعرهم فى أفكار جذابة وعبارات خلابة وأسلوب رائع . وذلك مثل الذى رأيناه عندالشاعر اللاتينى جوفينال، والذى رأيناه عندالفيلسوف الرومانى سينيكا من وصف دقيق لمظاهر هذه المنطقة وما كانت تتحلى به من جزيرة الفيلة ومعابدها ومن انحدارات المياه على شلالاتها العديدة ومن مصارعة الشباب لهذه المياه المتدفقة وتنافسهم فى اصطياد التماسيح والتغلب على جبروتها

٢ - مشروع الوادى الجديد

يطلق هذا الاسم على مجموعة من الواحات الممتدة فى الصحراء الغربية والمحصورة بين خط عرض ٢٦ وخط عرض ٢٢ من الكرة الأرضية وأهم هذه الواحات على الاطلاق الواحات الداخلة والواحات الخارجة التى تمتد فى جنوب غربى أسيوط ولقد كانت هذه الواحات فيما مضى تكاد تكون جزءا منفصلا عن وادى النيل ، كما كان سكانها البالغ عددهم حوالى ٤٠٫٠٠٠ نسمة يكادون يكونون مجتمعا مستقلا لايربطه بسكان الوادى أى رباط . وبقى هذا الوضع عبر أزمان طويلة بالرغم مما فى هذه الواحات من المياه الجوفية والمساحات المترامية الصالحة للزراعة والامكانيات البشرية التى يمكن استغلالها فى كثير من الأعمال ، نقول بقى أمر الواحات على هذا الوضع حتى جاءت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأخذت تدرس امكانيات البلد وتضع مخططات الاصلاح فرأت فى هذه الواحات امكانيات كبيرة يمكن استغلالها من الناحية الاقتصادية حيث وجدت هناك مساحات واسعة من الأراضى الصالحة للزراعة يصل مقدارها إلى نحو ثلاثة ملايين من الأفدنة إذا ما أخذنا فى الاعتبار الامتداد لهاتين الواحتين المتمثل فى واحة الفرافرة وفى الواحة البحرية . وهذه المساحة من غير شك تضيف إلى وادى النيل المكتظ بالسكان واديا جديدا لايسكنه سوى عشرات الآلاف من السكان . وعلى ضوء ذلك نستطيع أن نتصور مدى مايهيئه مشروع الوادى الجديد من إمكانيات مادية لمواجهة المستقبل من حيث ازدياد عدد السكان والحاجة الى فتح أبواب العمل أمام الطاقات البشرية التى تتضاعف مابين سنة وأخرى .

ولقد تم فى هذه السنة بالفعل استصلاح ١٣١٫٠٠٠ فدان من

مساحات الوادى الجديد وذلك بواسطة الميـاه الجوفية عن طريق حفر الآبار التى يتراوح عمق الواحد منها مابين ٤٠٠ و٨٠٠ متر ومتوسط مايؤخذ من كل بئر مابين ٥٠٠ و١٠٠٠٠ متر مكعب من المياه يوميا . ولقد قدرت امكانيات هذه الآبار فوجد أن كل واحد منها يكفى لرى مسـاحة من الأرض تتراوح بين ١٥٠ و٣٠٠ فدان . ولقد تم حتى الآن حفر مايقرب من ١٢٠ بئرا . ومن أجل ذلك قامت الدولة وبصفة خاصة الهيئات الإدارية المشرفة على عملية التهجير والاصلاح والاسكان بنقل عدد كبير من سكان وادى النيل إلى هذه المناطق الجديدة المستصلحة فى الوادى لمباشرة العمل هناك واستثمار ماوجد من مشروعات ورفع مستوى معيشتهم والمساهمة فى ازدياد موارد الدخل القومى فى الجمهورية العربية المتحدة .

وعلى ضوء ذلك نستطيع أن نتصور مـدى ما يتطلبه كل ذلك من مجهودات تقدمها الأجهزة الإداريه فى الدولة ، مثل انشاء الطرق والمطارات لربط أجزاء الوادى الجديد بسائر أنحاء البلاد ، وانشـاء القرى وتهيئة المساكن لهذه الآلاف المؤلفة من المهاجرين الى الوادى الجـديد ، وقد بدىء فعلا بانشاء أكثر من سبع قرى بحيث يكون زمام كل قرية حوالى ١٥٠٠ فدان ، ولا يزال العمل مستمرا فى انشـاء أكبر عدد من القرى لإيواء من يجىء من المهاجرين ، كما تم بالفعل تخطيط مدينة الخـارجة لتكون بمثابة العاصمة للواحة المسماة بهذا الاسم وتم إنشـاء المركز الرئيسى لمنطقة جنوب الوادى الجديد واقامة مساكن واستراحات للموظفين والعمال ، ومثل انشاء المصانع والورش الميكانيكية والمحطات لتوليد القوى والشبكات الكهربائية للإنارة ورفع المياه الى للبانى وانشاء المشاتل والحظائر والمؤسسات الضرورية للانعاش الاقتصادى .

وهكذا وجدت حركة إنشاء وتعمير فى تلك المنطقة الصحراوية التى كانت منقطعة عن وادى النيل لا يكاد يحس بوجودها إلا القليل من المصريين . وكل ذلك تقوم به الدولة لصالح السكان القدامى والسكان الجدد رغبة منها فى زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة وخلق العمل الضرورى لآلاف الأيدى العاطلة فى البلاد .

ولقد طبقت الدولة هناك ما تصنعه فى وادى النيل نفسه فأنشأت لكل أسرة مهاجرة مسكنا كما أعطت لكل أسرة عددا من الأفدنة الزراعية يتراوح بين خمسة وعشرة أفدنة . والدارس للوضع الجديد فى هذا الوادى يجد أن الدولة لم تكتف بربط أجزائه بسائر المناطق المصرية بل عملت على تهيئة الفرص للاكتفاء الذاتى بما يحتاجه السكان من وسائل النهوض لكل جوانب الحياة والعمران .

٣ — مشروع وادى النطرون

والذى حدث فى الوادى الجديد يشبه تماما ماحدث ويحدث فى واد آخر هو وادى النطرون . ذلك الوادى الذى يكون منخفضا فى شمال الصحراء الغربية ويقع على بعد أربعة كيلو مترات غربى الاستراحة المقامة فى منتصف الطريق الصحراوى بين القاهرة والاسكندرية ، والتى تبلغ مساحته ١١١ر٠٠٠ فدان . وهو عبارة عن واد مستطيل يتجه من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى ، فطوله ستون كيلو مترا ومتوسط عرضه يبلغ عشرة كيلو مترات ، وتبلغ المسافة من طرفه الجنوبى الشرقى إلى مدينة القاهرة ٨٠ كيلو مترا ، ومن طرفه الشمالى الغربى إلى مدينة الاسكندرية ٨٥ كيلو مترا ويتمتع هذا الوادى بوجود سلسلة من البحيرات فى منتصفه قد شطرته شطرين وجعلت منه منطقة مهيأة طبيعيا لاستثمارها واستغلال امكانياتها الزراعية والصناعية والاسكانية .

ولقد تنبهت حكومات مصر السابقة إلى هذه الامكانيات وفكرت فى بعض المشاريع لاستغلالها ولكن هذه المشاريع ظلت حبرا على ورق حتى جاءت الثورة فأخذت على عاتقها تنفيذ تلك المشاريع وإضافة مشاريع أخرى تساهم مساهمة فعالة فى تخفيف ضغط السكان بالنسبة للجهات المكتظة بهم وفى ازدياد الدخل القومى وايجاد عمل للعاطلين من أبناء الشعب ، فمنذ قيام الثورة انشئت إدارة خاصة لتعمير وادى النطرون الحقت بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى . وقامت هذه الإدارة أولا بدراسة المنطقة دراسة شاملة بالنسبة لمختلف النواحى الانتاجية ووضعت برنامجا انشائيا يقوم على تصنيع المنطقة وزراعتها . فأنشأت صناعات محلية بسيطة استوعبت معظم العمال ، كما زرعت مايزيد عن ألف فدان بمختلف أنواع الحدائق والمحاصيل الزراعية . وأنشأت كذلك مايزيد على ٥٠ بئرا ركبت عليها طلمبات لرفع مياهها واستغلالها فى التوسع الزراعى . كما أنشأت محطة كهربائية وشبكة لتوزيعها على مختلف المؤسسات . بالإضافة إلى هذه المشاريع الزراعية والصناعية فقد عملت الدولة على إنشاء الحظائر الحيوانية للاكثار من الماشية وإجراء التجارب على تحسينها . كما حاولت بنجاح كبير اجراء التجارب على المحاصيل البعلية . ولايزال اهتمام الدولة بوادى النطرون يزداد يوما بعد يوم لاستغلال جميع امكانياته المعدنية والصناعية والزراعية بحيث غدا يكون منطقة جديدة .

قضية التأميم :

ليس من شك فى أن قضية التأميم تعتبر من النتائج الهامة لثورة ٢٣ يوليو ، إذ أنها ساهمت مساهمة فعالة فى كبح جماح المستغلين وأصحاب رؤوس الأموال الذين كانوا يستأثرون برصيد ضخم من ثروة مصر ويتخذونها كسلاح يشهرونه فى وجه الطبقات الشعبية من حين لآخر ويتحكمون بواسطته فى الأداة الحكومية فيوجهونها حيثما شاءت مصالحهم وكيفما أرادت مطامعهم . وكثيرا ما عانت البلد وعانت الطبقات الشعبية من هذا السلاح الخطير .

وساهمت مساهمة فعالة أيضا فى رفع جانب كبير من الظلم الذى كان يجعل من الشعب المصرى طبقتين : احداهما ميسر لها ، والآخرى مقتر عليها ، إحداهما تملى إرادتها ، والاخرى تخضع وتذل أمام هذه الارادة ، إحداهما تملك كل شىء ، وتنعم بجميع وسائل الترف ؛ والأخرى تحرم من كل شىء وتتململ تحت الضائقة وأمام ضرورات الحياة ، إحداهما تتمتع بكل الحقوق وتنجو من أعباء الواجبات ، والأخرى تسلب جميع الحقوق وتئن تحت مسئولية الواجبات . أمام هذه الظاهرة الاجتماعية العجيبة لم يكن للثورة بد من أن تولى قضية التأميم اهتماما يتناسب مع أهميتها ، وبصفة خاصة إذا لا حظنا أن المؤسسات التى كانت تتحكم فى اقتصاديات مصر وكانت هدفا للتأميم لم يكن يسيطر عليها إلا هيئات أو أفراد ينتمون إلى بلاد أجنبية . فكان من الضرورى إذن أن يتحرر الاقتصاد الوطنى بعد أن تحررت السياسة الوطنيه .

ولقد وجدت الثورة من المبررات ومن الأسباب الملحة ما جعلها

تمضى فى هذا الطريق دون تلكؤ ولا تردد ولكن بعــــزيمة وحكمه .
وجدت الظلم والحرمان وعدم المساواة فلم تتنكر لذلك ولم تغمض العين
أمامه لأن القائمين بالثورة كانوا من أبناء الشعب ولم يقوموا بثورتهم
إلا لمصلحة الشعب ولو أنهم فعلوا غير ذلك لحكموا على ثورتهم بأنها
نوع من الانقلابات العسكرية التى تقوم من أجل مصالح شخصية أو من
أجل مصلحة طبقة خاصه تمتاز بسيطرتها الادارية أو بثروتها المالية أو
بمكانتها الاجتماعيه بين سائر الطبقات الأخرى .

ولعل أول من نادى بنظريه التأميم فى الشرق هم رجال ثـورة ٢٣
يوليو . ومع ذلك فقد طبقوا هــــذه النظريه تطبيقا يتسم بالدقه
والإحكام حتى يكاد المرء يتصور أنهـم درسوها دراسه علميه واعيه
ومارسوها عمليا منذ سنوات عدة . ذلك أنهم ساروا فى هـذا التطبيق
تبعا لخطه مرسومه ، فبدأوا أولا بفرض نوع من الرقابه على أغلب
المؤسسات التى كانت فى نظرهم أهلا للتأميم ، وبعد أن اطمأنوا على ثروة
هذه المؤسسات وعرفوا ألوان النشاط الذى تمارسه وضمنوا عدم التلاعب
فى رؤوس أموالها بواسطه إعلان الافلاس أو التهريب أو الاختلاس
نقول ، بعد أن اطمأنوا على كل ذلك أعلنوا تأميمها فى صراحه وجرأة
أذهلت أصحاب هذه المؤسسات ، كما أدهشت رجال الدولة ورجال المال
والاقتصاد فى العالم الغربى .

هذه المؤسسات التى كانت هدفا للتأميم تشتمل على أنواع متعـــددة
وبأمكانيات مختلفه ، فهناك البنوك الكثيرة التابعه لعدد غير قليل من
الدول الأجنبيه : بنوك انجليزيه ، وأخرى فرنسيه ، وغير هذه وتلك

بنوك ايطاليه أو يونانيه أو تركيه أو ألمانيه أو بلجيكيه .

وهناك شركات التأمين العديدة التى يتفرع نشاطها فى ميادين مختلفة ، والتى تقدم ألوانا من الضمانات لا تكاد تحصى ، وهناك بيوت التجارة المنتشرة فى أهم المدن المصرية ، بل قد يكون للبيت الواحد فروع عدة فى نفس المدينة الواحدة . وما كان أكثر هذه البيوت التجاريه . بعض هذه البيوت كان ملكا لمجموعة من الأفراد يكونون شركة ، والبعض الآخر كان ملكا لأفراد مستقلين بحيث يملك الفرد الواحد بيتا منها أو مجموعة من هذه البيوت التجارية . وكانت هذه البيوت بأعدادها الكبيرة وبنشاطها الواسع وبثرائها الطائل تكاد تحتكر أهم السلع التجارية وتجتذب أكبر عدد من العملاء والمشترين بحيث تضيّق على صغار التجار من الوطنيين ولا تترك لهم متنفسا فى أغلب الأحيان .

وهناك دور الصناعة الممتدة فى مدن الدلتا أو على شواطىء نهر النيل ، وكانت ملكية هذه الدور تشبه تماما ملكية بيوت التجارة فكانت مجموعة منها تعتبر ملكا لشركات ، ومجموعة أخري تعتبر ملكا لأفراد ، وأيا كان المالك فالنتيجة واحدة . إذ أنها كانت تصور مراكز هامة من مراكز الاحتكار والاستغلال . وكان نشاط هذه الدور يتنوع ويمتد بشكل عجيب : مصانع الورق ، ومصانع للنسيج ، ومصانع للصباغه ، ومصانع للمواد الكيمائيه ؛ ومصانع للعقاقير ، ومصانع للأسمنت ، ومصانع للطوب أو الآجر ، ومصانع الزيوت والخمور ، ومصانع للادوات الدقيقه بمختلف أنواعها ، ومصانع للسجاير والتبغ ، ومصانع لحفظ المواد الغذائيه ، ومصانع للجلود .

وهكذا كان يمتد نشاط هذه الدور وتلك المؤسسات حتى يصل إلى الأشياء التى تمس حياة الأفراد اليومية والمنزلية بحيث لم يكن فى استطاعة هؤلاء الأفراد أن يستغنوا عنها ، مثل شركات النور ، وشركات المياه ، وشركات الغاز ، وشركات الكهرباء . وهكذا كانت مصر تبدو للمرء فى الفترة السابقة على حركة التأميم وكأنها بقرة حلوب ترعاها مصر ويحلبها الاجانب أو سوق رابحـــة مباحة يدفـــع المصريون مغرمها ويجنى الاجانب غنمها .

كان المتأمل بعمق فى هذه الظواهر أثناء تلك الفترة لا يملك إلا أن يسأل نفسه بالحاح : ماذا بقى لمصر من ثروتها ومواردها ؟ وماذا ترك الاجانب للمصريين من ميادين النشاط المختلفة الانتاج والكسب والاستثمار ؟ صورة عجيبة لم يكن يتصورها العقل ، ولم يكن يحس بوجودها ولايشعر بما تصوره من مأساة اجتماعية إلا العدد القليل من الأفراد .

والأعجب من ذلك كله أن الحكومات المصرية السابقة كانت تعيش فى وسط هذه المظاهر وتلمس آثارها السيئة على ثروة مصر ومستقبل المصريين ، ومع ذلك لايؤرقها وخز لضمير حيالها ولا تستطيع أن تبدى رأيا ولا تقول كلمة ضد هذه المؤسسات العديدة القوية أو ضد أصحابها والمشرفين عليها المحتكرين لثروة البلد الاقتصادية والمتحكمين فى أرزاق ومصائر المصريين .

مدى مشروعية قضية التاميم

بعد هذا العرض السريع للظروف الاقتصادية التى كانت تسود مصر قبل ثورة ٢٣ يـــوليو نرى أن قضية التأميم فى المجتمع المصرى كانت

ضرورة تمليها ظروف اجتماعية واقتصادية ملحة ، إذ أن الثروة كانت موزعة توزيعا سيئا ولم تكن قائمة على أساس من العمل أو العدالة أو المساواة . وإنما كانت تقوم فى كثير من الأحيان على قواعد ملتوية ووسائل غير مشروعة ، سواء أكان ذلك بالنسبة للثروة الزراعية أم الصناعية أم التجارية ، فالأسرة العلوية مثلا كانت قد جعلت من نفسها المالك للأراضى فى وادى النيل ثم أخذت تتقاسمها فيما بين أفرادها كميراث مشروع لها أو تمنحها لمن تريد وتكافىء بها من تشاء من بين من يدين لها بالولاء أو يعمل جاهدا على تنفيذ رغباتها ورعاية مصالحها فتكونت بواسطة ذلك طبقة الاقطاعيين الزراعيين .

وأما الثروة التجارية والصناعية فقد تكونت هى الأخرى بوسائل ملتوية لاتكاد تختلف عن الوسائل التى تكونت بواسطتها الثروة الزراعية ، ولكنها من نوع آخر . فقد رأينا كيف كان التجار الأجانب فى مصر يعفون من جزء كبير من الضرائب الجمركية ومن الرسوم الخاصة باذن التصدير والاستيراد . بينما كان المواطنون المصريون يحرمون من هذه المزايا ، بل توضع أمامهم عقبات لم يكن من السهل التغلب عليها . كما رأينا كذلك كيف كانت أبواب النشاط والعمل والكسب تفتح فى مصر على مصراعيها أمام هؤلاء الأجانب ، بينما كانت هذه الأبواب تضيق بل تسد إلى درجة لاتتصور أمام النشاطات والكفاءات المصرية . إننا لو صرفنا النظر مؤقتا عن الجانب القانونى لشرح مدى مشروعية قضية التأميم واتجهنا إلى العقل أو المنطق وحده نحتكم إليه فى هذه القضية الصارخة التى يتوقف عليها حرية وطن ومستقبل أمة ومصير شعب ، نقول ، لو صرفنا النظر مؤقتا عن الجانب القانونى لهذه القضية واتجهنا

الى المنطق نحتكم إليه فيها لوجدنا مئات المبررات لدى رجـــال الثورة بالنسبة لتأميم هذه المؤسسات الأجنبية التى انشئت فى ظروف لم يكن يسود فيها إلا قانون القوة .

فهل من المنطق أن يجىء أجنبى إلى بلد لايمت له بأدنى صلة ليؤسس شركة أو ينشىء مصنعا يفرض انتاجه على هذا البلد ويبتز بواسطته جزءا من ثروة هذا البلد ثم يترك بلا رادع ولا حساب ؟

وهل من المنطق أن تصبح مصر مزرعة للأجانب وسوقا لتصريف انتاجهم ومركزا لإنماء ثرواتهم على حساب الزارع والعامــــل والصانع وأصحاب الكفايات المعطلة من أبنائها ثم يستمر هذا الوضع بعد أن تحررت مصر ونادى قائد الثورة فى جموع الشعب : ارفع رأسك يا أخى فقد أصبحت حرا ؟

وهل من المنطق أن تجىء الثورة فتضع حدا للانحراف السياسى والظلم الاجتماعى وللفقر والعوز المتفشيين بصورة مريعة بين طبقات الشعب ثم تترك أهم الموارد الاقتصادية فى مصر تحت سيطرة فئة من المغامرين الأجانب جاءوا إلى مصر فى ظل أحكام القوة والقهر والغلبة وبعضهم لايملك إلا ملابسهم المهلهلة وأحذيتهم البالية ورغباتهم المتعطشة للكسب والاثراء ؟

نكتب هذا وأمامنا قصة طريفة كتبها باليونانية أحد اليونانيين المعاصرين يصف فيها بأمانة وصدق كيف كان الأجانب يفدون إلى مصر حفاة عراة

ثم يمارسون أى عمل ليصبحوا بعد قليل من الزمن من أصحاب الملايين(١)

---

(١) هذه الرواية عبارة عن قصة لأسرة يونانيه هاجرت من بعض الجزر اليونانية فى بحر إيجه إلى مصر فى فترات من الزمن . والمؤلف لهذه القصة هو أحد المحامين اليونانيين المخلصين الذين كانوا ولا يزالون يعترفون لمصر وأهلها وخيراتها بالجميل . واسمه ميخائيل بيريديس . عاش فى مصر وتعلم فيها ثم ذهب إلى أوروبا ليتم دراسته القانونية وبعد عودته إلى مصر ثانية عمل محاميا فى المحاكم المختلطة وبعد الغاء هذه المحاكم رجع إلى أثينا ليقضى البقية من حياته بين مواطنيه ، وكانت عودته إلى اليونان قبيل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، غير أنه لا يزال ينعم بالصحة حتى اليوم ، كما أنه لا يزال يتقاضى معاشه من مصر كمحام أحيل إلى المعاش حتى اليوم . وقد عرفناه أثناء إقامتنا فى أثينا لتدريس الحضارة العربية فى جامعتها ولمسنا فيه حبه للمصريين كما لمسنا فيه سلامة المنطق وسداد الحكم والقدرة على استبعاد العاطفة حينما يتصدى للأحكام العقلية المنطقية . وقد وضع عنوان روايته كلمة « غالانى » ومعناها باللغة اليونانية « أصحاب العيون الزرقاء » وهو يرمز بذلك إلى أفراد الأسرة اليونانية التى جاءت إلى مصر وعاشت فيها وكونت ثروة طائلة بعد أن كانت لا تملك شيئا ، إذ أنهم كانوا من ذوى العيون الزرقاء .

والكاتب يصور قصة أفراد هذه الأسرة الثلاثة تصويرا واقعيا صادقا من يوم مجيئهم إلى يوم ان أصبحوا من أصحاب الملايين ، فيذكر أن أحدهم عمل فى تجارة الخمور والثانى عمل فى التجارة بين مصر والسودان حيث كان يذهب بقافلة من الابل المحملة بالمنتجات المصرية المطلوبة للسودانيين ثم يعود بنفس القافلة محملة بالمنتجات السودانية كريش النعام والجلود والاخشاب وأسنان الفيله . أما الثالث فقد انصرف إلى تجارة المخدرات وشراء الأرض والتعامل بالربا . وقد أصبح الثلاثة فى وقت قصير من أصحاب القصور الفخمة فى الاسكندرية وأصحاب الاموال الطائلة . ويتخلل هذه الأحداث أحاديث عن الثورات الوطنية فى مصر ضد الانجليز وعن بعض الشخصيات الوطنية مثل محمد عبده ومصطفى كامل وعرابى وعن حوادث ضرب الاسطول البريطانى لمدينة الاسكندرية ومقاومة المصريين العنيده ضد جيوش الاحتلال .

وبعد قراءتنا لهذه الرواية وما تصوره من وقائع صادقه ومواقف رائعه

وهل من المنطق بعد هذا وذاك أن يتولى مقاليد الحكم فى مصر زعيم من أبناء الشعب عاش قبل الثوره فى ظل هذه الأنظمة الاقتصادية المتعفنه ولديه ـ كما نعلم جميعا ـ يقظة الضمير ورقة القلب ونفاذ البصيرة وعمق الاحساس بالمسئولية ثم لا يفكر فى وضع حد لهذا الثراء المسعور وفى القضاء على هذه المظاهر الاجتماعية الجائرة التى جعلت من الغرباء أسيادا ومن أبناء مصر الحقيقيين عمالا مستذلين ؟

ولو أن زعيم الثورة وقائدها صنع غير ما صنع وترك هذه المؤسسات تزداد ثراء على ثرائها وطغيانا على طغيانها واستنزافا لثروة الوطن بعد الذى استنزفته فى السنين السابقة ثم ترك المواطنين يزدادون فقراً على فقرهم وذلا على ذلهم وحرمانا على حرمانهم نقول ، لو أن زعيم الثورة وقائدها مع هذه الأوضاع قد صنع غير ما صنع لقيل عنه أنه تنكب عن الطريق الصحيح للثورة وتنكر لمبادئها وأهدافها .

المنطق السليم إذن كان يحتم على الثورة وعلى من قاموا بها أن يشرعوا فى الوقت المناسب فى عملية التأميم حتى لو لم يكن لهذه العملية سند آخر من القانون .

والآن ينبغى قبل أن نتحدث عن السند القانونى وعن مدى مشروعية هذه القضية ـ أن نوضح المقصود من كلمة « التأميم » . يبدو أن كلمة « تأميم » من الكلمات المستحدثة ، وهى ترجمة لكلمة Nationalisation وهذه الكلمة بدورها مأخوذة من كلمة Nation ومعناها الأمة أو الشعب.

= بالنسبة للمصريين ، وبعد تعرفنا على كاتبها وإدراكنا لمدى حبه لمصر وصدقه فى عرض القضايا الوطنية حبب الينا أن نترجمها إلى اللغة العربية لكى يعلم قراء العربية ما يعرفه الأجانب المخلصون عن مصر ، ولكى يعلم المصريون أيضا مبلغ استغلال الأجانب لخيراتهم ولمواردهم الاقتصادية . وقد تخيرنا لهذه الترجمة عنوانا آخر هو « أوديسا العصر الحديث » .

كما أن كلمة « Nationalisation » معناها تصيير الملكية الخاصة إلى ملكية عامة أو ملكية الأمة : وعلى هذا يكون المقصود من كلمة « التأميم » تمليك الأمة بعض المؤسسات أو غيرها من الممتلكات التى يملكها فرد أو مجموعة من الأفراد ، بحيث تصبح ملكا للدولة أو تحت إشرافها وإدارتها .

والتأميم بهذا المعنى يختلف اختلافا كبيرا عن عملية « المصادرة » التى معناها فى اللغة الفرنسية أيضا Confiscation إذ أن التأميم فى مفهومه العام عبارة عن استيلاء الدولة أو الأمة على الممتلكات الخاصة مع تعويض المالكين عن أملاكهم المؤممة بصورة أو بأخرى أما المصادرة فهى عبارة عن استيلاء الدولة على الملكيات الخاصة دون التفكير فى تعويض المالكين .

ويبدو أن عملية المصادرة قديمة العهد وقد لجأ اليها لأسباب متعددة ومنذ عصور قديمة عدد كبير من الحكام والملوك . فالتاريخ يحدثنا أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قد قام بمصادرة الممتلكات الخاصة لبعض الولاة الذين حامت حولهم الشبه وكونوا لأنفسهم ثروات طائلة دون وجه حق وعلى حساب من ولوا على أمرهم أو ما كلفوا بادارته لمصلحة البلاد الواقعة تحت إشرافهم وولايتهم . وذلك مثل الذى صنعه الخليفة عمر بن الخطاب مع عمرو بن العاص حينما صادر نصف ممتلكاته وهو وال على مصر بعد أن كثر الكلام حول هذه الممتلكات وحامت الشبه حول تصرفات عمرو بن العاص . وبلغت الدقة والعدالة من جانب الخليفة حدا جعل عمر بن الخطاب رضى الله عنه يصادر نصف نعلى عمرو بن العاص . وذلك كله بلا تعويض ولحساب بيت المال كى يوزع

على المستحقين . وهناك أمثلة أخرى يتحدث عنها التاريخ بالنسبة لخلفاء الاسلام مع ولاتهم فى موضوع المصادرة .

وفى خلال العصور الوسطى نجد أمثلة أخرى لهذا النوع من الاستيلاء على الاموال الخاصة والممتلكات الشخصية قام بها ملوك فرنسا وملوك انجلترى وبعض أفراد من الأسرة العلوية فى مصر . ولعل أوضح هذه الامثلة هو ما قامت به الثورة الفرنسية بعد أن زالت الملكية وأستقرت الأوضاع فى البلاد وقامت بمصادرة ممتلكات الاسرة المالكة وجزء كبير من ممتلكات الكنيسة والهيئات الدينية . تلك الهيئات التى كانت تسيطر على عدد لا يكاد يحصى من المؤسسات ، وعلى مساحات لا تكاد تحصر من الأراضى الزراعية .

وهكذا نجد أن عملية المصادرة فوق قدمها التاريخى قد مارسها عدد كبير من الدول والحكومات فى ظروف متعددة وفى عصور مختلفة بحيث لا تكاد تخلو فترة من الزمن دون أن تحدث فيها عملية من عمليات المصادرة [1] .

---

(١) ونحن نعلم جميعا كيف مارسها هيتلر فى الثلاثينيات من هذا القرن بالنسبة للمؤسسات والممتلكات الخاصة لليهود فى المانيا ، تلك المؤسسات التى كانت تتحكم فى اقتصاديات المانيا بشكل مزعج وتستنزف ثروة البلد لمصلحة العملاء والمؤسسات اليهودية فى خارج المانيا أو لمصلحة المتعاونين مع اليهود الألمان فى البلاد الأجنبية الأمر الذى كان من أهم الأسباب لهزيمة المانيا فى الحرب العالمية الأولى ، إن صح أن تسمى نهاية هذه الحرب بهزيمة لألمانيا ، إذ أن هيتلر بقى ينادى دائما بأن المانيا لم تهزم فى الحرب العالمية الأولى بدليل انتهاء تلك الحرب والجنود الألمان فى خارج حدودهم وأن قبول الألمان لمعاهدة فرساى بعد موقعة فردان لم يكن إلا نتيجة للغدر والخيانة والمؤامرة دبرها رجال المال والاقتصاد والصناعة من اليهود فى المانيا مع أعداء الألمان فى الخارج

أما عملية التأميم فقد قال عنها الباحثون إنهـا حديثة العهد ، بمعنى انها لم تمارس قبل القرن العشرين الميلادى ، كما قال كثير منهم أيضا ان أول عملية تأميم من هذا النوع قد مارستها حكومة فرنسا قبل الحرب العالمية الأولى ، وذلك حينما رأت هذه الحكومة أن شبكة من شبكات السكك الحديدية قد تغلغلت فى أعماق البلاد وزاد نفوذها وكثرت ثروتها وتعددت فروعها واتسع نطاق أعمالها وغدت تمثل دولة داخل الدولة الفرنسية . وكانت هذه الشبكة ملكا لواحد من أفراد أسرة روتشيلد اليهودية الذى كان يقيم فى فرنسا ، والذي كان على صلة بسائر أفراد هذه الاسرة ، سواء من كان منهم فى المانيا أم فى هولنده أم فى انجلترى نقول ، حينما رأت فرنسا نفوذ هذه المؤسسـة المتزايد صممت على تأميمها لكى تحد من نشاطها وتستطيع أن تراقب وتشرف على ايراداتها وهكذا أخذت الدول الأخرى تمارس هذا الحق كلما تبين لها أن مؤسسة من المؤسسات أو فردا من الأفراد قد أصبح خطراً على اقتصاديات الدوله

ومن أجل ذلك كله شرع هيتلر فى مصادرة أملاك اليهود بالجملة فى المانيا قبل الحرب العالمية الثانية حتى لا تتكرر المأساة مرة أخرى ، وحتى لا تحاك خيوط مؤامرة أخرى داخل الحدود الألمانية ضد جيوش المانيا فى الخارج فصـادر البنوك اليهوديه والمؤسسات اليهوديه ودور الصناعه اليهوديه فى انحاء البلاد لكى يطمئن على سلامة الاقتصاد فى الداخل وعلى مصادر تغذيه الجيوش الألمانيه وتموينها حينما تحوجها الحرب إلى القتال فى خارج المانيا ، وقد برهنت الاحداث على بعد نظره بخرجت الجيوش الألمانيه إلى كل من تشيكوسلوفاكيا وهولانده وبلجيكا وفرنسا وبولونيا وروسيا ويوغوسلافيا واليونان ، بل تعدت ذلك كله إلى شمال أفريقيا حيث دخلت ليبيا وتوغلت فى مصر تطارد جيوش الحلفاء حتى وصلت إلى ضواحى الاسكندرية .

أو على مجموعة من أفراد الشعب . وازدادت ممارسة الدول لعملية التأميم مع مضى الزمن حتى اذا ما وصلنا الى ما بعد الحرب العالمية الثانية وجدناها تمتد إلى عدد كبير من المؤسسات والشركات . ففى فرنسا مثلا فى خلال الاربعينيات من هذا القرن أممت الدولة شركة الغاز والكهرباء والمياه ، كما أممت شركة الفحم ومؤسسة - رينو لصنع السيارات وشركة الطيران ومؤسسة - بيشينيه - لصنع المواد الكيماوية والمفرقعات .

والسند القانونى لعملية التأميم هو أنها من عمل السيادة فى الدولة ، فما دامت الدولة فى أى بلد من البلاد لها حق السيادة على مرافق هذا البلد إذن من حقها أن تؤمم أى مرفق من مرافق الحياة فى المجتمع . ومن هنا تتضح مشروعية عملية التأميم ، كما يتضح أيضا مدى سلامة موقف الدولة من تأميم ما تراه فى مصلحة المجتمع من المؤسسات والشركات والملكيات الخاصة .

وبالرغم مما ذكره كثير من الباحثين من أن عملية التأميم مدينة للعصر الحديث كما ذكرنا منذ قليل فإننا وجدنا فى تاريخ الدولة العربية ما يثبت أن خلفاء بنى أمية قد مارسوا هذه العملية أو فكروا على الأقل فى ممارستها . وبيان ذلك أن مسجد دمشق بعد أن زاد عدد المسلمين ضاق بالمصلين . وكان بجوار المسجد كنيسة للنصارى تسمى كنيسة يوحنا التى كانت حقا للنصارى لأنهم صولحوا عليها فأراد معاوية بن أبى سفيان أن يضيف هذه الكنيسة إلى المسجد رغبة فى ازدياد مساحته وطلب ذلك من النصارى فأبوا أن يعطوه اياها فأمسك معاوية ولم يحاول أخذها

ثم طلبها عبد الملك بن مروان فى أيامه شريطة أن يعوضهم من الأموال كما يريدون فأبوا كذلك ورفضوا الأموال .

وفى خلافة الوليد بن عبد الملك بن مروان جمع النصارى وبذل لهم مالا عظيما كى يعطوه اياها لنفس الغرض فأبوا . ولكن الوليد صمم على أخذها حتى لو استمروا فى رفض التعويض ، وأخيرا طلب معولا وجعل يهدم بنفسه جدران الكنيسة ، ثم جمع الفعلة فهدموها وأدخلها فى المسجد .

وحينما استخلف عمر بن عبد العزيز شكى النصارى اليه ما فعله الوليد ابن عبد الملك بكنيستهم فكتب الخليفة إلى عامله هناك يأمره برد ما زيد فى المسجد إلى النصارى .

وهم العامل بتنفيذ ذلك لولا أن تدخل أهل دمشق فى الأمر فذهبوا إلى النصارى ورجوهم فى أن يتركوا هذه الكنيسة ويتنازلوا عن شكواهم للخليفة عمر بن عبد العزيز بشرط أن يعطوهم جميع الكنائس التى فتحت عنوة فى منطقة الغوطه وأصبحت تبعا لذلك من حق المسلمين فرضى النصارى بذلك وتركوا المطالبة بكنيسة يوحنا.

أليس فى موقف عبـــد الملك بن مروان من هذه الكنيسة وهى ملك خاص للنصارى ما يشير إلى التفكير فى ممارسة عملية من عمليات التأميم ؟ ثم أليس فى موقف عامل عمر بن عبد العزيز من الإبقاء على أرض الكنيسه كجزء من مسجد دمشق نظير إعطاء النصارى بعض الكنائس الاخرى التى أصبحت ملكا للمسلمين ما يدل على تنفيذ عملية من عمليات

التأميم ؟ صحيح أن هذا الاصطلاح على مدلول هـــذه العملية لم يكن معروفا فى ذلك الوقت ، ولـكن الذى يعنينا هو ممارسة عملية الاستيلاء على الملـكية الخاصة نظير تعويض يقدم للمالك من قبل الحاكم أو الوالى أو الدولة .

وعلى ضوء ذلك نستطيع أن نقرر أن عملية المصادرة وعملية التأميم أمران مشروعان ولهما سند من القانون وقد مارسهما عدد كبير من الدول فى مختلف العصور ، كما نستطيع أن نقرر أيضا أن فى ممارسة ثورة ٢٣ يوليو لهما أمرا طبيعيا وتقليدا لمـا استقرت عليـه أوضاع الإسلام فى الماضى وعمل به خلفاء المسلمين ورجال السلف الصالح كعمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز رضى الله عنهما .

اعتمادا على كل ذلك مع توافر الأسباب الملحة فى المجتمع المصرى قامت الثورة بزعامة رائدها الأول ـ الرئيس جمال عبد الناصر ـ بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين وعددها ١٤٩ شركة ، وذلك مقابل سندات على الدولة لمدة ١٥ سنه وبفائدة قدرها ٤ ٪ سنوياً . وكان صـــدور هذا القانون فى يوليو سنه ١٩٦١ . كما صدر قانون آخر فى نفس السنة باشتراك الدولة فى رأس مال ٩١ شركة بنسبة لا تقل عن ٥٠ ٪ وتعويض المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال بسندات على الدولة لمـدة ١٥ سنه وبفائدة قدرها ٤ ٪ سنويا . وصدر قانون ثالث فى نفس السنة أيضاً بتحديد ملـكية الفرد فى ١٥٩ شركة بما لا يزيد على عشرة آلاف جنيه وتحويل ما بقى إلى سندات على الدولة لمدة ١٥ سنه وبفائدة قدرها ٤ ٪ فى السنه .

والأهم من ذلك كله فيما يتصل بقضية التأميم هو ما قامت به ثورة ٢٣ يوليو من تأميم قناة السويس . وقد كان ذلك حلماً براود خيـــال المصريين وأملا يتردد فى نفوسهم . غير أن هذا الحلم وذلك الأمل كانا يبدوان فى صورة التمنى والتمنى كما يقول علماء اللغة طلب الأمر المستبعد وربما طلب المستحيل . وبعد ثورة ٢٣ يوليو استحـال هذا التمنى إلى صورة الترجى . والترجى كما يراه اللغويون هو طلب الأمر الممكن . وقد زاد من إمكانه تصميم رجال الثورة على تخليص مصر واقتصادياتها من كل قيد ومن كل نفوذ أجنبي . فلم يكن هناك بد إذن من ان تخطو الثورة هذه الخطوة الجريئة فتضع حدا لاستغلال الاجانب لأهم مورد من موارد مصر الاقتصادية ، ذلك هو قنال السويس .

إن أهمية قناة السويس تتمثل فى أنها أقصر طريق ملاحى بين الشرق والغرب ، كما أنها أكثر طرق الملاحة اقتصادا . إذ أنها تجنب السفن مسألة الدوران حول القارة الأفريقية . فنسبة الوفر فى المسافه تتراوح بواسطتها بين ١٧ ٪ و ٥٩ ٪ . أما نسبة الوفر فى الوقود فتصل إلى نحو ٥٠ ٪ ، وذلك تبعا لحمولة السفن وسرعتها واتجاهها . ويضـاف إلى ذلك كله أنها تقع فى منطقة يتوفر فيها الأمن الملاحى بصورة لا يكاد يوجد لهـا مثيل بالنسبة لطرق المـــلاحة الأخرى ، كما يضاف أيضا ما يذكره رجال الاقتصاد العالميين من أن قنـــاة السويس تعتبر خير مقياس للتطور الاقتصادى العالمى ، وبصفة خاصة بالنسبة لدول أوروبا ، ذلك أن البضائع والسلع التى تعبر هذه القناة تمثل نسبة كبيرة من التجارة بين الشرق والغرب .

إن تاريخ هذه القناة فى الواقع حافل بالذكريات الأليمة وبالحقائق المرة . فقد شقت فى أرض مصر وحفرت بأيد مصريه وعانى المصريون فيها أهوالا ومخاطر لا تكاد توصف . وكان مجرد التعرف على هـــذه الحقائق يؤذى الكرامة المصرية ويدمى العزة الوطنية ويطعن حرية المصريين فى صميمها . ولم يكن من المعقول أبدا أن تتحرر مصر من طوائف الحكام الأجانب ومن سيطرة الاستعمار بطريق مباشر أو غير مباشر وتبقى قناتها والشريان الحيوى فى أرضها تحت النفوذ الأجنبى يدير شؤنه ويستثمر فيه أمواله استثمارا يفوق كل تقدير إذا ما قورن بوسائر الاستثمارات الأخرى . ولقد وصل الجشع لدى هؤلاء المستثمرين لأموالهم إلى حد لا يوصف فى السنوات الأخيرة . فلم يكن يعنيهم شأن مصر وهى صاحبة القناة الشرعية ، ولا شأن المصريين وهم أحفاد من حفروها وضاعت أرواح الكثيرين منهم أثناء إنشائها ، بل لم يكن يعنيهم أيضا شأن القناة نفسها وما تحتاجه من صيانة ورعاية وتحسين . وإنما الذى كان يعنيهم أولا وأخيراً هو الاستيلاء على ايرادها ثم انفـــاق هذا الايراد والتمتع به خارج مصر ، إما فى بلاد المستثمرين الأصلية واما فى بلاد أخرى هيئت لكل وسائل اللهو واللذة والمتعه .

وفى وسط هذه الظروف وتلك الاعتبارات أعلن الرئيس جمـــال عبد الناصر قراره التاريخى بتأميم قناة السويس . وكان ذلك فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ . وبهذا الإعلان عاد إلى مصر حقهـــا المغتصب وإلى المصريين ما يعتزون به من كرامة وحرية وقومية . وبقدر ما كان لإعلان التأميم من وقع حسن لدى المصريين والمخلصين من الشعوب الأجنبية ، كان له

وقع سيء لدى المستعمرين والمستثمرين لأموالهم فى قناة السويس . وظهر ذلك سريعاً وبجلاء عندما أقاموا الدنيا واقعدوها وملؤا صحافة العـالم ومنظماته صراخا وعويلا وصوروا الرئيس جمال عبد الناصر بصورة الديكتاتور الظالم كما صوروا قرار التأميم بصورة مشوهة ، صورة قرار جائر غادر لا يستند على قانون .

أما المخلصون من الأجانب الذين يعرفون حقيقة الوضع وليس لهم أية مصلحة شخصية فى قناة السويس فقد سروا لقرار التأميم وهللوا له وأخذوا يهنئون بعضهم البعض الآخر ورأوا أن هـذا القرار عادل كل العدالة وفى كل الوفاء . ولقد رأينا هذا الشعور الكريم النزيه واحسسنا تماما لدى كثير من اليونانيين ولدى الأجانب المقيمين فى اليونان ، إذ أننا كنا هناك ليلة التأميم ، وجاء كثير من رجال الجامعة ومن رجال الحكومة ورجال السلك السياسى إلى دار السفارة المصرية دون توان يهنىء بهذا القرار ويؤيده ويشيد ببطولة الرئيس جمال عبد الناصر وبوفائه لبلده وشعبه وبجرأته النادرة الفذة ، ثم يقرر فى صراحة وجلاء بأن قرار التأميم يعتبر قرراً تاريخياً عظيما . ولقد بلـغ إعجابهم وتقديرهم لبطولة وجرأة الرئيس جمال عبد الناصر أنهم تمنوا لكل بلد يتحكم فيه الاقتصاد الأجنبى أن يرزق بشخصية من أبنائه على نمط شخصية « ناصر » كما يقولون فى اليونان . ومكثنا طيلة ليلة التأمم فى اليونان ما بين سماع للأحاديث التليفونية بالتهنئة ، وسماع ردود الفعل لقرار التأميم فى محطات الإذاعة العالمية المختلفة وكانت ليلة مشهودة حقا تجلى فيها شعور اليونانيين المخلصين ، نحو مصر التى آوتهم وحنت عليهم وفتحت لهم أبواب الرزق والعمل والكسب ، وهم يعترفون بذلك كله ولا ينكرون شيئا منه ،

كما تجلى فيها أيضا إحساس اليونانيين الصادق والقدرة على التفرقة وتحكيم المنطق بين ما هو عدل وما هو منفعة .

ونعود الآن إلى تصوير رد الفعل لدى المستعمرين والمستثمرين لأموالهم فى قناة السويس . لم يكتف هؤلاء بتلك الضجة الهوجاء التى أثاروها فى صحافتهم وفى أذاعاتهم ، وإنما أخذوا يدبرون مؤامرة شريرة ضد القناة والمصريين على حد سواء . وكانت هـــذه المؤامرة تتكون من مراحل ثلاثه وتسير فى طريق تدريجى بحيث تنجح فى المرحلة الثانية ان لم يقدر لها النجاح فى المرحلة الأولى أو فى المرحلة الثالثة إن لم يقدر لها النجاح فى المرحلة الثانية ، وكانت خطة هذه المؤامرة محكمة إلى درجة كبيرة .

تتمثل المرحلة الأولى فى إثارة ضجة عالمية ومحاولة منع أكبر عدد من السفن التجارية من عبور قناة السويس بواسطة التسلط على بعض شركات الملاحة وسحب أكبر عدد من الفنيين والخبراء الذين كانوا يعملون فى القنال ويديرون أجهزته المختلفة ، وكانوا يأملون من وراء ذلك توقف حركة الملاحة فى قناة السويس وإظهار ادارتها الجديدة بمظهر العاجزة عن تسيير الأمور كما كانت من قبل ؛ غير أن رجال الثورة قد قبلوا التحدى فوضعوا بدل الخبراء الأجانب الذين رفضـــوا الاستمرار فى العمل خبراء آخرين من المصريين ومن الأجانب الذين جاؤوا من بلاد صديقة كيوغوسلافيا واليونان وسارت الملاحة فى القناة دون توقف وبدقة ومهارة تفوقان ما كانت عليه حركة الملاحة من قبل وبذلك فشلت المرحلة الأولى من مراحل هذه المؤامرة .

المرحلة الثانيه عبارة عن إثارة قضية التأميم فى المحافل الدولية وفى المنظمات العالميه أملا فى الحصول على تأييـد لموقفهم كى يظهروا مصر بمظهر المعتدى على حقوقهم والمغتصب لأموالهم والمنتهك لحرمه القوانين الدوليه ، ولـكن لم تنجح هذه المرحلة الثانيه أيضا بواسطه الدفاع القانونى الذى قام به المصريون فى تلك المحافل الدولية وبواسطة الدول الصديقة التى وقفت بجانب مصر تؤيد موقفها وتدفع حجج المستعمرين المستثمرين .

أما المرحلة الثالثة فكانت تتمثل فى الاعتداء الثلاثى ، الذى وقع على مصر بعد نحو ثلاثه أشهر فقط من قرار التأميم ؛ وكان هذا الاعتداء فى الواقع يصور قمة السخط واليأس من الانتصار فى المرحلتين السابقتين . وقد تعللوا لهذا الاعتداء بعلل مـكشوفة لا تنطلى على صغار العقول ، فقالوا إنهم جاؤا لحمايه القناة من الاعتداء الاسرائيلى المتوقع عليها ولتأمين حركة الملاحه العالميه فى هذه القناة ، كما قالوا غير هذا وذاك مما لا يقبله عقل ولا يتصوره منطق ؛ والحقيقه أنهم جاؤا ليحتلوا القناة ويعيدوا سلطتهم عليها وادارتهم لها ويبطلوا قرار التأميم الذى لم يـكد يمضى عليه أكثر من ثلاثه أشهر . غير أن صمود المصريين وعـدم استسلامهم ونجاحهم فى تأليب الرأى العام العالمى على هؤلاء المعتدين ، كل ذلك أفسد المرحلة الثالثه من مراحل المؤامرة . انتهت إذن المرحلة الثالثه من المؤامرة بالفشل كما انتهت أيضـا المرحلة الأولى والمرحلة الثانية .

وبعد فشل المؤمرة فشلا تاما واجلاء المعتدين عن منطقة القنال أخذت

مصر تحتضن هذا الشريان الحيوى كما تحتضن الأم الرؤم وليدها الغالى ترعاه وتدلله وتعنى بكل ما يصلح من شأنه متحاشية كل ما كان يبدو على القنال من مظاهر الإهمال . وهنا يبدو بشكل واضح الفرق بين المالك الحقيق الدائم والمالك الشكلى المؤقت ، بين صاحب الشىء والأجير المستثمر فالأول يرعى هذه الملكية لذاتها وللمستقبل البعيد ، والثانى يرعاها بقدر ما تدر عليه من أموال.

ومن أجل ذلك أخذت الهيئة المصرية الجديدة لإدارة قناة السويس والاشراف عليها تضع منهجا واضح المعالم لإصلاح القنـــاة وتحسينها تحسينا يتناسب مع مكانتها العالمية ويتمشى مع التطور المستمر فى حركة الملاحة .

وقد أتخذ هذا التحسين وذلك الاصلاح مظاهر متعددة : منها إتساع القناة فى بعض أجزائها اتساعا أصبح يمكنها من زيادة الطاقة التصريفية بحيث تتمكن السفن القادمة من أى الاتجاهين من المرور فى القناة دون مخاطرة ولا عناء فى وقت واحد .

وقد أدى ذلك أيضا إلى اختصار وقت المرور بحيث أصبح الوقت اللازم لعبور السفن الآن لا يتجاوز ١٥ ساعة .

ومنها أن تكونت هيئة مصرية خالصة لإدارة القناة وللاشراف على نشاطها ورعايتها ، وذلك من أجل خدمة الاقتصاد القومى والاقتصاد العالمى . ولزم ذلك طبعا أن غدت هذه الهيئة تملك ترسانة بحرية فى مدينة بور سعيد لبناء السفن الضخمة وإصلاحها ، وقد انتهت هذه

الترسانة بالفعل بعض السفن التى دشنت فى الماضى والتى تساهم الآن فى النشاط التجارى للجمهورية العربية المتحدة .

ومنها الالتزام بتنفيذ مشروع ناصر الذى وضع بصفة خاصة لرعاية هذا المرفق العظيم وتطوير إدارته ومؤسساته . وقد اشتمل هذا المشروع على ما يأتى :

١ - القيام بتحسين ميناء بور سعيد ، تلك الميناء التى كانت مهملة فى عهد الادارة القديمة لقناة السويس . وذلك بالعمل على إزالة الجزر الموجودة هناك ، والتى كانت تعوق مرور السفن ؛ بحيث يتسع مدخله لمرور السفن فى اتجاهين فى وقت واحد . ويضاف إلى ذلك أيضا إنشاء أرصفه عميقة يصل طوله إلى ١٨٠٠ متر ، بحيث يمكن أن يرسو فيه عشر سفن كبيرة فى وقت واحد .

٢ - كانت القناة فيما مضى ولا تزال عرضة لبعض العوائق مثل رسوب الرمال التى تسفيها الرياح أو المواد أو قطع الأحجار التى تنحدر من الجوانب ، كما كانت ولا تزال أيضا عرضة لأن يحدث فيها أخطار كالذى ينتج عند إحتكاك بعض السفن بالقاع أو بالجوانب أو اصطدام سفينتين فى اتجاهين مختلفين أو لأسباب أخرى غير هذه وتلك ، ومن أجل ذلك تم التعاقد - ضمن مشروع ناصر - على شراء مجموعة من الوحدات الحديثة للقيام بتطهير القناة وبالنجدة حينما تكون هناك حاجة للتطهير أو النجدة .

٣ - إن ضخامة النشاط الذى تمارسه قناة السويس وازدياد حركة

الملاحة فيها وتنوع الأعمال تبعا لذلك ، كل هذا قد حتم على مشروع ناصر أن يقوم ببناء « كراكة » جديدة ضخمة فى اسكتلنده تبلغ قوة طلمبتها ٥٠٠٠ حصان ، كما يبلغ ثمنها ١٫٢٠٠٫٠٠٠ ، وأن يقوم كذلك ببناء قاطرتين ساحليتين وثلاث قاطرات ديزل .

٤ ـ أنشأت هيئة القناة أيضا فى إطار هذا المشروع الكبير محطتين إضافيتين لقاطرات الانقاذ ، إحداهما فى القنطرة ، والأخرى فى جنيفه وذلك لكيلا تتعطل السفن كثيرا إثر ما يصيبها من حوادث .

٥ ـ وحينما رأت هيئة القناة أن ترسانة بـور سعيد قد أصبحت لاتتمشى مع نمو الحركة فى القناة وازدياد النشاط هناك قامت بتوسيع هذه الترسانة فأنشأت مصانع جديده كمصنع توليد الأكسوجين ، كما قامت بتركيب أوناش عدة وبناء عدد من الجالونات الضخمة .

٦ ـ وبالاضافة إلى ذلك كله صممت الهيئة على أن يمتد نشاط ما لديها من أجهزة عدة وامكانيات واسعة إلى خدمة السفن العابرة ، فأنشأت حوضا عائما يمكن بواسطته تأدية الخدمات الضرورية للسفن التى تزيد حمولتها على ٤٠ ألف طن ، فى حين أن ذلك لم يكن ممكنا أبدا فى عهد هيئة القناة قبل قرار التأميم .

ومن الأمور التى لاشك فيها هـو أن هذه المجهودات الرائعة التى قامت بها هيئه القناة الجديدة كان لها أبلغ الأثر فى المحيط الداخلى وفى المحيط الدولى على حد سواء .

٧ ـ ولقد امتد هـذا النشاط بشكل ملحوظ إلى ميناء السويس

فأصبحت تعتبر من المناطق الصناعية الهامة فى مصر ، وبصفة خاصة ما يختص بالصناعات البترولية . وأثناء الظروف أن يفتتح الرئيس جمال عبد الناصر ـ ونحن نكتب هذا الفصل ـ ثلاثة مشروعات أنجزت فى مدينة السويس فخلقت حيوية بعيدة المدى فى المنطقة وفتحت أبواب العمل أمام عدد كبير من الخبراء والفنيين والعمال .

(ا) مشروع تفحيم المازوت ، الذى يعتبر أكبر مشروع من نوعه فى العالم ، وهو ينتج كميات مختلفة من المنتجات البترولية والكيماوية يبلغ معدلها ١٫٨ مليون طن سنويا ، ويعتبر الكثير منهـا خامات لصناعات أخرى كصناعة الأسمدة والبويات والمبيدات الحشريه والمنظفات الصناعية والأحماض والمطاط ، ومن ناحية أخرى يعتبر هذا المصنع مولدا للصناعات البترولية الثقيلة ، كما يعتبر مولدا لطاقة كهربائية كبيرة لتشغيل مصانع ومشروعات محافظة السويس ولتغذية شبكة كهربائية فى الجمهورية العربية المتحـدة .

لقد تكلف هذا المشروع ٢٤٫٥ مليون جنيه ، وينتج ما قيمته ٢٥ مليون جنيه سنويا ، ويوفر من العملة الصعبة مبلغ ٧ ملايين من الجنيهات فى السنة ، وقد قدر الخبراء أنه يوفر زيادة فى الدخل القومى تصل إلى حوالى ٩ ملايين من الجنيهات سنويا .

(ب) مشروع انتاج زيوت الماكينات ، تلك الزيوت التى كانت فيما مضى تستورد من الخارج فتكلف الدولة أموالا كان يمكن أن تستغل فى إنشاء مصانع أخرى يعود نفعها وانتاجها على أفراد المجتمع . ويعتبر

هذا المشروع من الصناعات الثقيلة التى يدور عليها محـــور الحركة لـكل الآلات والسيارات . وقد وصلت تـكاليفه إلى نحو عشرة ملايين من الجنيهات .

(ج) محطة القوى الحرارية ، وقد أنشئت بجوار مشروع التفحيم لـكى تستمد الفحم الذى تحتاجه من برج التفحيم لتوليد الطاقة الكهربائية ولأول مرة فى تاريخ مصر تقام محطة كهربائية تبرد محركاتها بمياه البحر. وتتصل هذه المحطة بمحطة جنوب القاهرة فى حلوان بواسطة كابل هوائى يأخذ مساره عبر الصحراء . وقد بلغت تـكاليف إنشاء المحطة ١١ مليونا من الجنيهات ، كما تقدر طاقتها الانتاجية بحـــوالى ٤٩٠ مليون كيلووات ساعه .

أن هذه المشروعات المختلفة وتلك الانجازات المتعددة بعد قرار تأميم قناة السويس قد وضعت مصر فى مكانة دولية مرموقة ، كما أنهـــا ضاعفت ثقة العالم ومؤسساته المالية فى اقتصاديات الجمهـــورية العربية المتحدة . والثقة الدولية من غير شك كسب كبير ليس من السهل أن يحصل عليه شعب إلا بعد جهاد طويل ومجهود كبير فى الحقل الداخلى وفى الحقل الخارجى .

ومن أجل ذلك حينما طلبت الهيئة الجديدة للقناة من البنك الدولى قرضا لتمويل مشروع يرمى إلى توسيع وتعميق القناة حتى تلائم النمـــو المطرد فى حركة الملاحة ، وحتى تتمكن أضخم ناقلات البترول فى العالم من عبورها ، نقول حينما طلبت الهيئة قرضا لذلك وافق البنك الدولى فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٩ بالإجماع على هذا القرض الذى بلغ ٢٠

مليونا من الجنيهات وقد نفذ هذا المشروع فى عام ١٩٦١ ، وبذلك زاد دخل القناة عشرة ملايين من الجنيهات فى السنة ، أى ما يعادل ٢٧٤٠٠ جنيه فى اليوم الواحد تقريبا زيادة على ما تحققه من دخل أساسى قبل هذه التحسينات .

وهاهى ذى إحصائية موجزة توضح لنا الصورة المتطورة لدخل القناة فى السنة السابقة على قرار التأميم وفى السنوات التالية للتأميم .

فنى سنة ١٩٥٥ وهى السنة السابقة مباشرة لقرار التأميم وصل دخل القناة إلى ١ر٣٢ مليونا من الجنيهات . وفى سنة ١٩٥٨ وصل هذا الدخل إلى ٥ر٤٤ مليونا من الجنيهات . وفى سنة ١٩٦١ وصل الدخل إلى ٩ر٥١ مليونا من الجنيهات .

وليس معنى هذا أن رسوم عبور القناة قد زادت عما كانت عليه من قبل ، إذ أنها بقيت كما كانت تقريبا ، ولكن هذه الزيادة جاءت من ازدياد عدد السفن العابرة للقناة نتيجة لنمو الحركة التجارية الدولية كما جاءت أيضا من زيادة متوسط حمولة السفن اليومى ، إذ أن متوسط حمولة السفن الصافية ٥٠٢ ألف طن مقابل ٣٩٣ ألف طن فى سنة ١٩٥٧ . فقد وصل عدد السفن ، التى عبرت القناة فى سنة ١٩٦١ ، ١٨١٤٨ سفينة ، بينما بلغ عددها فى سنة ١٩٦٢ ما يساوى ١٨٥١٨ سفينة ، أى بزيادة أكثر من سفينة فى اليوم الواحد :

وبعد هذا العرض السريع لمظاهر الحركة والنشاط فى قناة السويس

بعد قرار التأميم ، وعلى ضـــوء تلك الاحصائيات الموجزة يستطيع القارىء أن يدرك فى يسر وسهولة قدرة الهيئة الجديدة لتلك القناة ، كما يستطيع أن يدرك فى يسر وسهولة أيضا حسن كفايتها وتمـــام استعدادها لتحمل المسئوليات وتقبل التحديات ، تلك الهيئة التى صممت بواسطة ما لديها من صادق العزم على أن تمضى قدما فى سبيل النهوض بالقنـاة

ومما هو جدير بالملاحظة أخيراً هـو أن هذه التجربة ، التى قامت على تأميم القناة وادارتها بأيد مصرية ، والتى استطاعت أن تحقق هـذا النجاح العظيم ، انما هى فى الواقع إعلان عملى ودليل مادى على قدرات الشعب المصرى المتحرر بعد الثورة .

قضية النظام الاشتراكى :

إننا نعلم سلفا أن محاولة الحديث عن هذا النظـام فى هـذه المناسبة لا تعد وأن تـكون محاولة جزئية سريعة يمكن أن تدخل فى نطـــاق الحديث عن النتائج الايجابيـة لثورة ٢٣ يوليو . أما الحديث المفصل عن هذا الموضوع بحيث يتناول منشأ هذا النظام وتطوره فى الشرق وفى الغرب ثم ممارسة الشعوب المختلفة له فى العصر الحديث وفلسفة تطبيـق مبادئه على ضوء ظروفها المتباينـة ، نقول ، أما الحديث عن ذلك كلـه فسيكون فى بحث مستقل قد فرغنا من إعداده وسيظهر إن شا الله بعد قليل من الزمن .

إننا نعتقد أن النظـام الاشتراكى فى صورته الـتى نراه عليها بالنسبة

لمجتمعنا الحاضر إنما هو فى الواقع إحياء لمبدىء دينى قـد تناسته الشعوب الإسلامية فى عهودها الماضية ، عهـــود التأخر والتدهور والانحلال ، واستغلت هذا النسيان فئات من الملوك والولاة والحكام ومن يدور فى فلكهم لرغبات شخصية وأغراض خاصة . ومن أجل ذلك تكون ثورة ٢٣ يوليو قد ساهمت مساهمة فعالة فى تجديد شباب الإسلام وبث نوع من الحيوية فى أسسه ، تلك الأسس التى كانت بمرونتها تستطيع أن تساير التطور الزمنى وتعالج الأوضاع الاقتصادية معالجة تحقق العـــدالة والمساواة وتنشد الإصلاح من أجل الجميع لا من أجل فئة واحدة أو طبقة واحدة من طبقات المجتمع .

كما أننـا نعتقد أيضا أن من لا يرون ذلك ولا يروق فى نظـرهم هذا النظـام أو الذين اختلفوا فى أمره من الناحية النظوية أو النـاحية التطبيقية إنما هم يجهلون فلسفة الدين الإسلامى ولا يعرفون من مبادئه سوى الأعراض الظاهرة والقشور السطحية .

لقد فرض الاسلام ضمن ما فرض من أسس مبدأ الزكاه ، والذى يتدبر هذا المبدأ ويدرك شيئـــا من فلسفته يعرف تماما أن الزكاة فى ملامحها الأصلية ليست إلا صورة من صور النظام الاشتراكى فرضت كقانون كلى عام يمكن شرحه وتفسيره بما يتلاءم مع الظروف الزمانية والمكانية والاجتماعية . وذلك بواسطة المشرعين والفقهـــاء من رجال الدين شأن غيرها من القوانين المختلفة التى تخضع فى تطبيقها إلى أنواع متعددة من الظروف والملابسات .

إن من يدرس تاريخ الزكاة فى الإسلام ويتتبع تطبيقها فى عصور الدولة العربية يجد أنها خضعت لتفسيرات متعددة واصور مختلفة من التطبيق ، على أن ذلك كله يدخل فى نطاق النصوص الدينية الواردة بشأنها مثل « خذوا من أغنيائهم وأعطوا فقراءهم » ومثل « وفى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » ، كما أن ذلك كله أيضا يدخل فى نطاق ظاهرة اشتراكية تحاول أن تحد من ثراء الأثرياء وتصلح من شأن الفقراء .

ولقد سارت الدولة الاسلامية على العمل بهـــذا المظهر الاشتراكى طورا من وحى النصوص المنزلة وطورا آخر من وحى المفهوم العام لتلك النصوص فى الدين الاسلامى ؛ غير أن العمل بهذا المظهر الاشتراكى لم يكن ـ كما ذكرنا سلفا ـ يسير على وتيرة واحده ، وانما تعرض فى عصور الدولة الإسلامية لما يشبه المد والجزر . وجاءت فترة من الزمن ابتعدت فيها الحكومات الإسلامية عن بعض المبادىء الدينية إلى حد ما لأسباب مختلفة . وساعد على كثرة التباعد تدخل بعض الدول الأجنبية وسيطرتها على مقدرات الشعوب العربية ، وانقسام هذه الشعوب فيما بينها بسبب الرغبة فى السيطرة المادية أو بسبب نوع من الأنانية الشخصية أو بسبب الاغارات الأجنبية والتوسع الاستعمارى فى خلال القرن التاسع عشر ، تلك الإغارات التى كانت تهـــدف إلى التقليل من نفوذ العثمانيين من ناحية وإلى اقتسام الشعوب العربية والتحكم فى مواردها الاقتصادية من ناحية أخرى . وذلك مثل الذى حدث بالنسبة للحملة الفرنسية فى مصر وبالنسبة للصراع البريطانى ضد العثمانيين طورا وضد الفرنسيين طورا آخر . وبذلك ضاعت أو كادت تضيع من تلك البلاد

العربية الاسلامية بعض معالم الحكم الإسلامى كما عرفناه فى عصوره الزاهية وأصبح الناس فى تلك البلاد لا يكادون يفكرون فى شىء آخر سوى التخلص من الحكم الأجنبي وسيطرته على الجانب السياسي والاقتصادي سيطرة قاسية خانقة .

وحينما انتشر الوعى بين أفراد الشعوب العربية وتهيأت الفرصة لإيجاد طبقة من المثقفين أو بمعنى آخر من المصلحين الاجتماعيين فى أواخر القرن التاسع عشر كأمثال الأستاذ الكبير والمصلح الاجتماعى الخطير جمال الدين الأفغانى ، الذى أدرك بوعيه السليم سبب التفرق فى الصف وفى الكلمة وسبب التخلف فى ميدان التقدم العلمى والفنى والأدبى ، والذى حاول جهده أن يصلح من أمور الشعوب الإسلامية مستندا إلى إحياء التعاليم الدينية وداعيا اليها حتى تتوحد كلمة المسلمين فيمكنهم التخلص من آثار الحكم الأجنبي وسيطرته على سياستهم ومواردهم الاقتصادية . وأمثال المصلح الكبير الشيخ محمد عبده ، الذى لمس بنفسه مظاهر التأخر ونادى بالحاجة الملحة إلى الاصلاح الاجتماعى معتمدا بدوره على المبادىء الدينية ومعتقدا أنه لن يتم إصلاح بدونها وأنه لا يمكن التخلص من الدخلاء ما دامت هذه الشعوب تنأى جانبا عن تعاليمها الروحية وتقاليدها القويمة. وأمثال الأستاذ الكواكبي الذي درس أسباب الضعف وعوامل الانحلال فى الشعوب الاسلامية ، والذى حاول أن يجمع كلمة هذه الشعوب تحت راية واحدة من الجانب الروحى والخلقى والفكرى .

ولعل الأستاذ الكواكبى هو الوحيد من بين المصلحين الاجتماعيين الذي نزل باللائمة على تصرفات الدولة العثمانية دون التواء ولا مواربة

وحملها مسئولية التخلف فى ميادين التقدم المختلفة ، كما أنه هو الوحيد أيضا من بين المصلحين الاجتماعيين الذى أشار بصراحة إلى العودة إلى ممارسة المظاهر الاشتراكية فى الاسلام ، فدعا إلى العمل بفريضة الزكاة كنظام إقتصادى قويم يحد من ثراء الأغنيـــاء ويضمن العيش الضرورى للمعوزين ويضع نوعا من التقارب بين الطبقات المتباعدة كما دعا كذلك إلى العمل بنظام الكفارة لكى يكون فى هذا تخفيف على بيت المال من جهة وعلى أصحاب الحاجة من جهة أخرى.

ولقد مضى الاستاذ الكواكبى فى الدعوة إلى إحيـــاء هذا المظهر الاشتراكى الاسلامى شوطا بعيدا ، إذ كان يرى تنفيذ ذلك فى جميع الاقطار الاسلامية ، كما كان يرى كذلك توحيد التعاليم الاسلاميـــة الصحيحة ونبذ ما يمكن أن يكون قد علاها من غبار عبر الزمن ، وبجانب اهتمامه بالناحية الروحية والفكرية والسلوكية قد أبدى اهتماما بالغا بنشر اللغة العربية فى جميع الأقطار الاسلامية لكى يسهل التفاهم والتعارف والتآلف وتتحد وسائل التفكير وأساليب الحياة بين جميع الطوائف الاسلامية ، غير أنه لم يبد اهتماما أبداً بالناحية السياسية ، اذ كان يرى أن كل قطر يصرف أموره السياسية كما يحلو له وكما يتمشى مع ظروفه الخاصة.

والجدير بالملاحظة فى المنهج الاصلاحى للاستاذ الكواكبي هو أنه نتيجة دراسة واعية عميقة لكل من النظم الاسلامية والنظم الغربية ، اذ أنه استطاع أن يتصل بالعالم الغربى ويدرس أوضاعه وميادين معارفه

ويلم بمظاهر التقدم فيه ويهتدى إلى كشف أسباب هذا التقدم ثم يطبق كل ذلك ـ كنوع من الدراسات المقارنة ـ على ما يعرفه جيـــداً من المبادىء الاسلامية الحقيقية قبل أن يتكاثر عليها ركام التدهور والانحلال أثناء العصور الوسطى .

ومن أجل ذلك رأى أن إحياء هذه المبادىء الاسلامية خير وسيلة لعلاج المجتمعات الشرقية بعد أن أحس فعلا بفوائد النظم الاشتراكية المطبقة عند الغربيين وبحاجة المجتمعات الشرقية الملحة إلى مثل هذه النظم . غير أنه بعد دراساته المقارنة بين اشتراكية الاسلام واشتراكية المجتمعات الغربية وجد أن اشتراكية الاسلام أدق وأنفع بالنسبة للدولة وللأفراد فى نفس الوقت ، وعندئذ نادى بالعودة إليها ودعا إلى أحيـــاء معالمها وتطبيقها بصرامة وحزم كما كان يطبقها السلف الصالح .

وكانت مظاهر اشتركية الإسلام فى نظره تنحصر فى موضوع الزكاة وموضوع الكفاره . ومعروف أن الزكاة فى الإسلام لها أنواع متعددة: زكاة الأموال السائله وزكاة المحاصيل الزراعية ، وزكاة الماشية ، وزكاة الفطر بعد صوم رمضان . كما أن الكفارة أيضا أنواع متعددة : كفارة الفطر فى رمضان ، وكفارة الجرائم التى ترتكب فى الحرم أيام الحج ، وكفارة الاعتداء على أهل الذمة ومن تربطهم عهود مع المسلمين ، وقد اصطلح الفقهاء والمشرعون على تسمية هذا النوع الأخير من الكفارة بالديات .

وبقيت هذه الدعوة الى الإصلاح الاجتماعى وما تتضمنه من الرغبة

فى وضع نظام اشتراكى يرفع من مستوى الفقراء ويفرض نوعا من التقارب بين الطبقات ، نقول ، بقيت هذه الدعوة الى ذلك الإصلاح قاصرة على إبداء الرأى وعلى الاعلان عنها كلما تهيأت الظروف لذلك دون أن تدعمها قوة مادية أو إجماع شعبى متحمس حتى أوائل القرن العشرين حيث تبلورت فى صورة دعوة إلى التخلص من الحكم الأجنبى وممن يمثلون هذا الحكم فى قلب البـــلاد العربيه ، ويبدو واضحا لمن يدرس تاريخ الحركات الوطنية فى البلاد العربية أن هذا الهدف ـ هدف التخلص من الحكم الأجنبى ـ قـــد أوقف أو أنسى مؤقتا فكرة الاشتراكية . وكان هذا أمراً طبيعياً بعد التجارب القاسية المرة التى مرت بها البلاد العربيه حينما كان يتقدم المصلحون الاجتماعيون فيها بمطالب الاصلاح فى الميادين الاجتماعية فتقابل هذه المطالب بالرفض أو بالمماطلة أو ببذل الوعود السخية بالوفاء ، ولم يكن ذلك إلا ستاراً تختفى من ورائه رغبة ماكرة لتفويت الفرصة وإخماد نار الحماس .

واستمرت الشعوب العربية تتأرجح بين هذا المد والجزر حتى تهيأت لها أسباب اليقظة والهمها الوعى العميق بأن الاصلاح الحقيقى لا يمكن أن يتحقق إلا بعد التخلص من الحكم الأجنبى . وعندئذ اتجهت رغبتها أساسا إلى هذا الهدف وعملت جهدها على استبدال الحكم الأجنبى بحكم وطنى عربى ينصرف الى وجوه الاصلاح بكل طاقاته لا يعترض سبيله عائق ولا متربص .

وحينما تم ذلك فى مصر انطلق شعبها كالمارد يعالج قضايا الإصلاح بكل ما أوتى من إمكانيات ووسائل ، وكلما تحقق جانب من الاصلاح

فى أحـد الميادين انصرف إلى جانب آخـر بنفس العـــزيمة وبنفس الحماس .

والذى يعنينا فى هذا المقام هو موضوع الاشتراكية الذى ظل فترة من الزمن بمثابة أمل يداعب خيال المصلحين وأمنية جميـــلة تتردد فى أحلام المواطنين ، تلك الاشتراكية التى تمتد جذورها إلى فتـرة نزول الدعوة الاسلامية حيث فرضها القرآن وطبقها وبينها عمل الرسول صلى الله عليه وسلم للمرة الأولى فى تاريخ العرب ثم بقى يمارسها خلفـــاء المسلمين فى العصور الأولى من الدولة العربية ، أي قبل أن يعرف العالم نظاما يشبه هذا النظام الاشتراكى فى الإسلام .

ومن أجل ذلك كانت الدعوة الاشتراكية فى مجتمعنا العربى الحديث لا تستمد أصولها من الأنواع المتعددة للنظم الاشتراكية التى نشأت فى الشرق أو فى الغرب بالرغم من مناهجها المدروسة وأسسها العلمية القائمة على تفهم الحالة النفسية للأفراد والظروف الاجتماعية للشعوب ، ولـكنها تستمد أصولها من المنابع الأولى فى الإسلام ومن التطبيق العملى لمبادىء الدين فى العصور السابقة ومن الظروف الزمانية والمكانية والاجتماعية فى العالم العربى .

ومن أجل ذلك أيضا كانت اشتراكيتنا أصيلة فى منهجها فريدة فى بابهـا مستمدة من ماضينا وتعاليمنا وتقاليدنا التى تتمـــيز بكثير من الخصال النبيلة الفاضلة ومن المبادىء الإنسانية السامية كالأخوة والتسامح والتآلف والتعاون والمحبة المتبادلة والترابط القوى بين أفراد المجتمع .

إن الاشتراكية العربية فى الحقيقة ليست نظرية فلسفية أو علميــــة يتحـكم فيها العقل ويتدخل فى بنائها المنطق وترسم لها المناهج العلمية المنظمة ولـكنها نظرية إجتماعية وضرورة حيوية تتحكم فيها المعـانى الإنسـانية وتمليها الأحاسيس بالظلم وعدم المساواة بين طبقات الشعب الواحد من حيث تكافؤ الفرص فى العمل وفى الـكسب وفى الإثراء . إنها تهدف إلى استخلاص الحقوق التى سلبت فى الماضى من هذه الطبقات الشعبية لمصلحة فئة من الناس كانت تتحكم فى مصير المجتمع وتقبض بيد من حديد على مقدرات الأفراد وموارد البلاد.

لقد استطاع الشعب العربى فى مصر بواسطة جهاده الطويل وكفاحه المرير أن يصل إلى هذا الهـــدف بعد محاولات قاسية قام بها وعانى من أهوالها فى ثورة عرابى سنة ١٨٨٢ ، وفى ثورة ١٩١٩ ، وفى ثورة سنة ١٩٣٥ ، ثم فى ثورة سنة ١٩٥٢ ، تلك الثورة التى حققت من مظاهر النجاح فى وقت قصير أكثر مما كان يراود خيال المصريين من قبل ، والتى أرست قواعد النظام الاشتراكى بواسطة القرارات الهامة التى أصدرها الرئيس جمال عبد الناصر فى سنة ١٩٦١ حيث أصبح كل فرد من أفراد الشعب العربى فى مصر يشعر بانسانيته وبمكانته وبشخصيته كفرد صاحب حق فى البلد الذى يعيش فيه ومسئول عن كيان هذا البلد وكيان مجتمعه ، ومسئول عن المحافظة على حقوقه وعن الدفاع عن حدوده الواسعة وعن العمل الجـــاد المتواصل لتنمية ثروته وتطـوره ثقافيـــا واجتماعيا حتى يعـــوض ما فاته ويدرك ركـب الأمم المتحضرة المتقدمة .

وتتمثل هذه القرارات للنظام الاشتراكى فيما يأتى :

١ - قانون بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين مقابل سندات على الدولة لمدة ١٥ سنة وبفائدة قدرها ٤٪ سنويا .

٢ - قانون باشراك الدولة فى رأس مال عدد كبير من الشركات بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ مع تعويض المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال بسندات على الدولة لمدة ١٥ سنة وبفائدة قدرها ٤٪ سنويا .

٣ - قانون بتحديد ملكية الفرد فى مجموعة كبيرة من الشركات بحيث لا تزيد هذه الملكية على عشرة آلاف جنيه مع تحويل الباقى إلى سندات على الدولة كذلك لمدة ١٥ سنة وبفائدة قدرها ٤٪ سنويا .

٤ - قانون بأن يكون لعمال الشركة أو المؤسسة حق فى ارباحها يبلغ ٢٥٪ من هذه الأرباح ، يوزع عليهم منها مباشرة ما يساوى ١٠٪ ويخصص ٥٪ للخدمات الاجتماعية والاسكان ، ويوجه الباقى وقدره ١٠٪ إلى الخدمات الاجتماعية المركزية .

٥ - قانون بأن يكون للعمال فى كل شركة أو مؤسسة عضوان فى مجلس إدارتها ينتخبان بالاقتراع السرى العام ، يكون أحدهما ممثلا للعمال والآخر ممثلا للموظفين بشرط الا يزيد عدد أعضاء مجلس الادارة عن سبعة أعضاء .

٦ - قانون بألا تزيد المرتبات فى أية شركة أو مؤسسة عامة عن ٥٠٠٠ جنيه سنويا على أن يشمل هذا المبلغ جميع العلاوات والبدلات .

٧ - قانون بالا يمتلك أى فرد من الأراضى الزراعية مساحة تزيد

١٠٠ فدان ، شريطة أن تستولى الدولة على الأراضى الزائدة يعوض المالك عنها بسندات على الدولة لمدة ١٥ سنة وبفائدة قدرها ٤٪.

٨ ـ قانون بشأن تنظيم تشغيل العمال فى المؤسسات الصناعية وتحديد ساعات العمل بما لا يزيد عن ٤٢ ساعة اسبوعيا .

٩ ـ قانون بشأن تخويل وزير الصناعة سلطة تحديد أحجام الانتاج فى المنشآت الصناعية المحلية وتحديد عدد ورديات العمل بها .

وبواسطة هذه القوانين الاشتراكية قد استكمل المجتمع الاشتراكى الجديد فى مصر ملامحه الأساسية لتحقق العـــزة والكرامة لكل فرد فيه وليكون لكل مواطن فيه حقه وفرصته ، وليكون لهم جميعا حق ثابت فى الكفاية والعدل والمساواة .

ولم تكد هذه القوانين الاشتراكية تصدر فى مصر وتطبق على أفراد المجتمع المصرى حتى ترددت أصداؤها فى أرجاء العالم فتناولتها الدول المتقدمة بالدراسة والتحليل وتناولتها الدول النامية بالتبنى والتطبيق.

وهكذا أصبحت تلك القوانين الاشتراكية فى مصر مصدرا من مصادر المعرفة بالنسبة لبعض الدول ، كما أصبحت كذلك بمثابة مثل يحتذى بالنسبة للبعض الآخر .

القسم الرابع

الخاتمة

وتشتمل على :

- تأثير نتائج ثورة ٢٣ يوليو على الصعيد الداخلى
- تأثير هذه النتائج نفسها على الصعيد الخارجى

تأثير نتائج ثورة ٢٣ يوليو على الصعيد الداخلى

إن ما رأيناه فى الفصول السابقة من هذه الانجازات الهامة العظيمة وتلك المشروعات الاصلاحية الكبيرة كان لها من غير شك آثار بعيدة المدى على الصعيد الداخلى ، كما كان لها من غير شك أيضا آثار بعيدة المدى على الصعيد الخارجى ، فهى بالنسبة للداخل قد هزت كيان المجتمع المصرى هزا عنيفا ، إذ أيقظته من عالم السبات الملىء بالمهاترات والأضاليل والخدع والأكاذيب ، ونقلته من عالم الأحلام والآمال إلى عالم الحقيقة والواقع ، فارتفع مستوى المعيشة إلى درجة ملحوظة بين أفراد جميع الطبقات وفتح الباب أمام الكفاءات الشخصية دون ما حواجز ولا قيود وأسدل الستار على سلسلة من المظالم والمآسى كانت تنخر فى جسم الامة فتحيله إلى ما يشبه الرماد وتكبل الملكات الخلاقه لدى الأكثرية من أبناء الشعب فتقتلها بعوامل اليأس وكان المنتظر أن يجنى منها خير كثير . لقد أصبح الحكام فى مصر من أبناء الشعب الحقيقيين يجيئون منه ويعيشون فيه ويحسون بآلامه فيحاولون تخفيفها ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا ، ويجدون فى أنفسهم آماله فيسهرون الليل والنهار جاهدين فى تحقيقها وأصبح كل فرد من أبناء الأمة يؤمن ايمانا عميقا بأنه يعيش فى وطنه ويعمل من أجل نفسه وذويه وبلده بدل أن كان يعيش فى بلد يملكها الآخرون ويعمل من أجل أناس يعتبرونه موردا لثرائهم وسلعة من تجارتهم ومتاعا من أمتعتهم ، كما أصبح كل فرد أيضا يؤمن ايمانا عميقا بأن الكسب مرتبط بالمجهود وأن الجزاء على قدر العمل بدل أن كان

يتصور أن ذلك كله منوط بالوساطة أو القرابة أو التزلف أو الرياء وربما بالخديعة أو الخيانة .

ولقد انتقل هذا المفهوم بسرعة إلى جميع الطبقات فأينع وأثمر وجنى الوطن من ورائه ثمارا مادية وأدبيه لا تقدر بثمن : انتقل إلى الفلاح فى حقله وإلى المصانع فى مصنعه وإلى العامل فى ميدان عمله وإلى التلميذ فى مدرسته وإلى الطالب فى كليته ومعهده وإلى الجندى فى فصيلته أو فرقته ثم تردت أصداؤه فى أوساط أخرى غير هؤلاء وأولئك فغدونا نحس به ونلمسه لدى عدد غير قليل من الباعة والتجاره ، ومن أصحاب المهن والحرف الصغيره ، كما غدونا نرى ونقرأ شعارات تدور حـــول هذا المفهوم فى كثير من الميادين العامة وأماكن الانتظار والالتقاء مثل : العمل حق . العمل واجب . العمل شرف إلى غير ذلك من الشعارات الأخرى التى تشرح هذا المفوم أو غيره من المفاهيم الجديدة المدينة فى وجودهـا وفى تغلغلها فى نفوس الأفراد والطبقات إلى ثورة ٢٣ يوليو .

ولقد انتشر الوعى الثقافى بشكل ملحوظ فى جميـــع ميادين المعرفة الانسانية مع الحفاظ على ما كنا نتحلى به من عاداتنا وديننا وتقاليدنا بحيث لم تذب معالم ماضينا فى موارد حاضرنا العذبة الصافية كما حدث بالنسبة لبعض الثورات فى العصر الحديث التى تنكرت لماضيها تنكرا تاما أملا فى التقليد الى أبعد الحـــدود فهدمت بذلك أسسا متينة كانت ترتكز عليها فى أوقات المحن والأزمات ولم تستطع أن تستعيض عنها بركائز أخرى تمكنها من السير المتلاحق مـــع ركب الحضارة فى الأمم التى هى موضع المحاكاة والتقليد .

تقدم العـــلم بين طوائف المجتمع وزادت مباحثه وتعددت فروعه ، وتنوع الأدب وعرفت مذاهبه ومدارسه وكثر انتاجه حتى شمل عددا غير قليل من الفنون الشعبية التى كانت تعتبر منذ قليـل نوعا من الانحراف وإحياء لمظاهر لا تكاد تختلف عن مظاهر الوثنية والإلحاد فى نظر فريق من الجامدين الذين يعادون كل تقدم ويسيئون إلى كل جديد ، واتسعت الفنون وتعددت ألوانها وعمقت الخبرة بها فشملت ألوانا لم تـكن معروفة من قبل فى مجتمعنا ، وطلع فجر الصناعة فى مصر بعد أن طال ليلهـا فشيدت المصانع وولدت القوى وانشئت المحركات وغدا المرء حين يزور منطقة صناعية ويرى مؤسساتها ويسمع أزيزها وينظر تزاحـــم مشيداتها يتصور نفسه فى بلد آخر أو فى مدينة صناعية لبلد عريق فى هــــذا الميدان .

وهـكذا تغيرت مـلامح مصر وانتقل مجتمعنا هذه النقلة الـكبيرة فى خلال ما يقل عن أربعة عشر عاما ، وهى فترة لا تكاد تذكر فى حساب التاريخ ولا فى تقدم أمة أو فى تطور شعب من الشعوب . وهـكذا أضيف إلى ماضى مصر المجيد حاضر مورق عظيم وانضم إلى تراثها الغالى آثـار أوسع شهرة وأجل مكانة وأغزر فائدة وأعم نفعا . وهـكذا أصبحت مصر بمنشآتها الحديثة من سد ودور الصناعة وأراض خصيبة خضراء فى وسط الصحراء مصدر الهام بالنسبة لملـكات الفنانين ، كما أصبحت أيضا مصدر الهام بالنسبة لقيثارة الشعراء والشادين .

تأثير هذه النتائج نفسها على الصعيد الخارجي

إن ماتقدم يعتبر صورة سريعة لنتائج ثورة ٢٣ يوليو على الصعيد الداخلى ، وأما نتائجها بالنسبة للصعيد الخارجى فالحديث عنها يحتاج إلى فصل خاص بل إلى فصول متعدده ، بل إلى مجلدات ، غير أن منهج موضوعنا هنا كما رسمناه فى إطار عنوان هذا الكتاب لا يتحمل كل ما ينبغى أن يقال عن هذه النتائج من ذكر للأحداث وتحليل لقضاياها وعرض لنتائجها القريبة والبعيدة فى كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بصفة خاصة وفى كل من أوروبا وأمريكا الشمالية بصفة عامة ، ومن أجل ذلك سنكتفى بالإشارة عن العبارة وبالايجاز عن الاطناب .

إن ثورة ٢٣ يوليو تعتبر فى الحقيقة ثورة رائدة بكل ما تحمله هذه الكلمة من مفاهيم ، فلم تكد أصداؤها تتردد خارج مصر حتى أيقظت الوعى لدى شعوب كانت تعيش نفس الظروف التى كان يعيش فيها المصريون من حيث الضغط السياسى والحرمان المادى والظلم الاجتماعى والتفرقة البشعة بين الطبقات . أخذت هذه الشعوب تتدبر أمرها وتفكر فى أوضاعها وتتلمس السبل للخلاص مما يغل يدها ويحد نشاطها ويكتم أنفاسها ويحرمها من حرية الكلمة وحرية العمل وحرية الاختيار . ولقد كانت هذه الشعوب فى الماضى تتصور أن الخلاص من ذلك كله مستحيل أو يكاد يكون مستحيلا ، ولكنها بعد ثورة ٢٣ يوليو أيقنت أن الخلاص أمر ممكن وأن تصور استحالته كان أسطورة صاغها الاستعمار ودعمها وأذاعها أنصار الاستعمار ومن لهم مصلحة فى بقائه من الاقطاعيين والاستغلاليين وأصحاب رؤوس الأموال ، أيقنت هذه الشعوب أن الخلاص أمر ممكن بعد أن بددت ثورة ٢٣ يوليو هذه الأسطورة

وبرهنت بالعمل لا بالقول على أن الضعف مع الحق قوة يحسب لها حساب وأن القوة مع الظلم ضعف لا يلبث حتى تتقوض دعائمه وتنهار معالمه وتزول آثاره .

ولعلنا لا نتجاوز الحدود المرسومة لهذا البحث حينما نتحدث عن المكانة التى اكتسبتها مصر بعد ثورة ٢٣ يوليو فى المحافل الدولية وفى المنظمات العالمية . ويتمثل ذلك فى الزيارات التى قام بها الرئيس جمال عبد الناصر للبلاد الأجنبية كيوغوسلافيا وروسيا واليونان والولايات المتحدة وغير ذلك من بلاد أفريقيا وآسيا ، كما يتمثل فى المؤتمرات العالمية التى حضرها نفس الرئيس جمال عبد الناصر وتحدث فيها حديث البطل الملهم والزعيم المخلص والرائد الصادق الذى لا يخون وعده ولا يكذب أهله ، وذلك فى مؤتمر باندونج يوم ١٩ أبريل سنة ١٩٥٥ ، ومؤتمر الدار البيضاء من الرابع إلى السابع من شهر يناير سنة ١٩٦١ ، ومؤتمر القمة الأفريقى فى أديس أبابا ٢٢ مايو سنة ١٩٦٣ ، ومؤتمر عدم الانحياز فى القاهرة سنة ١٩٦٤ .

ولما كان الحديث عن هذه المؤتمرات وما دار فيها طويلا متشعباً فسنحاول الكلام فقط عن مؤتمر عدم الانحياز فى القاهرة كنموذج بالنسبة للمؤتمرات الأخرى . وسيتبين للقارىء من خلال هذا الحديث ما يمكن أن يكون هناك من تأثير لهذا المؤتمر على الرأى العالمى بالنسبة للقضايا السياسيه والثقافية والاجتماعية المتصلة بمصر أولا وبالعالم العربى ثانيا ، كما سيتبين أيضا مدى الدور الذى لعبته مصر بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر فى هذا المؤتمر والمكانة الأدبية والسياسية التى حققتها مصر أيضا من وراء هذا المؤتمر .

ليس هناك من شك فى أن الأحداث الكبرى فى تاريخ الدول والشعوب

تكون بمثابة مصدر هائل من مصادر الالهام الفكرى والعلمى والروحى كما أنها تكون أيضا بمثابة معين لا ينضب للتجارب الصحيحة والأفكار الجادة ، والحوافز المتزاحمة والمعانى المنبثقة من خلال هذه الأحداث .
ومؤتمر عدم الانحياز ، الذى نحن بصدد الحديث عنه ، هو - من غير شك - واحد من هذه الأحداث الكبرى لاعتبارات متعددة ، منها الظروف العالمية التى أوحت بفكرة انعقاده ، ومنها التوفيق العظيم الذى صاحبه منذ البداية حتى النهاية ، ومنها النتائج الخطيرة الهامة التى نتجت عن إصدار قراراته على الصعيد العربى بصفة خاصة ، وعلى الصعيد الدولى بصفة عامة . إذ أنه فى هذا المؤتمر التقى رؤساء دول يزيد عددها عن الخمسين دولة . ومما يضاعف أهمية هذا العدد أن أغلب هذه الدول تعتبر دولا فتية قد برزت حديثا إلى الوجود السياسى بعد تجارب مريرة قاسية ، ثم إنها تعيش حاضرها بعين حذرة يقظه ، وتنظر إلى مستقبلها بتفاؤل وأمل واستبشار . وفى جلسات هذا المؤتمر عرضت أفكار تتمثل فيها حكمة الشيوخ ، كما يتمثل فيها أيضاً طموح الفتوة والشباب ، وألقيت كلمات تنبض بالحيوية والقوة وتفيض بالمعانى الإنسانية السامية ، وطرحت على بساط البحث موضوعات هامة وخطيرة مما تتعلق بمسائل الأمن والعدالة والرخاء ، وتتحكم فى مصير الأمم وأقدار الشعوب ، ونوقشت أمور تحتاج فى نقاشها إلى تجربة ناضجة وشجاعة عظيمة وإيمان عميق وجرأة نادره ، ووعى سياسى يتجاوز حدود المنتظر من الشعوب النامية الفتية .

ولقد كان ذلك كله - كما أشار الرئيس العظيم جمال عبد الناصر أثناء خطابه الافتتاحى - فى أقدس مكان من جامعة القاهرة حيث المركز

الطليعى فى النضال من أجل الحرية والفكر والعلم والتقدم ، وحيث المعانى الانسانية المثيرة المبدعة .

كانت هذه كلها ظروف عقد مؤتمر عدم الانحياز ، وهى ، كما نرى ، تصور النبل فى التفكير من أجل انعقاده ، والشجاعة النفسية فى طرح أخطر المسائل وأمسها بمستقبل الجنس البشرى للبحث والمناقشة ، كما تصور أرفع وأسمى المبادىء الإنسانية فى النتائج التى أمكن الوصول إليها وأقرها رؤساء دول عدم الانحياز بعد أن اقتنعت الوفود المختلفة بمنطقها ورضيت بها ووافقت عليها .

وكان ذلك كله فى وقت تتصارع فيه عوامل الشر مع عوامل الخير صراعا مريراً لا هوادة فيه ولارحمه ، وتكاد الأولى تمسك بزمام النصر والغلبة ،وتحاول وسط مظاهر القوة المادية الهائلة أن تبرر موقفها وتفرض سلطانها وتملى ارادتها فتلبس الجريمة ثوب البراءة وتصور الظلم بصورة العدالة وتقيم من لبنات الباطل المتداعية بناء خداعا يعشى ببريقه عيون السذج والبسطاء ؛ والباطل قد تسطع شمسه حينا ، وقد تزدهر شجرة الظلم بعض الوقت ، كما أن الحق قد يخفت صوته أحيانا أمام جلبة الظلم وضوضاء هذا الباطل ، ولكن ذلك كله صائر الى زوال ، فتختفى شمس الباطل بعد حين وتذبل شجرة الظلم يوما ما ، ثم تعلو كلمة الحق فوق كل شىء مدوية فى جميع أرجاء الدنيا قوية بتمسكها ودفاعها عن المبادىء الانسانية ساحرة بشذاها العطر وأنغامها الجميلة العذبة .

ولقد كان هذا - دون شك ولا مبالغة - هو دور مؤتمر عدم الانحياز ، نلحظ ذلك بوضوح فيه حينما تجرد هذا المؤتمر من كل شىء له

صلة بالقوى المادية التى تستند على عامل الخوف والرعب والارهاب وتعتمد على وسائل العنف والقسوة والظلم والتهديد ، وتتجرد من جميع العوامل الانسانيه والمشاعر الروحية والمبادىء القانونيه.

ونلحظ ذلك أيضا حينما تمسك فى نفس الوقت بأهـــداب الحكمة والمنطق والعدالة ، فأخذ ينصر الحق ويؤيد مبـــادئه ، كما أخذ يشجب الباطل ويتنكر للظلم مهما كان مصدره ، ينشد العدالة لذاتها دون غرض أو مصلحه ويعلن السخط على الجرم مهما البسته الدعاية المغرضة من أثواب براقة قشيبه ، يناصر الضعيف ويأخذ بيده مادام على الحق ويعادى القوى ويجهر بخصومته مادام على الباطل ، يحاول بكل مالديه من إمكانيات أن يقتلع جذور الشقاء غير ناظر إلى وطن أو جنس أو عقيدة ، كما يحاول بكل مالديه من وسائل أيضـــا أن ينشر ألوية الأمن والرخاء بين بنى الانسان جميعـا ، ولا هدف له إلا أن تسود العدالة وتختفى آثار الظلم ويعيش الناس فى حرية وألفة وصفاء .

ولقد مرت الإنسانيه فى تاريخها الطويل بأدوار تشبه الدور الذى يمثله عصرنا من صراع بين الحق والبـاطل ، بين الخير والشر ، بين العدالة والظلم ، بين الرخاء والشقاء . وفى كل دور من هذه الأدوار حينما تشتد الأزمة وتتكاثر جحافل الظلم ويكاد يتوارى دعاة الحق وتخيم على الدنيا سحب مظلمة كثيفه تضيق لها الصدور وتختنق منها الأنفاس فتشقى البشرية ويتململ الضمير الانسانى ، نقول ، فى كل دور من هذه الأدوار حينما تشتد الأزمة ويحدث كل ذلك يجىء الانقاذ فى صورة دعوة دينية تنزل من السماء على لسان نبى أو رسول من خيرة أفراد المجتمع ، وحينئذ ينتصر

الحق من جديد وتعلو كلمته ، ويخذل الباطل وتنهزم جيوشه وينتشر العدل وتثبت دعائمه ويعم الرخاء ويستقر السلام ويستريح الضمير الانسانى من أعباء هذه المآسى ومن مسئوليات هذه الجرائم ومن الضيق والتبرم بكل ما يحيط به من مظالم وآثام.

هذه صورة مألوفة فى تاريخ الأديان عرفها ويعرفها كل من حاول التعرف على فلسفة الصلة بين الأرض والسماء بين عالم المادة وعالم الروح بين الله والبشر ، بين الخالق المبدع والمخلوق العاقل المفكر.

واعترف لكم - أيها القراء - أنه لولا أننى من الذين يؤمنون إيمانا عميقا بأن الدعوة الاسلامية آخر دعوة سماوية ، وأن الدين الاسلامى آخر دين يجىء من عند الله ، أقول ، لولا أننى قوى الايمان بهذا لتصورت أن مؤتمر عدم الانحياز فى ظروفه التى تهيأت لانعقاده وفى قضاياه التى طرحت للمناقشة وفى قراراته التى اهتزت لها أرجاء الدنيا إلا دعوة دينية جديدة جاءت على السنة فريق من الرسل أو الأنبياء لانقاذ الانسانية من هذه الورطة الطاحنة وذلك الصراع القاتل المميت وتلك الأنانية المجنونة الجشعة التى تتمثل فى شعوب فقدت أو كادت تفقد امكانيات سياسية ضخمة وموارد اقتصادية هائلة فى مستعمرات عديدة أو امبراطوريات عريضة أو مناطق نفوذ واسعة كانت تعتبرها امتدادا لسيطرتها ومــوردا طبيعيا لرخائها وثرائها وسوقا رابحة لانتاجها وتجارتها .

هذه - كما نرى - - هى الصــورة التى تبرز إلى الأذهان عندما

نذكر أو نسمع أو نقرأ شيئا عن مؤتمر عدم الانحياز ، وستزداد هذه الصورة - من غير شك - وضوحا مع الزمن كما ستستبين سماتها وتتميز ملامحها مع الأيام . وهنا نعيد مرة أخرى ما ذكرناه سلفا من أن هذا المؤتمر يعتبر حدثا خطيرا ضمن سلسلة الأحـداث الخطيرة فى حياة الشعوب وفى تاريخ الأمم ، وليس ببعيد أن يصبح حدوثه فاصلا بين عهدين من عهود تاريخ الانسانية ، يعتبر أحدهما فى حكم الماضى ، كما يعتبر الآخر بمثابة دستور لمستقبل مشرق بالأمل والرخاء، وملىء بوسائل الأمن والراحة والسعادة .

ولنا أن نتساءل بعد ذلك :

هل يمكن أن يمر حدث من هذا الصنف دون أن يترك آثارا بينة فى عقول المثقفين وفى أخيلتهم وفى تصوراتهم ؟

هل يمكن أن يمر حدث من هذا الصنف دون أن تنفذ أصداؤه إلى مجالات الفكر وساحات البحث ، وميادين العلم والفن والأدب ؟

هل يمكن أن يمر حدث من هذا الصنف دون أن تنطبع فى أذهان العلماء والأدباء والفنانين صور جديدة ومفاهيم جديدة وتعبيرات تختلف اختلافا تاما عما كان مألوفا من ذى قبل ؟

الواقع أن مؤتمر عـدم الانحياز كما تصورناه وكما عشنا تطوره وأحداثه كان له ، وسيكون له تأثير بعيد المدى وإن كنا لا نزال حديثى عهد بعقده وبمناقشاته وبما انتهى اليه من قرارات ونتائج .

وقد يكون من السابق للأوان أن نتحدث الآن بالتفصيل عن كل ذلك ، إذ الأمر لا يعدو - حتى اليوم - أن تكون قراراته لا تزال بمثابة دستور سجلت فيه قواعد ومبادىء ووضعت فيه نظريات ومناهج ولا يزال هذا الدستور ينتظر من الذين أقروه مرحلة العمل والتنفيذ ، ولكننا مع ذلك نستطيع أن نتصور ونكاد نحس ونرى ما سيكون لهذا المؤتمر من تأثيرات فى الميادين العلمية والأدبية ثم في الميادين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

سنرى نهاية لبعض الأساليب فى المعاملة لدى الدول الكبرى مع الشعوب الصغيره ، وسنرى بداية لأساليب أخرى تنظم طائفة كبيرة من الصلات بين هذه الشعوب وتلك الدول ، سيتبع ذلك تغيير حتمى فى العلاقات السياسيه والاقتصادية بين بعض الدول وبعضها الآخر ، كما سيتبع ذلك أيضا تغيير فى موازين القوى ومناطق النفوذ ومراكز الاستغلال . وسيكون من وراء ذلك كله صور لمرئيات جديدة تلوح فى أفق المنظمات العالميه ، كما سيكون من وراء ذلك أيضا الفاظ وتعبيرات ومصطلحات جديدة تشرح تلك المرئيات وتعبر عن الأحاسيس التى تدور فى زوايا النفس الانسانية بعد هذه التغييرات .

ومن ذلك كله يتبين أن هذا المؤتمر العظيم قد تغلغل فى أوضاع دولية كثيرة بعضها يتصل بالسلوك السياسى ، وبعض آخر يتصل بالسلوك الاقتصادى ، وبعض ثالث يتصل بالسلوك الثقافى ، ولعل أقربها إلى الاستجابة السريعة هو الجانب المتصل بالميدان الثقافى ، ذلك لما يمتاز به أصحاب هذا الميدان من الحس المرهف والملاحظة الدقيقة والادراك العميق .

ولقد رأينا بسرعة - ونحن لا نزال نعيش أحداث هـذا المؤتمر - أصداء مناقشاته وقراراته تتردد فى أجواء هــذه الأوساط الثقافية على المستوى العالمى ، كما تتردد كذلك على المستوى العربى .

قرأنا بعض ماكتب فى الصحافة الأجنبية عن هذا المؤتمر وما جرى فيه من مناقشات وما صدر عنـه من قرارات ، وسمعنا بعض ما ذكر فى الاذاعات الخارجية عن هذا المؤتمر وما جرى فيـــه من مناقشات وما صدر عنه من قرارات ، وأحسسنا من خلال هـذا وذاك بمدى ماهنا لك من تغيير فى الأفكار وفى المعانى ، فى الألفاظ وفى الأساليب ، بل بما طرأ من مفاهيم جديدة على بعض المصطلحات السياسية والاقتصادية التى كانت تقوم بنوع من التنظيم فى صلات الدول وفى عـلاقاتها بعضها ببعض ، ثم أحسسنا كذلك بأن بعض قادة الفـكر فى بلاد الغرب بدأ يتبنى قرارات هـذا المؤتمر العظيم ويصنع من نفسه داعيــة متحمسا لقراراته يدعو إليها ويشيد بها ويتنبأ بمـا سوف تكون عليه الروابط والصلات بـين الدول فى المستقبل القريب ، بـل حدث ما هو أعجب من ذلك :

حدث أن قام بعض كبار الصحفيين فى فرنسا - وبصفة خاصة من يكتبون فى جريدة « الموند » وهى كما نعـلم من أكبر الصحف العـالمية ومن أوسعها انتشاراً - ، نقول ، حدث أن قام بعض كبـار الصحفيين فى فرنسا بتوجيه اللـوم من طرف خـفى إلى رئيس الجمهورية الفرنسية الجنرال دى جول ، بسبب تناسيه هذا المؤتمر ، وبسبب ما التزمـه من الصمت فترة انعقاده وبسبب ما أبـداه من إهمال فى أن يبعث برسالة

تهنئة وتمنيات إلى رؤسائه كما فعـــل كثير من رؤساء الدول الكبرى ، أمثـــال جونسون فى أمريكا ، وخروشتشوف فى روسيا ، ودوجلاس هيوم فى انجلترى ، وشوآين لاى فى الصين ، ويكاد المرء يحس ـ وهو يقرأ ما كتبه هؤلاء الصحفيون ـ إحساسا قويا بأنهم يعبرون عن هذه المعـانى :

أولا ـ إن العالم فى القريب العاجل مقـدم على تغير كبير فى نوع العلاقات السياسية والثقافية والاقتصادية ، ومن الخـير للدول الكبرى ـ وبصفة خاصة تلك الدول التى كانت تتحكم فى أقدار عـــدد كبير من المستعمرات ـ أن تبدى تفهما للوضع العـالمى الجديد ، وأن تنهـج لونا جديداً من السياسة يتلاءم مع هـذا التغيير ويتفق مـع مقتضيات روح العصر الذى نعيش فيه .

ثانيا ـ إن فرنسا ، بحكم ما عرف عنها من أنهـا أول دولة ثارت على الظلم فى العصر الحديث فتخلصت من شقاء الحكم الملـكى وويلاته ، ثم نادت بالحقوق الثلاثة المشهورة للانسان ـ الحرية والأخاء والمساواة ـ فكان هذا النداء بمثابة دستور للشعوب التى ترزح تحت أعباء الظـــلم فتحاول التخلص لـكى تعيش عيشة الأحرار ، نقول ، إن فرنسا بحـكم ما عرف عنها من كل ذلك قد ظهـرت فى مواجهة مؤتمر عدم الانحياز بواسطة حكامها الحاليين بمظهر المتخلف عن الصف والمتناسى لمبادئه الأولى والمتراخى فى حلبة السباق .

ثالثا ـ إن فرنسا ـ وقد أشرف العالم على تغيير شامل فى الأوضاع

السياسية وفى مفاهيم تلك الأوضاع - ينبغى أن تدرك أن عهد السيطرة بواسطة القوة المادية صائر الى زوال ، وأن السلام الذى كانت تفرضه القوة ويمليه جبروت السلاح قد أصبح فى حالة تقلص لكى يخلى السبيل الى سلام يفرضه العـــدل ويمليه الرخاء ، وأن الأساليب العتيقة فى معاملة الشعوب قد أصبحت لاتجدى وبالتالى يجب على فرنسا أن تساير العصر وتلحق الركب وتحاول الخروج من العزلة التى هى فى سبيل أن تفرضها على نفسها .

قرأنا ذلك فى غير قليل من الدهشة ، وفكرنا فيه طويـــلا ، ثم رجعت بنا الذاكرة إلى الوراء ، وبدأنا نتساءل : هل كان يظن أحد منذ عشر سنوات مضت أن يتطور العالم إلى هذا الحد ؟ هل كان يظن أحـــد منذ عشر سنوات مضت أن يصبح الضعيف قويا بمساندته للحق فيشرع للأقوياء ، وأن يصبح القوى ضعيفا فيستجيب لتشريع الضعفاء ؟ هل كان يظن أحد منذ عشر سنوات مضت أن يحاول الأغنياء الأقوياء أن يخطبوا ود من كانوا بالأمس القريب يستذلونهم ويستنفذون ثرواتهم بلادهم ويتحكمون فى أقدارهم ويعاملونهم معاملة ربما تقل عن معامـــلة الحيوانات ؟ لم يكن أحد يظن شيئا من هذا ، ولكنها الثورة الفكرية منذ خمس وعشرين سنه ، وليدة الحرب العالمية الثانية ، هى التى كانت بمثابة الإرهاص لهذا التغيير الشامل ولتلك الدعوة الانسانية الكبرى .

ولقد أخذت مبادىء هذه الدعوة تتبلور فى أول مؤتمر لدول عدم الانحياز فى باندونج ، ثم برزت معالمها بشكل أوضح فى المؤتمر الثانى ، الذى عقد فى بلجراد ، وفى المؤتمر الثالث بالقاهرة كملت صـــورة هذا

التغيير وتحققت المعجزة فرأينا أحد الزعماء الكبار ، الرئيس جمال عبد الناصر ، يقف فى افتتاح هذا المؤتمر ويعلن مبادئه مدوية فتتردد اصداؤها فى جميع أنحاء العالم ويقول : « لا يستطيع الفقر والغنى أن يعيشا بسلام جنبا إلى جنب ولا يستطيع التقدم والتخلف أن يعيشا بسلام جنبا إلى جنب ، ولا يمكن للرخاء والحرمان أن يعيشا بسلام جنبا إلى جنب نحن فى عالم واحد ، ونحن جنس بشرى واحد مهما اختلفت الألوان ».

هذا عرض موجز سريع لما أحدثه مؤتمر عدم الانحياز من تأثير فكرى فى المحيط العالمى ولكن هنـــاك جانباً آخر من التأثير الفكرى يعنينا - معشر العرب - بصفة خاصة ، ويترك فى عقولنا وفى أذهاننا - معشر المثقفين - كثيرا من الانطباعات الجادة العميقة ، ذلك هو مايتصل بقضية فلسطين وبمستقبلها .

ولقد مرت قضية هذا الوطن السليب بأدوار عجيبة ، إذ أن المغتصب لهذا الوطن والقاتل لأبنائه كان يقف فى الهيئات الدولية وفى المنظمات العالمية ليدافع عن موقفه ويبرر جريمته - دون خـــوف ولا خجل - ويكاد من يستمعون إليه يرون فى يده أداة الجريمة لاتزال تقطر دما فلا يجـــد منهم مع ذلك إلا اصغاء وموافقة واستجابة . أما إذا قام واحد من أبناء العروبة وممن تعنيهم هذه القضية ليشرحها فى منظمة من تلك المنظمات العالمية - ويـــكاد من يستمع إليه ينظر جروحه ويحس بأنينه ، فلا يجـــد من يصغى إليه ولا من يستجيب لقوله ولا من يفتح عقله لقضايا المنطق ونتائجها الصحيحة المسلمة .

وهكذا بقيت تلك القضية الصارخة دون نصير من الهيئات الدولية الكبرى حتى وقف الرئيس العظيم ، جمال عبد الناصر ، فى مؤتمر عدم الانحياز يشرحها فى عبارة بليغة وفى كلام منطقى ، وفى حجج قوية دامغه . إذ يقول : « إن ما حدث فى فلسطين العربية يوازى فى خطورته ما يحدث أمامنا الآن فى روديسيا الجنوبيه إن لم يزد عنه خطورة فان الاستعمار اغتصب ـ متخفيا وراء الحركة الصهيونية المتحالفة معه قطعة من قلب الأمة العربيه . وطرد شعبها وأقام عليها فى وسط الأرض العربية قاعدة عدوانية مسلحة تهدد مطالب الحرية العربية ومطالب الوحدة العربية كما تهدد مطلب التقدم العربى . . »

وهنا للمرة الأولى فى تاريخ هذه القضية يوجد من يستمع لها ويصغى إليها . وهنا للمرة الأولى فى تاريخ هذه القضية يوجد من يقتنع بعدالتها ويعد بمؤازرته لها . وهنا للمرة الأولى فى تاريخ هذه القضية يجمع نحو نصف أعضاء دول الامم المتحدة على تفهم صحيح لوضع فلسطين ووضع أبنائها الذين أوذوا وعذبوا وشردوا هنا وهناك وهم أصحابها الشرعيون .

وهكذا خرجت قضية فلسطين إلى دور من الجدية والايجابية بعد أن كانت فيما مضى تلتزم العزلة والسلبية .

وهكذا أصبح لأبناء فلسطين مؤيدون متحمسون من غير الشعوب العربية . وأظننا جميعا قد عرفنا موقف رئيس حكومة ليبيريا من هذه القضية قبل مؤتمر عدم الانحياز وبعد هذا المؤتمر ؛ فبينما كان فيما مضى

يبدى دائما شيئا من التحفظ فى مواجهة هذه القضية ، لارتباطه بمن يناصر اليهود ولوقوعه تحت تأثير الدعاية الصهيونية اذا به بعد المؤتمر وبعد المنطق القوى الذى سمعه من الرئيس العظيم جمال عبد الناصر ، يقرر أنه فهم عن وعى حقيقة هذه القضية ، وأنه لا يستطيع بعد الآن أن يبدي تحفظا أمام مطلبها ، ولا ترددا فى سبيل عدالتها وتأييدها سواء أكان ذلك فى المحافل الدولية أم فى المنظمات العالمية .

وهنا نعود مرة أخرى فنتساءل : كيف استطاعت هذه القضية الحبيسة أن تنطلق من عقالها وتحلق فى الأجواء المترامية البعيدة ؟

كيف استطاعت هذه القضية أن تجد من معارضيها فيما مضى مؤيدين فى الوقت الحاضر ، وأن تجد من أعدائها وخصومها أصدقاء أوفياء ؟

كيف استطاعت هذه القضية أن تمثل مكان الصدارة بعد أن كانت فى مؤخرة القضايا وأن تشغل أذهان الكثيرين من رجال السياسة والثقافة بعد أن كانت تمضى ولا يكاد يحس بها غير من يتألم لها ويتعذب من أجلها ؟

الجواب عن ذلك ، يكمن وراء تأثير مؤتمر عدم الانحياز ، كما يكمن وراء ذلك المجهود الجبار والمثابرة الدائبة والعمل المتواصل ، الذى بذله ولا يزال يبذله الرئيس العظيم . والقائد الملهم . والجامع للكلمة ، والموحد للشمل ، الرئيس جمال عبد الناصر .

وبعد : فان ما ذكرناه عن تأثير مؤتمر عدم الانحياز فى هذا

الفصل من البحث قليل من كثير ، ولكننا نكتفى هنا بذلك القدر مراعاة لمنهج البحث وحرصا على عدم الاطالة للقارىء ونترك ما بقى يتحدث عنه الزمن وتتداوله الأجيال القادمة ، ونحن لا نشك فى أن التاريخ سيفيض فى الحديث عن كل ذلك ، كما أننا لا نشك أيضا فى أن هذا التاريخ سيكون دقيقا وعادلا ومنصفا .

فهرست الموضوعات

للمؤلف الكتب الآتية :

أولا : كتب من تأليفه :

١ ـ اللغة والنحو .

٢ العراق وما توالى عليه من حضارات .

٣ ـ فى اليونان من هنا وهناك (باللغة الفرنسيه)

٤ ـ صور ملهمة من واقع المجتمع العربى .

٥ ـ مصر كما يراها الكتاب اللاتينيون (باللغة الفرنسية وهى رسالة دكتوراه الدولة من فرنسا)

ثانيا : كتب من ترجمته :

١ ـ نظرية الأنواع الأدبية (من الفرنسية إلى العربية فى مجلدين)

٢ ـ النساء العالمات لموليير (من الفرنسية إلى العربيه بالاشتراك مع الدكتور طه الحاجرى)

٣ ـ مدرسة الأزواج لموليير (من الفرنسية إلى العربية ضمن سلسلة روائع المسرح العالمى لوزارة الثقافة والارشاد القومى)

٤ ـ سجاناريل لموليير (من الفرنسية إلى العربية ضمن سلسلة روائع المسرح العالمى لوزارة الثقافة والارشاد القومى)

٥ ـ تيبول ـ حياته وشعره (من اللاتينية إلى العربية وهى الرسالة الثانية لدكتوراه الدولة من فرنسا)

ثالثا : كتب بعضها مؤلف وبعضها مترجم لم تنته بعد من الطابع :

١ - عبقرية اللغة العربية .

٢ - من وحى الجزيرة .

٣ - أوديسا العصر الحديث (مترجمه من اليونانية الحديثة إلى العربيه) .

٤ - اللغه والنحو - الجزء الثانى .

٥ - فى الاسكندريه من هنا وهناك .

مطبعة المصري

٩ ش ابن زنكي محطة الرمل - ت ٣٧٤٠٦ اسكندرية

